



مجلس النواب

مجلس النواب

الدورة العادية السادسة لمجلس الأمة التاسع

مجلس الأمة الاستثنائية الأولى

المعقودة يوم السبت ٦ صفر ١٣٩٣ هـ الموافق ١٠ آذار ١٩٧٣ م

(الجلد ١٨)

(العدد ٨)

مجلس الأمة

مجلس

٣٧٢

الارادة الملكية السامية المنصبة دعوة مجلس الأمة للاجتماع في

دورة استثنائية :-

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

اجتمع المجلس علناً وينصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم السبت الواقع في ١٠/٣/١٩٧٣ برئاسة معالي السيد كامل عريقات رئيس المجلس وبحضور أمين عام مجلس الأمة الأستاذ هاني خير .

وتفبج باجازه السادة : فوزي جرار ، علي الرمي ، عبد الوهاب الطراونة ، محمد المنصور الحديب .

وتفبج معظراً السادة : امين مجج ، مصباح الكاظمي ، ادوارد خميس ، موسى عيسى عابده ، حافظ عبد النبي ، عبد القادر الصالح ، عبد الرؤوف الفارس ، وعيسى عقل .

وحضر من الحكومة :

رئيس الوزراء ووزير الدفاع دولة السيد احمد الوزي .

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية معالي السيد احمد الطراونه .

وزير الخارجية معالي السيد صلاح ابو زيد .

وزير دولة معالي السيد رشاد الخطيب .

وزير الزراعة معالي السيد خالد الحاج حسن .

وزير الصحة معالي الدكتور فريد المكشك .

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية معالي الدكتور يعقوب ابو غوش .

وزير المواصلات معالي الدكتور محمد البشير .

وزير العدلية معالي السيد سالم مساعده .

وزير السياحة والآثار معالي السيد غالب بكات .

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل معالي السيد علي عناد خريس .

وزير الثقافة والاعلام معالي السيد معن ابو نوار .

افتتاح الجلسة

السيد الرئيس

التنصبا قانوني : اعلن افتتاح الجلسة .

(بسم الله الرحمن الرحيم)

تبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

١ - تلاوة الارادة الملكية السامية بدعوة مجلس الامة لعقد دورة استثنائية

السيد الرئيس

تتل الارادة الملكية السامية بدعوة المجلس للانعقاد .

وهنا وقف جميع من في القاعة .

السيد الامين العام

عن المحسن بن طرول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للبادء (٨٢) من الدستور

نصدر ارادتنا بما هو آت :

يدعى مجلس الامة الى الاجتماع في دورة استثنائية اعتباراً من يوم الخميس الواقع في ١ آذار ١٩٧٣ من اجل اقراو الامور التالية :-

- ١ - مشروع القانون المدني لسنة ١٩٦٣ .
- ٢ - مشروع قانون رعاية وتشغيل المكفوفين لسنة ١٩٦٥ .
- ٣ - قانون مؤقت رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ قانون تصديق اتفاق الامتياز بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة نقلات السياحة الاردنية المساهمة المحدودة .
- ٤ - مشروع قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٧٢ .
- ٥ - مشروع قانون بالغاء قانون امتياز التقيب عن البترول واستناره في المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٧٣ .
- ٦ - مشروع قانون تصديق اتفاقية مزايا وحصانات اتحاد اذاعات الدول العربية لسنة ١٩٧١ .
- ٧ - قانون مؤقت رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٦ قانون مراقبة العملة الاجنبية .
- ٨ - مشروع قانون معدل لقانون رسوم المكوس على المنتجات النفطية لسنة ١٩٦٨ .
- ٩ - مشروع القانون الملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧١ .
- ١٠ - قانون مؤقت رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ قانون تنظيم المدن والقرى والابنية .
- ١١ - قانون مؤقت رقم ١٣ لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية .
- ١٢ - مشروع قانون المجاري العامة لسنة ١٩٧٠ .
- ١٣ - مشروع قانون الزراعة لسنة ١٩٧٢ .
- ١٤ - مشروع قانون معدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٢ .
- ١٥ - مشروع قانون معدل لقانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٧٢ .
- ١٦ - مشروع قانون معدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٢ .
- ١٧ - القانون المؤقت رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٢ قانون سلطة المياه والمجاري في منطقة امانة العاصمة .
- ١٨ - القانون المؤقت رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل لقانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة .
- ١٩ - مشروع القانون المعدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٢ .
- ٢٠ - مشروع قانون الاقامة وشؤون الاجانب لسنة ١٩٧٢ .
- ٢١ - مشروع قانون المؤسسة العامة للتأمين لسنة ١٩٧٢ .
- ٢٢ - مشروع قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٧٢ .

هكذا في الفصل

٢٣- مشروع قانون معدل لقانون نقابة المحامين النظاميين لسنة ١٩٧٣ .

٢٤- مشروع قانون الاحوال المدنية لسنة ١٩٧٣ .

٢٥- مشروع قانون معدل لقانون الضريبة الاضائية لسنة ١٩٧٣ .

٢٦- مشروع قانون معدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٣ .

٢٧- مشروع قانون معدل القانون رسوم طوابع الواردات لسنة ١٩٧٣ .

١٩٧٣/٢/٢٤

وزير الداخلية
احمد الطراونه

رئيس الوزراء
احمد اللوزي

« وهنا جلس الجميع »

السيد الحسيني نائب القدس

اقترح يا معالي الرئيس ارجو ان تسمحوا لي
بالقائه .

السيد الرئيس

تفضل .

السيد الحسيني نائب القدس

معالي الرئيس .

بالنظر لما مر في وطننا العربي من احداث في
الاولى الاخيرة وعلى وجه الخصوص ما جرى من
عاشية قامت بها المنظمات للاعتداء على امن
وسلامة الاردن وسيادته التي سبق ان التقدها بلدا
العالي والتي استعاضها بدم ابنائه ورجولهم بقبادة
جلالة الملك الحسين المعظم وبسند القوات الاردنية
لسلحة الباسلة حدثنا في هذا البلد .

وقد قامت السلطات القضائية في الاردن بمحاكمة
نفر من اولئك المجرمين الذين دبروا با لاعتداء على
مجلس الوزراء العالي ومؤسسات اخرى والذين حوكموا
عاشية عادلة امام القضاء الاردني الذي نعتز به ونؤمن
بعدائه والغريب ان بعضا من الدول الشقيقة لمحاول
ان تتدخل في امور هي من صميم شؤوننا الداخلية
ونحن في هذا المجال نرد على اولئك بالتأييد المطلق لا
ورد في رسالة جلالة الملك الحسين المعظم التي وجهها
الى صاحب السمو امير دولة الكويت جوابا على
رسالة بخصوص اولئك الذين كانوا اداة لمحاولة
تنفيذ مؤامرة دنيئة آتمة .

لهذا فاننا نرى ان من واجب الدول العربية
بدلا من ان تقف مواقف لتفرض والبعض الآخر
يقف مواقف عدائية من الاردن ان تغير من موقفها
هذا وتعيد النظر في سياساتها وتحتج حسن اي تأيد
لاولئك الذين اتهموا من الارهاب والاجرام خطفهم
لا يفيد منها الا الاعباد .

ولهذا فاننا نطالب الجامعة العربية والدول
الشقيقة والصديقة بعدم التدخل في مثل هذه الامور
الداخلية الا بما يفيد امن الاردن وسلامته ومصلحة
القضية الوطنية .

وبهذه المناسبة ايضا فالتنازل استنكارا للحادث
الاجر امي الذي تم على يد نفر من اولئك القتل عندما
اعتدوا على سفارة دولة عربية شقيقة في ارض دولة
عربية شقيقة اخرى ، ولذا فاننا نقف مع رئيس
السودان وشعب السودان موقف التأييد والدعم من
تلك الجريمة .

فارجو من المجلس الكريم ان يؤيد هذا بشكل
اقترح يتبناه المجلس ويعلم .

السيد الجازي نائب بدو الجنوب

ثني على ذلك .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على هذا ؟

« اصوات : موافقين »

رزق بك هل تود الكلام ..

اذن هل يوافق المجلس على هذا الاقتراح ؟

الجميع : موافقون .

السيد الحشيان نائب السلط

اقترح فينب معالي السيد طراد فاقش الى اللجنة
المالية وبلنة الشؤون الخارجية والقانونية .

السيد الحسيني نائب القدس

اني على هذا الاقتراح .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس ؟

« اصوات : موافقون »

السيد الرئيس

لجنتين فقط ، للمالية والشؤون الخارجية .

موافقون ؟

الجميع : موافقون .

السيد الرئيس

اكمل جدول الاعمال يا هاني بك .

٢- الاجازات والاعتذارات

السيد الامين العام

اولا اجازة النائب المحترم السيد علي الرعي .

(١)

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

بعد التحية والاحترام

ارجو معاليكم التكرم بمنحي اجازة مدتها شهر

اعتبارا من ١٩٧٣/٣/٥ من اجل اتمام المعالجة في القاهرة .

واقبلوا احتراماتي

نائب رام الله

علي الرعي

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على منحه الاجازة المطلوبة ؟

الجميع : موافقون .

هنا على الاصح

(ب)

السيد الامين العام

الطلب الثاني مقدم من النائب المحترم السيد عبد الوهاب المجالي .

معالي رئيس مجلس النواب

تحية وبعد ،

ارجو التكرم بالرافقة على منحي اجازة لمدة عشرة ايام اعتبارا من تاريخ ١٩٧٣/٣/٦ وذلك لاضطراري السفر لبريطانيا بخصوص شركة القوسفات

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

عبد الوهاب المجالي

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على منحه الاجازة المطلوبة ؟

الجميع موافقون

(ج)

السيد الامين العام

واخيراً معلنة للنائب المحترم السيد سعيد القاضي .

معالي رئيس مجلس النواب / عمان

اعتذر عن الحضور لاسباب صحية

سعود القاضي

السيد الرئيس

هل يقبل المجلس معذرتي ؟

الجميع موافقون

٣ . تلاوة كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم ٤٤ تاريخ ١٩٧٣/١/٢٤ حول مشروع القانون المعدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٧٢ .

السيد الرئيس

يتلى كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان حول مشروع القانون المعدل لقانون تسوية الاراضي والمياه .

(ا)

السيد الامين العام

الرقم : ٤٤ / ١٥ / ٢

التاريخ : ١٩٧٣ / ١ / ٢٤

معالي رئيس مجلس النواب الاحقرم

بالاشارة الى كتابكم رقم ٢١٧٠ / ١ / ١٥ / ٢ المؤرخ في ١٩٧٢ / ١٢ / ٢٥ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته الخامسة من الدورة العادية الثانية المنعقدة بتاريخ ١٩٧٣ / ١ / ٨ الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٧٢ بالصيغة التي ورد فيها من مجلسكم الموقر مع اجراء التعديل التالي عليه هو :
الفقرة (ب) من البند (٤) من المادة (٩) المعدلة بالمادة الثانية من هذا القانون - تحذف منها عبارة (عند اكمال او استبدال او تعديل اي منها تنظيميا او عدم الحاجة اليه) لعدم لزوم اليها .
ارجو معاليكم التكرم ببرض هذا التعديل على مجلسكم الموقر حتى اذا ما كان الموافقة فكم تتم باعلامي النتيجة

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس مجلس الاعيان

سعيد المشي

السيد الرئيس

هل لأحد ملاحظة ؟

السيد المفلح نائب عمان

موافقين على تعديلات الاعيان ولا لزوم لاحالته الى اللجنة ؟

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على مشروع هذا القانون كما اقره مجلس الاعيان الموقر ؟
الجميع : موافقون .

و فلما يلي نص المشروع كما وافق عليه المجلس وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر ،

الاسباب الموجبة

المادة ٩ - لما كانت اجراءات الغاء وبيع الطرق المهمة معطولة ، ولا ضرورة تستدعي سلوك هذه الاجراءات خاصة وان عمليات الالغاء والبيع لا تتم الا بعد احداث طرق تنظيمية تفي بالغرض وتحقق الغاية المرجوة ، واختصارا لهذه الاجراءات .

لذلك فقد ارتوي تعديل قانون تسوية الاراضي والمياه رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢ ، بشكل يميز للمجلس البلدي ان يقرر الغاء تلك الطرق المهمة اذا كانت واقعة ضمن حدود منطقته دون الرجوع لمجلس الوزراء ، وكذا هو وارد في مشروع التعديل المرفق .

المادة ١٨ - الغيت المادة ١٨ من قانون تسوية الاراضي والمياه الاصلي بالمادة ٤ من القانون المؤقت رقم ٥ لسنة ١٩٦٧ - قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه المنشور في الجريدة الرسمية رقم ١٩٧٨ تاريخ ١٩٥٧ / ١ / ١٦ والذي اصبحت فيها بعد قانونا دائما ، الا ان نص البند ٦ من المادة ١٨ ورد ناقصا بحيث اخفئ درج جميع العبارة التي تلي كلمة (الثلاثة) كما هي وارادة في البند ٦ المضاف بموجب المادة ٧ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ - قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ١٧٧٨ تاريخ ١٩٦٣ / ٨ / ١ مما استوجب وضع مشروع القانون المرفق لاكمال النقص الذي وقع سهوا .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٢

قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٧٢) ويقر مع هذا القانون تسوية الاراضي والمياه رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وتعديلاته كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

هكذا جمل الاصلي

المادة ٢ - تعدل المادة (٩) من القانون الأصلي بإلغاء ما جاء في البند (٤) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-
 ٤ - أ - إذا أهملت أية طريق أو أي جزء منها واقعة خارج الحدود البلدية أو التنظيمية للبلديات جاز لمجلس الوزراء أن يقرر إلغاء هذه الطريق أو أي جزء منها وتعتبر عندئذ رتبة الأرض لتلك الطريق أو اجزاؤها المملوكة ملكا للحكومة .

ب - إذا أهملت أية طريق ممسوحة ومبينة على الخرائط أو مجرى ماء أو أي جزء منها واقعين ضمن حدود المناطق البلدية أو المناطق التنظيمية للبلديات فيجوز للمجلس البلدي أن يقرر إلغاء تلك الطريق أو ذلك المجرى أو أي جزء منها وتصبح عندئذ ملكا للبلدية الواقعة هذه الأراضي ضمن حدودها البلدية والتنظيمية على أن تصحيح القيود في دائرة الأراضي وفقا لقرار المجلس البلدي .

المادة ٣ - تعدل المادة (١٨) من القانون الأصلي بإضافة النص التالي إلى آخر البند (٦) وبعد (كلمة الثلاثة) منها :
 « بالنيابة عنهم ويكون قرار الاكثية في حالة تصديقه من قبل المدير قطعيًا وإذا تعدد دفع التعويض المقرر لصاحب التفت في حينه فيجوز للمدير أو الموظف المفوض من قبله وضع إشارة الحجز على قيد القطعة المضافة إليها التفت لقاء مبلغ التعويض المقرر باسم صاحب حق التعويض على أن تسري عليه الفائدة القانونية بعد (٣٠) يوما من انقضاء المدة القانونية على تعليق جدول الحقوق المختص ويكون لهذا الحجز مفعول الحجز الاجرائي أو ينقل القرار بواسطة دائرة الاجراء عند الانقضاء .

ترفع إشارة الحجز عند دفع القيمة لصاحب حق التعويض أو بعد إيداعها امانة باسمه لدى محاسب القضاء المختص وفي الحالة الثانية يقوم موظف الأراضي بإبلاغ صاحب حق التعويض بما تم للعمل على استرداده .

٤ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١٣٦٧ تاريخ ١٩٧٣/٢/٥
 السيد الرئيس

يتل كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١٣٦٧ تاريخ ١٩٧٣/٢/٥ ومرفقه مشروع القانون المعدل لقانون نقابة المحامين النظاميين لسنة ١٩٧٣ .
 السيد الامين العام

الرقم : ١٣٦٧/٢١/٥

التاريخ : ١٩٧٣/٢/٥

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم بـ ١٢٠ نسخة من مشروع قانون

رئيس الوزراء
 احمد الوزي

وهذا نص المشروع :

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٣

قانون معدل لقانون نقابة المحامين النظاميين

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون نقابة المحامين النظاميين لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع القانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٢ ، المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة السادسة من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٦

المحامون هم من اعوان القضاء الذين اتخلوا مهنة لهم تقديم المساعدة القضائية والقانونية لمن يطلبها لقاء اجر ويشمل ذلك :-

١ - التوكيل عن الغير للدعاء بالحقوق والدفاع عنها :-
 أ - لدى كافة المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها عدا المحاكم الشرعية .

ب - لدى المحكمين ودوائر النيابة العامة .
 ج - لدى كافة الجهات الادارية والمؤسسات العامة والخاصة .

٢ - تنظيم العقود والقيام بالاجراءات التي يستلزمها ذلك .

٣ - تقديم الاستشارات القانونية .

المادة ٣ - تعدل المادة الثامنة من القانون الأصلي بإضافة العبارة التالية إلى آخر البند (أ) من الفقرة (١) منها :
 (ما لم يكن طالب التسجيل متمتعاً بحسبة إحدى الدول العربية قبل حصوله على الجنسية الاردنية وحينئذ لا يجوز ان تقل مدة تمتعه بالجنسيةت معاً عن عشرة سنوات) .

المادة ٤ - يلغى نص المادة ٢٨ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٢٨

أ - يعني من التدريب كلياً من اشغل منصباً قضائياً بالمعنى المحدد في قانون استقلال القضاء مدة لا تقل عن سنتين ومن كان جازراً على اجازة في الحقوق واشغل بعد ذلك منصباً قضائياً او مستشاراً حقوقيًا او مدعياً عاماً في القوتات المسلحة الأردنية والأمن العام مدة لا تقل عن سنتين ، او عمل قاضياً او مدعياً عاماً في محكمة الجوارك البدائية أو الاستثنائية أو مراقباً في قضايا ضريبة الدخل أو مسجلاً للمعاملات التجارية لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

هكذا في الأصل

- ب - إذا نقصت مدة خدمة أي من المذكورين في الفقرة السابقة عن المدة المحددة فيسمى من التدريب مدة تعادل أو تتناسب مع المدة التي قضاهما في إحدى الوظائف المذكورة .
- ج - يبقى من التدريب لمدة سنة من كان مجازا في الحقوق وعمل بعد تخرجه لدى وزارة العدل مدة لا تقل عن ثلاث سنوات شريطة أن يتقدم بطلب تسجيله في سجل المحامين المتدربين خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تركه العمل .

المادة ٥ - يلغى نص المادة / ٣٨ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي : -
المادة ٣٨

- ١ - مزاولة مهنة المحاماة حق محصور بالمحامين المسجلين في القنطرة دون غيرهم وفقا لاحكام هذا القانون .
- ٢ - لا يجوز لغير المحامين المسجلين ان يمارس العمل المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة السادسة الا في الحالات التي يميز فيها القانون ذلك .
- ٣ - لا يجوز لغير المحامين المسجلين ان يمارس كهرقة او بقصد الكسب العمل المنصوص عليه في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة السادسة .
- ٤ - كل من يخالف حكم الفقرتين الثانية والثالثة يعاقب من قبل محكمة الصلح المختصة بغرامة لا تزيد على خمسين دينارا او بالحبس مدة لا تزيد على شهرين او بكليهما العقوبتين ويجوز لاي عام مسجل في القنطرة ان يأخذ صفة المشتكى ويقدم البيانات وفقا لاحكام قانون اصول المحاكمات الجزائية .

المادة ٦ - يلغى نص المادة / ٤١ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي : -
المادة ٤١

- ١ - لا يجوز للمتداعين أن يمثلوا امام المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها الا بواسطة محامين يمثلونهم ويستثنى من ذلك :
- أ - محاكم الصلح والتسوية ودعاوى تصحيح قيد النفوس والقضايا الجزائية .
- ب - المحامون المزاولون او السابقون او القضاء العاملون او السابقون او الاشخاص المطعون من التدريب بمقتضى المادة ٢٨ من هذا القانون .
- ٢ - في قضايا الحقوق والعدل العليا لا يجوز تحت طائلة البطلان التقدم بأية دعاوى او لوائح او طعون امام محكمة التمييز ومحكمة العدل العليا ومحكمة الاستئناف ومحكمة استئناف ضريبة الدخل والمصارف ومحاكم البداية والجمارك الا اذا كانت موقوفة من أحد المحامين الاساتذة ويستثنى من ذلك الدعاوى واللوائح والطعون التي تقدم للمحاكم المذكورة اذا جرى تقديمها بواسطة محكمة لا يوجد في مركزها محام .

- ٣ - لا يسري حكم هذه المادة على مصالح الحكومة او الهيئات العامة او دوائر الاوقاف التي لها ان تنيب عنها في المرافعة احد موظفيها الحاضرين على اجازة الحقوق .
- المادة ٧ - تعدل المادة / ٤٤ من القانون الأصلي بإضافة العبارة التالية بعد كلمة (الخصومية) الواردة في الفقرة (١) منها (اذا تعلق التوكيل في احد الامور المنصوص عليها في المادة السادسة) . مسن هذا القانون .
- المادة ٨ - تعدل المادة / ٤٦ من القانون الأصلي بالاستعاضة عن عبارة (على ان لا تزيد) الواردة في الفقرة (٤) منها بعبارة (على ان لا تقل) .
- المادة ٩ - الوكالات المعطاة لغير المحامين قبل نفاذ هذا التعديل والمعاملات التي تمت بموجبها تعتبر صحيحة اذا كان الخصوص الموكل به من الامور التي يجوز لغير المحامين القيام بها بمقتضى المادة (٣٨) من هذا القانون .
- (أ)

السيد الرئيس

يتلى كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١٩٠٦ تاريخ ١٩٧٣/٢/١٤ حول طلب صفة الاستعمال لمشروع القانون المعدل لقانون نقابة المحامين النظاميين لسنة ١٩٧٣ .

السيد الأمين العام

الرقم : ٢٦/٢١/١٩٠٦
التاريخ : ١٩٧٣/٢/١٤

معالي رئيس مجلس النواب

الحقا بكتابي رقم ن / ٢١/١٣٦٣ تاريخ ١٩٧٣/٢/٥ ومرقته مشروع قانون معدل لقانون نقابة المحامين النظاميين لسنة ١٩٧٣ وأرجو التكرم باعطاء مشروع القانون المذكور صفة الاستعمال واقبلو فائق الاحترام .

وليس السور

احمد البروي

السيد المفلح نائب عماد

لا . لا . يحال الى اللجنة القانونية

السيد معمر نائب أربيد

احالته الى اللجنة القانونية .

السيد الرئيس

اذن هل يوافق المجلس على احالته على اللجنة القانونية .

الجميع : موافقون .

٥ - مقررات اللجنة القانونية

السيد الرئيس

والآن تلى مقررات اللجنة القانونية وارجو ان يتفضل مقرر اللجنة السيد سليمان القضاء الى المنصة

(١)

السيد المقرر

قرار رقم (١٥)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بمصباح القانوني بتاريخ ١٩٧٣/٢/٥ في قاعة زليخة للجنة

معالي القضاة والمفليح والمفليح والمفليح والمفليح والمفليح والمفليح والمفليح والمفليح والمفليح والمفليح

هكذا في الأصل

- ب - إذا نقصت مدة خدمة أي من المذكورين في الفقرة السابقة عن المدة المحددة فيبقى من التدريب مدة تعادل أو تتناسب مع المدة التي قضاهما في إحدى الوظائف المذكورة .
- ج - يبقى من التدريب لمدة سنة من كان مجازا في الحقوق وعمل بعد تخرجه لدى وزارة العدل مدة لا تقل عن ثلاث سنوات شريطة أن يتقدم بطلب تسجيله في سجل المحامين المتدربين خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تركه العمل .

المادة ٥ - يلغى نص المادة / ٣٨ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي : -
المادة ٣٨

- ١ - مزاوله مهنة المحاماة حق محصور بالمحامين المسجلين في النقابة دون غيرهم وفقا لاحكام هذا القانون .
- ٢ - لا يجوز لغير المحامين المسجلين ان يمارس العمل المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة السادسة الا في الحالات التي يميز فيها القانون ذلك .
- ٣ - لا يجوز لغير المحامين المسجلين ان يمارس كحرفة او بقصد الكسب العمل المنصوص عليه في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة السادسة .
- ٤ - كل من يخالف حكم الفقرتين الثانية والثالثة يعاقب من قبل محكمة الصلح المختصة بغرامة لا تزيد على خمسين دينارا او بالحبس مدة لا تزيد على شهرين او بكليهما العقوبتين ويجوز لاي محام مسجل في النقابة ان يأخذ صفة المشتكى ويقدم البيانات وفقا لاحكام قانون اصول المحاكمات الجزائية .

المادة ٦ - يلغى نص المادة / ٤١ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي : -
المادة ٤١

- ١ - لا يجوز للمتدعين ان يمثلوا امام المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها الا بواسطة محامين مظلومهم ويستثنى من ذلك :
- أ - محاكم الصلح والتسوية ودعاوى تصحيح قيد النفوس والقضايا الجزائية .
- ب - المحامون المزاولون او السابقون او القضاء العاملون او السابقون او الاشخاص المعفون من التدريب بمقتضى المادة ٢٨ من هذا القانون .
- ٢ - في قضايا الحقوق والعدل العليا لا يجوز تحت طائلة البطلان التقدم بأية دعاوى او لوائح او طعون امام محكمة التمييز ومحكمة العدل العليا ومحكمة الاستئناف وعكسي استئناف ضريبة الدخل والجمارك ومحاكم البداية والجمارك الا اذا كانت موقفة من أحد المحامين الاستاذة ويستثنى من ذلك الدعاوى واللوائح والطعون التي تقدم للمحاكم المذكورة اذا جرى تقديمها بواسطة محكمة لا يوجد في مركزها محام .

- ٣ - لا يسري حكم هذه المادة على مصالح الحكومة او الهيئات العامة او دوائر الاوقات التي لها ان تنيب عنها في المرافعة احد موظفيها الحاصلين على اجازة الحقوق .
- المادة ٧ - تعدل المادة / ٤٤ من القانون الأصلي بإضافة العبارة التالية بعد كلمة (الخصومية) الواردة في الفقرة (١) منها (اذا تعلق التوكيل في احد الامور المنصوص عليها في المادة السادسة) . مسن هذا القانون .
- المادة ٨ - تعدل المادة / ٤٦ من القانون الأصلي بالاستعاضة عن عبارة (على ان لا تزيد) الواردة في الفقرة (٤) منها بعبارة (على ان لا تقل) .
- المادة ٩ - الوكالات المطاة لغير المحامين قبل نفاذ هذا التعديل والمعاملات التي تمت بموجبها تعتبر صحيحة اذا كان الخصوص الموكل به من الامور التي يجوز لغير المحامين القيام بها بمقتضى المادة (٢٨) من هذا القانون .

(أ)

السيد الرئيس

يتلى كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١٩٠٦ تاريخ ٩٧٣/٢/١٤ حول طلب ضيقة الاستعمال لمشروع القانون المعدل لقانون نقابة المحامين النظاميين لسنة ١٩٧٣ .

السيد الأمين العام

الرقم : ١٩٠٦/٢١/٢٦
التاريخ : ١٩٧٣/٢/١٤

معالي رئيس مجلس النواب

الحقا بكتابي رقم ١٣٦٣/٢١/٥ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٥ ومرقه مشروع قانون تعديل قانون نقابة المحامين النظاميين لسنة ١٩٧٣ وإرجو التكرم باعطاء مشروع القانون المذكور صفة الاستعجال واتقوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء
احمد التوي

السيد المقلع نائب عيسى

لا . لا . يحالة الى اللجنة القانونية .

السيد معمر نائب اربيد

احالته الى اللجنة القانونية .

السيد الرئيس

اذن هل يوافق المجلس على إحالته على اللجنة القانونية .

الجميع : موافقون .

٥ - مقررات اللجنة القانونية

السيد الرئيس

والآن تلى مقررات اللجنة القانونية وإرجو ان يتفضل مقرر اللجنة السيد سليمان القضاء الى المنصة

السيد المقرر

قرار رقم (١٥)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بتبناها القانون بتاريخ ١٩٧٣/٢/٥ برئاسة السيد الرئيس معالي السيد رئيس المجلس وعضوه اصحاب المجالس

مجلس النواب
١٩٧٣

والمطوعة والفضيلة السادة : المقسور سلمان القضاة والاعضاء . سابالعهكه ، يعقوب معمر ، عبدالباقى جمو ، رزق البطاينة ، اميل الغوري . ونظرت بمشاريع القوانين والقوانين المؤقتة التالية وبعد دراستها وتدقيقها قررت مايلي : - (١) القانون المؤقت رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٢ قانون سلطة المياه والمجاري في منطقة امانة العاصمة قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة مع ادخال التعديلات التالية عليه : - (أ) المادة (٣) فقرة (ج) تحذف من آخرها عبارة (الذي يكون مسؤولا امام رئيس الوزراء) . (ب) المادة - ٦ - تعاد صياغة مقدمة الفقرة (أ) منها لتصبح بالنص التالي : - أ - مع مراعاة احكام قانوني مياه مدينة عمان والمجاري العامة في منطقة امانة العاصمة تحول السلطة كافة الصلاحيات والواجبات الضرورية لتحقيق اقرارها كالواجبات التالية : - (ج) المادة - ٧ - تعاد صياغة مقدمة الفقرة - ١ - منها لتصبح بالنص التالي : - (أ) يتولى ادارة السلطة مجلس ادارة مؤلف من : -

- (١) امين العاصمة . رئيسا
- (٢) ثلاثة اعضاء من مجلس الامانة
- (٣) عضو من سلطة المصادر الطبيعية
- (٤) عضوين من القطاع الخاص يعينه برئيس الوزراء بتتسيب من الرئيس
- (٥) المادة - ١١ - تحذف منها الفقرتان (ب) و (ج)
- (٦) القانون المؤقت رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٢ وقانون تعديل قانون المجاري العامة في منطقة امتهالة

العاصمة والمعاد الى اللجنة ثانية من المجلس الكريم قررت اللجنة الغاء التعديل الوارد بقرارها - ٧ - المؤرخ في ١٦/١٢/١٩٧٢ . وقررت ادخال التعديل التالي على المادة الثالثة من القانون الاصلي : -

تعديل الفقرة - أ - من المادة الثالثة لتصبح بالنص التالي : -

أ - ١ - مع مراعاة احكام الفقرة ج من هذه المادة تخضع جميع المقارات في منطقة امانة العاصمة وخارجها لدفع مساهمة سنوية مقدارها ٤٪ من بدل صافي ايجارها السنوي حسباً يقدر لغايات استيفاء الضريبة وفق قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات لمدة عشرين سنة ابتداء من ١/١/١٩٧٣ بالنسبة للمقارات القائمة ومن تاريخ اكمال المقارات التي تنشأ بعد ذلك التاريخ سواء كانت مغطاة من ضريبة الابنية والاراضي ام لا .

٢ - يحسم من مدة العشرين سنة المشار اليها في الفقرة السابقة عدد السنوات التي دفعت عنها المساهمة في السنوات السابقة بموجب القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٥ والنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ١٨١٨ الصادر بتاريخ ١٨/١/١٩٦٥ . وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

السيد الرئيس : القانون المؤقت رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٢ قانون سلطة المياه والمجاري في منطقة امانة العاصمة هل يوافق المجلس عليه بالصيغة التي اقرتها اللجنة ؟

الجميع : موافقون . وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه والصيغة التي سبغ فيها الى المجلس الاصياض المرفقة :

الاسباب الموجبة

لقانون سلطة المياه والمجاري في منطقة امانة العاصمة

لما كانت الحاجة تستدعي اعادة تنظيم الوضع القائم حالياً في مصلحتي المياه والمجاري في امانة العاصمة لزيادة كفاءة عمل هاتين المصلحتين على احسن وجه من النواحي الفنية والاقتصادية والإدارية لذلك فقد ارتوت ضرورة وضع مشروع القانون المشار اليه لتأمين هذه النواحي بالإضافة الى ان هذا القانون جاء نتيجة دراسات الخبراء والمستشارين ونصيحة خبراء البنك الدولي وكشرط من شروط تمويل مشروع المياه والمجاري العامة في مدينة عمان بقروض يمنحها لهذه السلطة : علماً بأن تأسيس هذه السلطة لا يتعارض مع الوضع القائم ولن يتعارض مع اي دائرة أو مصلحة موجودة او تستجد ولها علاقة بموضوع المياه والمجاري .

قانون مؤقت رقم (٥٥) لسنة ١٩٧٢

قانون سلطة المياه والمجاري في منطقة امانة العاصمة

المادة ١ - اسم القانون يسمى هذا القانون المؤقت (قانون سلطة المياه والمجاري في منطقة العاصمة لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعاريف : يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا القانون او اي نظام صادر بمقتضاه المعاني المخصصة لها ادناه مالم تدل القرينة على خلاف ذلك . (السلطة) سلطة المياه والمجاري في منطقة امانة العاصمة المرفقة بهذا القانون .

(الامانة) امانة العاصمة . (المجلس) مجلس ادارة السلطة . (الرئيس) رئيس المجلس .

(قانون المياه) قانون مياه مدينة عمان رقم ١٤ سنة ١٩٦٥ وتعديلاته والأنظمة الصادرة بمقتضاه . (قانون المجاري) قانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة رقم (١) لسنة ١٩٦٥ وتعديلاته والأنظمة الصادرة بمقتضاه .

(منطقة التزويد) اية مساحة من الأرض او كمية من الماء تساهم مياهها في تزويد أية عطة مياه تابعة للسلطة .

(الاغراض المنزلية) الشرب والسنن وري الحدائق والمطلبات الصحية المنزلية المستهلك لجميع الأشخاص الذين يعيشون معه .

هذا هو النص

(الكساحة) مياه المجاري والفضلات السائلة والاستعمالات المختلفة للمياه سواء كانت لأغراض منزلية أو صناعية أو تجارية وما تحمله من عوادم غير محظور تصريفها .

(مجاري المياه) مجاري المياه الجوفية والمياه السطحية ومياه الأمطار . وتخصص للكلمات والمباريات الأخرى نفس المعاني المخصصة لها في قانون مياه مدينة عمان قانون - المجاري .

المادة ٣ - تأسيس السلطة

أ - يؤسس بمقتضى هذا القانون (ضمن حدود منطقة الامانة البلدية والتنظيم سلطة تسمى سلطة المياه والمجاري في منطقة الامانة ويكون لها شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري .

ب - تدار السلطة كهيئة عامة للخدمات .

ج - ترتبط السلطة بأمن العاصمة .

د - للسلطة ان تشترى وتساجر وتمتلك الاموال المنقولة وغير المنقولة وان تبرم العقود وان تقاضي وتقاضى بهذه الصفة وان تنيب عنها بالاجراءات القضائية المتعلقة بها وكذا خاصا عنها او اكثر بالصلاحيات التي تقررها له .

المادة ٤ - تهدف السلطة الى تحقيق الأغراض التالية :

أ - ضمان الحصول على كميات كافية من المياه وتوزيعها للوفاء باحتياجات السكان القاطنين ضمن حدود الامانة وضمن اية منطقة مجاورة يقرر المجلس - بموافقة رئيس الوزراء - تشميلها بأحكام هذا القانون ، بما في ذلك المياه اللازمة للاستعمالات التالية :

١ - الشرب والأغراض المنزلية الأخرى .

٢ - تنظيف الشوارع وتصريف الكساحة .

٣ - الحماية من الحريق وإطفاءه .

٤ - الاستعمالات الصناعية والتجارية .

٥ - سقي الحدائق وسد حاجة المساح العامة والخدمات المشابهة .

ب - حفظ المياه المذكور اعلاه من خطر التلوث .

ج - تخزين المياه الجوفية والمحافظة عليها من الاستنزاف السري واجتعال التلوث .

د - اجراء مسح لاستهلاك المياه ومنع تبديدها وفرض القيود على استعمالها اذا لزم .

هـ - العمل على تصريف مياه المجاري والمياه السطحية ومياه الأمطار بالطرق الصحية بواسطة شبكات تصريف وما شابهها .

و - اتخاذ الخطوات اللازمة لدراسة التعديلات أو التوسعات لتلبية احتياجات المستقبل والتخطيط لها وتنفيذها .

المادة ٥ - منطقة السلطة :

أ - تشمل منطقة السلطة جميع المناطق ضمن حدود الامانة البلدية والتنظيمية وتوسعاتها .

ب - يجوز توسيع منطقة السلطة (بقرار من المجلس وبموافقة المجلس الأعلى للتنظيم) لتشمل المناطق البلدية المجاورة وغيرها ، وعلى الاخص مناطق التزويد ومناطق تصريف المجاري .

ج - لا يجوز فصل احدى المناطق المذكور او التخلي عنها الا بقرار من المجلس وبموافقة المجلس الأعلى للتنظيم وفي حالة الخلاف يرفع الامر الى مجلس الوزراء الذي يكون قراره قطعياً .

د - على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر تعتبر السلطة الجهة المختصة باعطاء التصاريح المتعلقة بتخصيص واستعمال واستخراج المياه الجوفية والسطحية ضمن منطقة السلطة ، ولا يجوز لأي دائرة او سلطة منح أي ترخيص او اعطاء أي حق بتخصيص او استعمال او استخراج المياه الجوفية او السطحية ضمن منطقة السلطة دون موافقتها وكل رخصة او قرار يصدر

خلافاً لذلك يعتبر باطلا .

المادة ٦ - الصلاحيات والواجبات .

أ - مع مراعاة احكام قانوني مياه مدينة عمان والمجاري العامة في منطقة امانة العاصمة تحول السلطة كافة الصلاحيات والواجبات الضرورية لتحقيق اغراضها كالواجبات التالية :

١ - وضع سياسة عامة للمياه والمجاري العامة في منطقة الامانة وتطويرها على ان تهدف هذه السياسة في الدرجة الاولى الى رفع المستوى الصحي والاجتماعي والاقتصادي للسكان .

٢ - ضمان حاجة المناطق المشمولة بأحكام هذا القانون من المياه وضمان وسائل تصريف الكساحة والمياه السطحية ومياه الفيضانات والأمطار والاستفادة منها بما يمكن ذلك بما في ذلك وضع تصاميم ومواصفات شبكات المياه والمجاري العامة وتوابعها وتنفيذها بالذات او بواسطة متعهدين وادارتها وتشغيلها .

٣ - ابرام العقود اللازمة لتحقيق اغراضها .

٤ - الاستملاك والحيازة الفورية للأراضي او حقوق الماء او كليهما ضمن منطقة السلطة او استحقاق انتفاع أخرى تتعلق بالأرض أو الماء أو بطريق الاستيلاء مقابل التعويض

أو الأيجار للمدة التي تراها السلطة مناسبة وتنفيذا لهذا الغرض تنب في تقدير قيم او بدلات الأراضي والمياه والحقوق المترتبة عليها التي تقرر السلطة الاستيلاء عليها

الأحكام الواردة في المادة (١٩) من قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ .

هـ - تملك شراء الاموال المنقولة وغير المنقولة واستثمارها وتصرف بها وفقاً لمتطلبات الحاجة .

و - اشاء وتعديل شبكات المياه والمجاري وتوابعها ضمن الاملاك الخاصة والعامة وحماية مناطق التزويد من خطر التلوث في المناطق الحضرية .

هذه المادة

- ٧ - منع الاستغلال الضار لمصادر المياه ومنع تبديدها .
 ٨ - امتلاك عدادات المياه وتركيبها وصيانتها وتبديلها وفحصها وقراءتها وتغييرها ووضع مواصفاتها .
 ٩ - إنشاء الشبكات العامة للمياه والمجاري العامة وتوابعها ادارتها وتشغيلها وصيانتها وتغييرها وتطويرها وأجراء الحفر في أية شوارع أو ارضية أو ممرات مع حق المرور وتمديد شبكات المياه والمجاري في اماكن الغير .
 ١٠ - تشغيل وترخيص ومراقبة نضح الحفر الامتصاصية .
 ١١ - تحديد وفرض وتحصيل اثمان وتكاليف ورسوم واجور خدمات المياه والمجاري ونضح الحفر الامتصاصية وتمديداتها .
 ١٢ - انشاء واصلاح شبكات وصلات المياه والمجاري والخدمات الاخرى .
 ب - ١ - تزويد المستهلك بالمياه ضمن حدود الامكان مع مراعاة القيود التي تفرضها كمية المياه .
 ٢ - المحافظة على نوعية الماء المورد حتى نقطة الاتصال مع المشترك وبالمستوى المطلوب لاغراض الشرب وحسب المواصفات المقررة ضمن الامكانيات المتوفرة .
 ٣ - تأمين التخلص من الكساحه التي تدخل في شبكة المجاري .
 ٤ - تأمين التصريف العادي للمياه السطحية ومياه الامطار بمجاري ملائمة، الا ان هذه المسؤولية لا تشمل مياه الامطار الشديدة غير المترقعة والتي لم تصمم من اجلها شبكة مياه الامطار .
 ج - لا يترتب على السلطة ان تزود المياه بدرجة نقاوة تزيد عن متطلبات مياه الشرب .

المادة ٧ - ادارة السلطة :

- أ - يتولى ادارة السلطة مجلس ادارة مؤلف من :
 ١ - أمين العاصمة / رئيسا .
 ٢ - ثلاثة اعضاء من مجلس الامانة .
 ٣ - عضواً من سلطة المصادر الطيبة .
 ٤ - عضوين من القطاع الخاص يمثلان رئيس الوزراء بتعيين من الرئيس .
 يتم تعيين واستبدال اعضاء المجلس من الجهات المختصة في الهيئات التي يتمتعون اليها ، وفي حالة غياب احدهم عن جلسات المجلس للجهة المعين من قبلها انتداب شخص آخر يقوم مقامه .
 ب - تكون مدة دورة المجلس سنتين ، يوجب بعدها تشكيل مجلس جديد ويجوز تجديد تعيين اعضاءه بعد انتهاء مدته .

- ج - يحدد المجلس التفقات السفرية التي يتقاضاها اعضاءه ومكالاتهم كما يحدد دفع مكافأة لأي عضو أو شخص يقوم بعمل يكلفه به المجلس أو إحدى لجانه الدائمة أو المؤقتة .
 د - يحضر المدير العام اجتماعات المجلس دون ان يكون له حق التصويت .
 هـ - للمجلس أن يفوض الرئيس بعض صلاحياته ، وللرئيس الحق ان يفوض المدير العام جميع صلاحياته أو أي منها .
 و - مع مراعاة احكام قانون المياه وقانون المجاري وهذا القانون، يضع المجلس القواعد المنظمة لاجراءاته وتعليمات السلطة الداخلية .

المادة ٨ - اجتماعات المجلس :

- أ - يجتمع المجلس مرة واحدة على الأقل في الشهر ويجوز دعوته لاجتماع طارئ بطلب من من الرئيس أو اثنين من الاعضاء على الأقل خلال سبعة ايام من تاريخ تسلم الطلب .
 ب - يكتمل النصاب القانوني لاجتماع المجلس بحضور اغلبية اعضاءه وتتخذ القرارات بالاجماع أو بأغلبية الحضور ، وعند تساوي الاصوات يكون للرئيس صوت مرجح .
 د - تدون وقائع الجلسات في سجل خاص يوقعه الرئيس : والحضور .
 د - اذا تغيب الرئيس عن الاجتماع ، يتخبط الحضور عضواً من بينهم لرأس الجلسة .
 هـ - يعين المجلس سكرتيراً لتدوين محضر الجلسات والقيام بالاعمال التي يكلفه بها .
 المادة ٩ - المدير العام :
 يعين المدير العام بقرار من المجلس ، ويحدد اختصاصاته بما فيها تصريف الاعمال اليومية للسلطة على أفضل وجه .

المادة ١٠ - تعيين الموظفين :

- أ - يعين المجلس بتسبب المدير العام رؤساء الاقسام والموظفين .
 ب - للمجلس ان يفوض صلاحياته بتعيين أي موظف أو مستخدم وعامل لأي من اعضاءه أو من موظفي السلطة .
 ج - تتم اجراءات انتقاء وتعيين الموظفين والمستخدمين والعمال وجميع الامور المتعلقة بهم وفق القواعد التي يضعها المجلس .

المادة ١١ - انتقال الاختصاصات والموظفين :

- أ - اعتباراً من نفاذ هذا القانون تنقل الى السلطة جميع الاختصاصات المتعلقة بالمياه والمجاري ومياه الامطار وخدمات نضح الحفر الامتصاصية التي تتولاها مصلحة المياه والمجاري العامة في الامانة .

مجلس النواب

ب - يتقل الموظفون العاملون في المصلحين المذكورين في الفقرة السابقة السلطة، بموجب احكام هذا القانون وتكون خدماتهم استمرارا لخدماتهم السابقة وفي الحالة التي تستدعي دمج وظيفتين من نفس المستوى بوظيفة واحدة تتبع اجراءات التعيين المحدد .

المادة ١٢ - انتقال الحقوق والالتزامات :

أ - تنقل بمقتضى احكام هذا القانون الى السلطة الاموال والموجودات بما فيها الحقوق المترتبة عليها المتعلقة بالمياه والمجاري العامة ومياه الامطار .
ب - كما تنقل الى السلطة الالتزامات بما فيها القروض والديون الاخرى التي ترتبت على الامانة من جراء تزويد وانشاء المجاري العامة ومياه الامطار .

المادة ١٣ - الموازنات السنوية :

أ - على المجلس ان يضع موازنة لكل سنة مالية على اساس تقدير الإيرادات والنفقات على ان تقسم النفقات الى قسمين عادية وانمائية .
ب - ترفع الموازنة لرئيس الوزراء لقرارها خلال شهر من نفاذ هذا القانون ، وترفع بعد ذلك في مطلع كل سنة .
ج - بالإضافة الى الموازنة السنوية توضع دراسة لكل خمس سنوات متتالية تبين الإيرادات والنفقات تتخذ اساسا للموافقة على الموازنة .
د - تخصص الإيرادات بما فيها أية اموال مدورة من سنة سابقة للاتفاق حسب الاولويات التي يقررها المجلس .

المادة ١٤ - رأس المال :

أ - يتكون رأس مال السلطة من القيمة الصافية للاموال الموقوفة وغير الموقوفة التي تنقل اليها بمقتضى احكام هذا القانون بالإضافة الى اية مبالغ تخصصها الحكومة او اية جهة اخرى لهذه الغاية يوافق عليها مجلس الوزراء .
ب - للسلطة الحق في قبول الهبات والعضول على القروض والاعتمادات واية إيرادات او مصادر تمويل اخرى تيسر لاعمالها ومشاريها ولما ان تستعين عن طريق الرهن او بيع السندات المالية او اية مصادر مجتمعة منها يقرها المجلس المركزي خصم سندات دين حسابها .
ج - يجب على المجلس ان يكون احتياطات رأسمالية بمقتضى احكام المادة التالية .

المادة ١٥ - صناديق الاحتياطي والتجديد :

أ - للمجلس ان يقتطع من الإيرادات المبالغ التي يعتبرها كافية لتكوين (صندوق احتياطي) مخصص لتغطية اي عجز مالي او اية نفقات طارئة . او اية مطالبة غير محتملة يمكن ان تواجهها السلطة او لتغطية تكاليف تجديد واصلاح او توسيع او تحسين انشائها .
ب - للمجلس ان يقتطع من الإيرادات المبالغ التي يعتبرها كافية لتكوين (صندوق تجديد) وتخصيص رصيده لدفع تكاليف تجديد ممتلكات معينة على ان يؤخذ بعين الاعتبار الاجال المتوقعة لهذا التجديد .
ج - للمجلس بموافقة رئيس الوزراء يستثمر اموال صناديق الاحتياطي والتجديد بالطريقة التي يراها مناسبة لتأمين رفع المستوى الصحي والاجتماعي والاقتصادي للسكان، ويجوز تخصيص القوائد والارباح الناتجة عن ذلك بنفس الطريقة وضمن الحدود المقررة في هذه المادة .

المادة ١٦ - حساب الاموال والمحافظة عليها :

أ - تحول واردات السلطة الى حساب خاص وفق نظام مالي يوضع لهذا الغرض وتصرف منه جميع المطالبات الا اذا قرر المجلس خلاف ذلك .
ب - تتخذ السلطة الترتيبات الكفيلة لحفظ اموالها واستيفاء حقوقها ويكون محاسب السلطة مسؤولا عن تنفيذ هذه الترتيبات .

المادة ١٧ - الاعفاء من الضرائب :

أ - تعفى السلطة من الضرائب وجميع انواع الرسوم بما في ذلك رسوم الجمارك وطرايع الإيرادات شأنها شأن الدوائر الحكومية .
ب - على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر لا تعفى اي دائرة حكومية او مؤسسة رسمية او اهلية او اي شخص معنوي او طبيعي من الضرائب والرسوم وتكاليف الانشاء والتشديد والمساهمة في كلفة المشروع والائتمان والاجور وبدل الانتفاع التي تتحقق او تفرض لقاء الخدمات التي تقوم بها السلطة بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ١٨ - الحسابات والتقارير :

أ - تحتفظ السلطة بدفاتر حسابات وسجلات منظمة وتضع تقارير شهرية المقارنة بين الإيرادات والنفقات الفعلية والمدرجة في الموازنة .
ب - يعد المجلس تقريرا ماليا سنويا مدققا عن السنة السابقة يرفعه امين العاصمة الى رئيس الوزراء ، خلال مدة لا تزيد على ستة اشهر بعد انتهاء كل سنة مالية ويشمل :
١ - بياناً الميزانية مفصلاً للإيرادات والنفقات .
٢ - اية معلومات اخرى تتعلق بالشؤون المالية .

هكذا على الأصل

المادة ١٩ - تدقيق الحسابات :

يدقق حسابات السلطة سنويا مدققوا حسابات مرخصين يعينهم المجلس .

المادة ٢٠ - السنة المالية :

تبدأ السنة المالية للسلطة في اليوم الاول من شهر كانون الثاني وتنتهي في اليوم الواحد والثلاثين من شهر كانون الاول من كل عام .

المادة ٢١ - المخالفات والعقوبات :

أ - كل من يخالف احكام هذا القانون أو الانظمة الصادرة بمقتضاه يعاقب بعد ادائه من محكمة امانة العاصمة بالسجن لمدة لا تزيد على سنة واحدة أو بغرامة لا تزيد عن خمسمائة دينار أو بكلا العقوبتين بالإضافة للالزامات المدنية .
ب - تحول جميع الاثمان والرسوم والتكاليف والمساهمات والغرامات التي تحصل بمقتضى احكام المذكورة اعلاه الى السلطة .

المادة ٢٢ - الانظمة :

للمجلس ان يضع بموافقة مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لتنفيذ اغراض هذا القانون .

المادة ٢٣ - الغاء القوانين :

يعمل المجلس بالتشريعات المتعلقة بالمياه والمجاري العامة المعمول بها في منطقة الامانة والتي لا تتعارض مع احكام هذا القانون ما لم تعدل أو تستبدل بغيرها .

المادة ٢٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل لقانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة . حل يوالسق المجلس عليه كما اقرته اللجنة ؟

لجميع : موافقون .

« ولما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصفحة التي سبقت فيها الى مجلس الاعيان المؤقت » .

- ٢ -

اجراءات اللجنة القانونية

جلس النواب

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ١٦/١٢/١٩٧٢

المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد

ينفي نص المادة (٢٢) من القانون الأصلي ويضم نصه بالنص التالي :

المادة ٢٣ -

أ - مع مراعاة احكام الفقرة (ج) من هذه المادة، تخضع القرارات في منطقة امانة العاصمة وخارجها للرقابة سنوية مقبولة (د) من بدل صافي ايجارها السنوي حسباً يقسّمها على اجمالي ايجارها السنوي وفق قانون ضريبة الريبة والاراضي داخل مناطق البلديات لمدة عشرين سنة ابتداء من ١/٤/١٩٦٤ بالتسوية مع ايجارها السنوي في تاريخ تاريخ اكمال التسويات المتأخره بدفع مواء كانت معفاة من ضريبة الريبة والاراضي

الم

ب - يقدر بدل الايجار الصافي الخارج اليه في الفقرة السابقة للقرارات خارج حدود منطقة الامانة وفق الاسس

القررة في قانون ضريبة الريبة والاراضي السالف الذكر .

ج - يكون الاتباع من خدمات المجاري العامة خارج

حدود منطقة امانة العاصمة اختيارياً .

د - بدو بدل غيري خاص بالغير على ان يتجهل بالانغلاق

المسح والاصحاحية بطر يقتصر ل دون الاضرار بالصحة العامة .

المادة المعمول بها الآن

المادة ٢٣ - تخضع القرارات المكتوبة داخل منطقة امانة

العاصمة خلال عشرين سنة ابتداء من ١/٤/١٩٦٤ للفتح

مساحة سنوية مقبولة تعادل ٢/٣ من بدل الايجار الصافي

المتسوية مع ايجارها السنوي في تاريخ تاريخ اكمال التسويات

داخل مناطق البلديات

مكتبة مجلس النواب

أعمال اللجنة القانونية جلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالعدل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ١٦/١٢/٩٧٢	<p>تمثل المادة (٥) من القانون الأصلي بإلغاء الفقرة (أ) منها وإحجاز نص الفقرة (ب) من نص المادة المذكورة.</p> <p>تبقى المادة (٥) من القانون الأصلي وبمناقشة منه بالنص التالي :</p> <p>المادة ٧ - : ١) إذا تقرر مدافعي المأمور بأمرى أو غيرى أو غيرى المضمين</p>	<p>المادة ٤ - : ١) إذا أقره أي حذر خلال شهر وتقرر إليها في المادة الثالثة فانه يتخلف خلال المدد الباقية من الشهرين سنة لتخلف نص المادة المذكور إليها في المادة المذكورة اختياراً من تاريخ اكتمال البناء.</p> <p>ب) إذا لم يحضر خلال المدد المقرر فتتوقف على مالك المأكل دفع النسبة المقررة من المدد التي كسبها المأكل قائماً ويستمر دفعها بعد إعادة انعائه حتى تنتهي بقية مدة الشهرين سنة المذكورة في المادة الثالثة.</p> <p>المادة ٥ - : رعاها جاني المادة الثالثة من هذا القانون يستمر في مبلغ المصلحة السنوية من السنوات الخمس الأولى اختياراً من تاريخ ١/٩/٩٦ أما مبلغ المصلحة من السنوات الباقية فتستمر في أول سنة كل سنتين للسنتين التي يلي تاريخ زوال الأمرى الخاص بالملك المأكل بالمجرى المأمور.</p> <p>المادة ٧ - : ٢) تحول الدائرة على نفقة المالك ريث الأمرى الخاص بالمجرى المأمور.</p> <p>ب) إذا تقرر مدافعي المأمور أو غيرى المضمين بإيه المأمور ضمن التواريخ أو المساحات الماسة أو الأربعة فالدائرة المصلحة التي يتبعها أو أي واحدة منهما</p>

أعمال اللجنة القانونية جلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالعدل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ١٦/١٢/٩٧٢	<p>لإيه المأمور ضمن التواريخ أو الأربعة أو الأربعة المساحات الباقية ولا يسبب تقييداً اقتصادياً للمدافع ومنها أو أي واحد منها ضمن الأراضي المقاربات الخاصة شريطة أن تعيد الحال إليها كان عليه وإن تدفع الترخيص المأكل أن كان له مقتضى.</p> <p>ب) مع مراعاة أحكام الفقرة السابقة تفصل فقرات - وصل المجرى الخاص بنسبة انقطاع عقار كل منهم حسب تفرده بجهة في يجري خاصة بنسبة انقطاع عقار كل منهم حسب تفرده بجهة في يشكلها أمين العاصمة مذ الترخيص.</p> <p>تمثل المادة ٨ من القانون الأصلي حسب عدلت بالقانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٢ بالمادتين الفقرة (ب) منها والاستضافة منه بالنص التالي : -</p> <p>ج - على المالك تقييداً لمؤامرو المجرى الواجب دفعها بتمتضي هذا القانون أو أي نظام صادر بتمتضي وإتمام توصل المجرى الخاص بالمجرى العام خلال ثلاثة أشهر من نشر قرار مجلس الإدارة على النحو الراد في الفقرة (أ) ب) السابقة تحت إشراف وموافقات الدائرة وفي حالة تخلفه تحول الدائرة القيام بذلك وتعود عليه بالتقاضي مقضاتها إليها (٧٠٪) دون الإحلال بحق اللامعة الجارية.</p>	<p>المادة ٨ - : يتحدد جاني المادة الخامسة بقول يعيد ويقرر المأمور ثلاث مرات في ثلاثين سنة على الأقل النافذة أو النافذة التي يتأخر فيها العمل من أجل ربط المجرى الخاص بالمجرى المأمور.</p> <p>ب) - على نفقة من ذلك القرار على الباب المختار جاني لكن يناد في النفقة التي حددتها القرار أو على مكان بارز فيه.</p> <p>ج - يجوز على مالكي الأبنية المأكل إليها أن يتخذوا تعديلات المصاحبات التي تحددها الدائرة وأن يضمنوا بطلباتهم حساب المجرى الخاص بالمجرى المأمور خلال شهرين من تاريخ نشر القرار وتوافق على الصورة الواردة في الفقرة (ب) وفي حالة تخلفها يملك مالك من تعديلات المجرى الخاص بمؤامرو تحول الدائرة القيام بذلك وتعود عليه بالتقاضي مقضاتها إليها (٧٠٪) مقابل الأثرين وعلى أن لا يقرر تقاضي الدائرة الجارية الدورية على ذلك فحذف : ١) - يجوز على مالكي الأبنية المأكل إليها الاعتراض من استعمال المجرى الخاص بمؤامرو بقوله المأكل المجرى الخاص بالمجرى المأمور.</p>

مجلس النواب
١٩٧٣

الاسباب الموجبة

للقانون المعدل لقانون المجاري في منطقة امانة العاصمة

من خلال التطبيق العملي لقانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة رقم (١) لسنة ١٩٦٥ وتعديلاته ظهرت بعض الثغرات والنواقص التي تقتضي الحاجة بمعالجتها كما ان ضرورة العمل تتطلب اعطاء حق السماح للامانة والمشتريين بتمرير وتحديد المجاري الخاصة وربطها بالمجاري العامة في الحالات التي يتعدى فيها تمرير هذه التديدات ضمن الشوارع والازقة والادراج والساحات العامة او لاسباب فنية واقتصادية وهذا الوضع ينطبق على كثير من الحالات ضمن مدينة عمان نظرا لوضعها الطبغرافي وخاصة في المناطق المنحدرة كما ان هناك معاملات وحالات عديدة يتعدى تجاوزها بدون هذا التعديل، كما ان الاحتياجات الاقتصادية تقتضي رفع نسبة مساهمة المجاري الى ٤٪ من صافي تخمين الايجار السنوي المقدر لدى وزارة المالية وعلى كافة المقاربات لمدة عشرين سنة اعتبارا من ١/٤/١٩٦٤ رغم ان هذه النسبة تسمح الرسوم المقررة لن تلي الاحتياجات الفعلية للمشروع وهي اقل من النسبة التي اوصى بها خبراء البنك الدولي والمستشارون كشرط من شروط الموافقة على اعطاء قرض البنك الدولي لتغطية جزء من تكاليف المرحلة الثالثة من مشروع المجاري العامة وهي ٥٪ خمسة بالمائة حتى يشمل باقي مناطق عمان ففي حين ان تكاليف المرحلة الثالثة من مشروع المجاري العامة تسمح لتشغيل وفوائد القروض والاستهلاك خلال المشر سنوات القادمة ستبلغ حوالي ١٠٠٠٠٠٠ ديناراً فان الرسوم المقررة مسع بمساهمة المجاري بواقع ٤٪ من صافي تخمين الايجار السنوي المقدر لدى وزارة المالية ستبلغ حوالي

١١١٠٠٠٠ ديناراً هذا فيما لو امكن ربط ٣٠٠٠٠٠ عقار خلال مدة العشرة سنوات القادمة اي بمعدل ٣٠٠٠٠ عقار سنويا .

لهذه الاسباب جميعها ارتوي وضع التعديل المشار اليه .

قانون مؤقت رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٢

لقانون معدل لقانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل ومسا طراً عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نظره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٣) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٣ :

أ - مع مراعاة احكام الفقرة ج من هذه المادة تخضع جميع المقاربات في منطقة امانة العاصمة وخارجها لدفع مساهمة سنوية مقدارها ٤٪ من بدل صافي ايجارها السنوي حسباً بقدر لغايات استيفاء الضريبة وفق قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات لمدة عشرين سنة ابتداء من ١/١/٧٣ بالنسبة للمقاربات القائمة ومن تاريخ اكاد المقاربات التي تنشأ بعد ذلك الصناديق سنوا كانت معفاة من ضريبة الابنية والاراضي ام لا .

ب - يحسم من مدة العشرين سنة المشار اليها في الفقرة السابقة عدد السنوات التي دفعت عنها

للمساهمة في السنوات السابقة بموجب القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٥ والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ١٨١٨ الصادر بتاريخ ١٨/١/١٩٦٥ .

ب - يقدر بدل الايجار الصافي المشار اليه في الفقرة السابقة - للمقاربات خارج حدود منطقة الامانة - وفق الاسس المقررة في قانون ضريبة الابنية والاراضي السالف الذكر .

ج - يكون الانخفاض من خدمات المجاري العامة خارج حدود منطقة امانة العاصمة اختياريا .

د - بعد وصل المجرى الخاص بالمجرى العام يرتب على المالك اغلاق الحفرة الامتصاصية بطريقة تحول دون الاضرار بالصحة العامة .

المادة ٣ - تعدل المادة (٤) من القانون الاصيل بالغاء الفقرة (أ) منها واعتبار نص الفقرة (ب) هو نص المادة المذكورة .

المادة ٤ - تلغى المادة (٥) من القانون الاصيل .

المادة ٥ - يلغى نص المادة (٧) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٧ :

أ - اذا تعدى مد المجرى المسمار او المجرى الخاص او المجرى المخصص لجياه الامطار ضمن الشوارع او الازقة او الادراج او الساحات العامة ولا سباب فنية او اقتصادية للدائرة مدتها او أي واحد منها ضمن الاراضي والمقاربات الخاصة بشرط ان يعيد الحال الى ما كان عليه وان تدفع التعويض المتبادل ان كان له مقتضى .

ب - مع مراعاة احكام الفقرة السابقة تحصل تقيقات - وضل المجاري الخاصة بالمجاري العامة - من

المالكين المشتركين في مجرى خاص بنسبة اتساع عقار كل منهم حسباً تقرر لجنة فنية يشكلها امين العاصمة لهذا الغرض .

المادة ٦ - تعدل المادة (٨) من القانون الاصيل حسباً عدلت بالقانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٢ بالغاء نص الفقرة (ج) منها والامتصاصية عنه بالنص التالي :

ج - على المسالك تأدية الرسوم والاجور الواجب دفعها بمقتضى هذا القانون او أي نظام صادر بمقتضاه واتمام توصيل المجرى الخاص بالمجرى العام خلال ثلاثة اشهر من نشر قرار مجلس الامانة على النحو الوارد في الفقرتين (أ)، (ب) السابقتين تحت المشراف ومواصفات الدائرة وفي حالة تخلفه تتولى الدائرة القيام بذلك وتعود عليه بالنفقات مضافا اليها (٢٠٪) دون الاخلال بحق الملاحقة الجزائية .

(ب)

السيد للقرن:

قرار رقم (١٦)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٧٣/٢/٥ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد رياض الفليح وحضور اصحاب المعالي والنضيلة والمطرفة السادة: المقرر سليمان النضلة والاعضاء: ساهو العكشة، يعقوب معمر، عبد الباقى جمر، زروق البطاينة، اميل الغزوي، ويعقوب معالي نائب رئيس الوزراء ووزيرا الداخلية وعطوفة المدير العام الدائري الجوارات، والاجراء المدنية .

ولطرت بتاريخ القوانين التالية :
(١) مشروع قانون جوازات السفر المعدل لسنة ١٩٧٢ والمعلق بتعديل الفقرة (ب) من المادة

هكذا في النص

السابعة من القانون الاصيل والمعاد الى اللجنة الثانية من قبل المجلس الكريم ، قررت اللجنة اعادة النظر بقرارها رقم ٥ - المؤرخ في ١٦/١٢/١٩٧٢ وقبول المشروع كما ورد من الحكومة بدون أي تعديل . (ب) مشروع قانون جوازات السفر المعدل لسنة ٩٧٢ والمتعلق بتعديل بعض المواد والمعاد الى اللجنة الثانية من قبل المجلس الكريم ، قررت اللجنة اعادة النظر بقرارها رقم ٥ - المؤرخ في ١٦/١٢/٩٧٢ وقبول المشروع كما ورد من الحكومة مع ادخال التعديلات التالية عليه : - (١) عدم قبول المادة الثانية من هذا المشروع . (٢) تعاد صياغة المادة الثالثة من هذا المشروع لتصبح كما يلي : - ٣ - تعديل المادة (٨) من القانون الاصيل على الشكل التالي : - أ - تضاف الى آخر البند رقم ١ - من الفقرة ١ - أ - ، عبارة (الحاليين والسابقين) .

قرار رقم (٥)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٦/١٢/٩٧٢ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المجالس والفضيلة والعلوية والسادة : المقرر سلمان القضاة والاعضاء : يعقوب نعمر ، عبد الباقي جبر وزيق البطاينة ، عني الدين الحسيني ، انيل الغوري . ونظرت بمشروع القانون المعدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٢ وبعد دراسته وتدقيقه قررت قبوله بالصيغة التالية :

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٢
قانون معدل لقانون جوازات السفر
المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون جوازات السفر لسنة ٩٧٢) ويقرأ نص القانون رقم (٢) لسنة ٩٦٩ للميلاد اليه فيما يلي
بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - تعديل المادة السابعة من القانون الاصيل على الشكل التالي :

(١) و (٢)

السيد نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية
المرجو من المجلس الكريم التأجيل ، للحكومة بعض الملاحظات على قرار اللجنة القانونية .
السيد الرئيس
هل يوافق المجلس ؟ .
السيد الجازي نائب بدو الجنوب
موافقون

السيد المقرر

يوجد مشروعان لقانون جوازات السفر ، الجوازات السياسية وغيره .
السيد نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية
الاول لا خلاف عليه كما ورد من الحكومة
أما الثاني ...

أ - يضاف الى آخر البند (٤) من الفقرة (أ) عبارة (ورئيسا محكمة التمييز الاول والثاني وسكرتير عام وثلاثة وزراء وامين عام مجلس الامة) .
ب - وفي البند (٥) من الفقرة (أ) تضاف عبارة (وزير البلاط) بعد عبارة (لرئيس الديوان الملكي) ويضاف الى آخرها عبارة (ومستشاري الملك)
ج - الغاء ما جاء في الفقرة (ب) والاستعاضة عنه بما يلي : -
ب - يجوز منح زوجات حامل جوازات السفر السياسية جوازات سفر سياسية منفصلة وادخال اولادهم القاصرين وبناتهم العازبات اذا كن مقيمات معهم في منزل واحد في جواز سفر اي منهم .
المادة ٣ - تعديل المادة (٨) من القانون الاصيل على الشكل التالي :
أ - تضاف الى آخر البند (١) من الفقرة (أ) عبارة (الحاليين والسابقين) .
ب - يلغى البند (٦) من الفقرة (أ) منها .

ج - يلغى البند (٥) من الفقرة (ب) منها والذي اضيف اليها بموجب القانون المعدل رقم (٨) لسنة ١٩٧٢ .
المادة ٤ - أ - تلغى جوازات السفر الخاصة للمعطاء خلافا لاحكام هذا القانون وتسترد حالا من حاملها .
ب - لا يجوز اعطاء جوازات سفر سياسية الا للاشخاص المذكورين في الفقرة (أ) من المادة (٧) وتعديلها وتلغى جميع جوازات السفر السياسية المعطاة خلافا لاحكام هذا القانون وتسترد من حاملها ، كما توصي المجلس الكريم بحد مشروع قانون معدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٢ (الآخر) بسبب ادخال ما ورد فيه في المشروع المعدل الموحد .
وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .
اللجنة القانونية

هذا هو النص

السيد المقرر

تأجيله كله أو بسلامة... الأول... تأجيله
القرار كله.

السيد نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

الأول كما ورد من الحكومة ماضي، الثاني الذي
طرأ عليه تعديل...

السيد العظيم نائب معان

اقترح تأجيل قانون...

السيد نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

قانون جوازات السفر السياسية.

السيد العظيم نائب معان

أنا أقترح تأجيل قانون الجوازات كله

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على تأجيل النظر بمشروع
قانون جوازات السفر

الجميع : موافقون .

السيد المقرر

بقي مشروع قانون الإقامة وشؤون الأجانب.

- ٣ -

السيد الرئيس

مشروع قانون الإقامة وشؤون الأجانب لسنة
١٩٧٣، هل يوافق المجلس عليه كما أقرته اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

ولما لم ينعى للمشروع كما وافق المجلس عليه
وبالصيغة التي سبقت فيها إلى مجلس الأعيان للوقر.

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٢

قانون الإقامة وشؤون الأجانب

تمهيد

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون الإقامة وشؤون الأجانب رقم () لسنة ١٩٧٢) ويعمل به
بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) يكون للعبارات والكلمات التالية المعاني المخصصة لها في أدناه إلا إذا دللت القرينة على خلاف ذلك :

المملكة	المملكة الأردنية الهاشمية
الوزارة	وزارة الداخلية
الوزير	وزير الداخلية
المديرية	مديرية الإقامة وشؤون الأجانب
المدير	مدير الإقامة وشؤون الأجانب
الحاكم الإداري	المحافظ أو المتصرف أو مدير القضاء
الأجنبي	كل من لا يتمتع بالجنسية الأردنية
موظفو الحدود	الموظفون الذين توكل إليهم مهمة تسجيل الأجانب في الحدود والتأشير على جوازات سفرهم .

المادة (٣) أ - تؤسس مديرية للإقامة وشؤون الأجانب ترتبط بالوزارة بمحدد مهامها وإقسامها وفروعها بنظام
يصدر لهذه الغاية .

ب - على دوائر الأمن المختصة بالتعاون مع المديرية في متابعة تطبيق أحكام هذا القانون .
ج - على موظفي الحدود تنفيذ التعليمات والقرارات التي يصدرها الوزير أو المدير لغايات
تطبيق أحكام هذا القانون .

الفصل الأول

دخول الأجانب

المادة (٤) أ - يسمح للأجنبي بدخول المملكة أو الخروج منها إذا كان حائزاً على جواز سفر أو وثيقة
سفر مبادرة المفعول، صادرة من بلاد أو منجدة لدى حكومة المملكة، وكان حاصلاً على
تأشيرة دخول أو خروج وكذلك إذا كانت له وثيقة سفر صادرة من حكومة المملكة
بسبب وجوده فيها دون جواز سفر أو وثيقة سفر صادرة من حكومة معينة .

هكذا في نسخة

ب - يدخل في عداد وثائق السفر تذاكر المرور الدولية التي تمنحها الأمم المتحدة لموظفيها وتذاكر المرور الدولية التي تمنحها الدول لعديم الجنسية أو اللاجئ المقيم على أراضيها ، ويشترط للاعتداد بهذه الوثائق الأخيرة أن تتضمن تأشيرة تميز حاملها المعودة إلى البلد الذي أصدرها وكذلك البطاقات الشخصية المنصوص عنها في الاتفاقات المبرمة مع الدول الأخرى .

ج - تمنح تذاكر المرور الدولية للفتات التالية :

- ١ - للأشخاص الذين لا جنسية لهم أو جنسيتهم غير ثابتة .
- ٢ - اللاجئون الذين يعترف لهم بهذا الوصف .
- ٣ - الأشخاص الذين لهم جنسية ثابتة ، ولكن يتعلم عليهم الحصول على وثائق سفر من الدول التي يتنمون إليها أو يوجدون فيها لأسباب تقدرها السلطات الأردنية المختصة .
- ٤ - الزوجات والأولاد القصر الذين لم يبلغوا السادسة عشر للأشخاص المشار إليهم في الفتات السابقة إذا لم تكن لهم جنسية ثابتة .

د - للوزير اعفاء رعايا أية دول أجنبية من شرط الحصول على التأشيرات أو حمل جواز السفر عند دخول المملكة .

المادة ٥ - يكون دخول الأجنبي إلى المملكة أو خروجه منها مشروطاً إذا تم عن طريق البر أو البحر أو الجو من مراكز الحدود أو الموانئ أو المطارات الأردنية المختصة لذلك وبعد التأشير على جواز سفره أو الوثيقة التي تقوم مقامه من موظف الحدود .

المادة ٦ - في حالة الدخول إلى المملكة من غير الأماكن والطرق المهيئة لذلك لأسباب قاهرة كالهبوط الاضطرابي بالطائرة أو الدخول من الأماكن التي ليس فيها مراكز حدود أو اللجوء السياسي ، يجب على الأجنبي أن يقدم نفسه إلى أقرب فرع من فروع المديرية أو أي مركز من مراكز الأمن المختصة خلال مدة أقصاها ثمان وأربعين ساعة .

المادة ٧ - على جميع ملاحي السفن والطائرات وسائقي السيارات ووسائل النقل الأخرى عند وصولهم إلى المملكة أو مغادرتهم لها أن يتزولوا وكابهم في الموانئ أو مراكز الحدود المقررة وأن يقدموا إلى الموظف المختص كشفاً يتضمن أسماء الملاحين والركاب والبيانات الخاصة بهم وأن يزودوا السلطات المختصة بأسماء الركاب الذين لا يحملون جوازات سفر أو وثائق سفر رسمية تقوم مقامها ، وأن يمنحوا هؤلاء الركاب من النزول إلى البر أو الأرض أو الصعود إلى الباخرة أو الطائرة أو واسطة النقل الأخرى إلا بموافقة السلطات المختصة .

المادة ٨ - على الأجنبي قبل أن يغادر المملكة نهائياً أن يسلم إلى المديرية أو أحد فروعها إذن الإقامة وغيره من الأذون المشروطة له وفي حالة عودته إلى المملكة قبل انتهاء المدة المحددة في إذن الإقامة يجوز له استردادها شريطة أن لا تتجاوز مدة إقامته في الخارج أكثر من ستة أشهر .

المادة ٩ - تحدد أنواع التأشيرات ومدتها وشروط وإجراءات منحها والاعفاء منها ومقدار الرسوم التي تستوفى عنها والاعفاء من هذه الرسوم بنظام يصدر لهذه الغاية .

المادة ١٠ - يعين الوزير بتنسيق من المدير ويقرر يصدره أشكال وأوضاع ووثائق السفر التي تعطى لبعض فئات من الأجانب أو اللاجئين أو النازحين وشروط وإجراءات منحها .

الفصل الثاني

تسجيل الأجانب

المادة ١١ - على كل أجنبي أن يتقدم بنفسه خلال ثلاثة أيام من تاريخ دخوله المملكة إلى المديرية أو أحد فروعها أو مركز الشرطة في الجهة التي يكون فيها وأن يحرر اقراراً عن حالته الشخصية وعن الغرض من حضوره ومدة إقامته وعمل سكنه والمحل الذي يختاره لإقامته وتاريخ بدء الإقامة به وغير ذلك من البيانات التي يتضمنها النموذج المعد لذلك ، وأن يقدم ما لديه من الأوراق الثبوتية للويمة لهذه البيانات ويستثنى من ذلك الأشخاص الذين يحملون تأشيرات مرور أو حج أو سياحة ضمن المدة المسموح بها .

المادة ١٢ - على كل أجنبي قبل تغيير محل إقامته إبلاغ المديرية أو أحد فروعها أو مركز الشرطة الذي يقيم في منطقته بمنزله الجديد . فإن كان انتقله إلى مكان آخر داخل المملكة وجب عليه أيضاً أن يتقدم بنفسه خلال ثمان وأربعين ساعة من وقت وصوله إلى محل إقامته الجديد بإقرار إلى فرع المديرية أو مركز الشرطة المختصة في البلد الذي انتقل إليه ويعفى من هذا الحكم الأجانب الذين قدموا بتأشيرة مرور أو تأشيرة سياحية .

المادة ١٣ - للمدير أو من ينوبه أن يعفي الأجنبي من شرط الحضور المنصوص عليه في المادتين السابقتين لاعتبارات خاصة أو لإعداد مشروعة يقدرها وفي هذه الحالة يحرر الإقرار كتابته على النموذج المعد لذلك ويسلم إلى المديرية أو مركز الشرطة خلال ثمانية وأربعين ساعة من وقت دخوله للمملكة .

المادة ١٤ - على مديري الفنادق أو النزول أو أي محل آخر من هذا القبيل وكذلك على كل من أرى أجنبياً أو أسكنه أو أجر له عملاً للسكنى أن يبلغوا المديرية أو أحد فروعها أو مركز الشرطة الواقع في منطقة محل سكن الأجنبي عن اسم الأجنبي وعنوانه وذلك خلال ثمان وأربعين ساعة من وقت حلوله أو مغادرته .

المادة ١٥ - أ - على كل أجنبي خلال مدة إقامته في المملكة أن يبرز للسلطات المختصة عند الطلب بجواز سفره أو الوثيقة التي تقوم مقامه وغير ذلك من الأوراق وأن يجب بما يسأل عنه من بيانات وأن يحضر عند الطلب للوزارة أو دوائرها في المعاد الذي يحدده .

ب - على الأجنبي في حالة فقدان أو تلف جواز سفره أو الوثيقة التي تقوم مقامه إبلاغ المديرية أو مركز الشرطة خلال ثمان وأربعين ساعة من تاريخ الفقدان أو التلف .

مكرر المادة ١٥

المادة ١٦ - أ - لا يجوز لأي من الرعايا الاردنيين أو الشركات أو الهيئات الاردنية استخدام أجنبي الا اذا كان حاصلًا على اذن اقامة في المملكة ويستثنى من ذلك الخبراء الذين يستقدمون لغايات عملية أو فنية على أن لا تزيد مدة عملهم عن ثلاثة أشهر .

ب - على كل من يستخدم أجنبياً أن يقدم الى المديرية أو فروعها أو مركز الشرطة الذي يقع عمل العمل في منطقته اقراراً على الفودج المعد لذلك خلال ثماني وأربعين ساعة من وقت التحاق الاجني بمخدمته ، وعليه عند انتهاء خدمة الاجني أن يقدم اقراراً بذلك الى المديرية أو مركز الشرطة خلال ثماني وأربعين ساعة من انقطاعه عن العمل .

المادة ١٧ - على دوائر الامن العام ابلاغ المديرية بكافة الوقوعات المتعلقة بالاجانب في المملكة .

الفصل الثالث

اذن الإقامة

المادة ١٨ - على كل أجنبي يقيم أو يرغب البقاء في البلاد أن يكون حاصلًا على اذن اقامة وفق أحكام هذا القانون . وعليه أن يغادر أراضي المملكة عند انتهاء مدة اذن الإقامة ما لم يكن قد جددتها .

المادة ١٩ - للوزير بعد استطلاع رأي دوائر الامن المختصة الحق في قبول أو رفض طلب الاجني اذن الإقامة أو إلغاء اذن الإقامة الممنوح له وتكليفه بمغادرة المملكة دون بيان الاسباب .

المادة ٢٠ - للمدير أن يسمح ببقاء الاجني في أراضي المملكة مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ويمكن تمديد هذا بعد استطلاع رأي دوائر الامن المختصة . لثلاثة أشهر أخرى لقاء رسم قدره دينار ويشمل ذلك زوجته أو زوجاته وسائر أبنائه المدخلين في جواز سفره أو الوثيقة التي تقوم مقامه .

المادة ٢١ - يقدم طلب (اذن الإقامة) مستوفياً جميع الشروط المنصوص عليها في هذا القانون الى المديرية أو أحد فروعها أو الى الحكام الاداريين وذلك شريطة أن تكون مدة جواز سفر الاجني أو وثيقة سفره سارية المفعول ويجوز تجاوز هذا الشرط بموافقة الوزير .

المادة ٢٢ - أ - بمدة اذن الإقامة سنة واحدة قابلة للتجديد في حالة توفر الشروط المنصوص عليها في هذا القانون .

ب - للوزير بتسليم من المدير أن يمنح اذن اقامة لمدة خمس سنوات للأجانب الذين أقاموا عشر سنوات في المملكة بصورة مشروعة .

المادة ٢٣ - ورسم اذن الإقامة سنة دينار أولية السنة الأولى ويجدد برسم قدره ثلاثة دنانير عن كل سنة لاحقة .

المادة ٢٤ - يجند نماذج بطاقات الإقامة وأية بيانات أو اقرارات أخرى لغايات تطبيق هذا القانون بقرار من الوزير بناء على تنسيب من المدير .

المادة ٢٥ - كل من يتم السادسة عشرة من عمره من أبناء الاجني وتبناه أثناء اقامته في المملكة يكلف بالحصول على اذن اقامة وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٢٦ - يمنح الاجني اذن اقامة اذا اقتضت السلطات المختصة بوجاهة الاسباب التي تبرر اقامته ويشترط لمنحها أن تتوفر في الطالب أحد الاسباب التالية : -

أ - أن يكون حاصلًا على عقد بالعمل مع شركة أو محل تجاري مسجل أو مع صاحب أعمال معسوف في المملكة بشرط أن لا يزاحم الاردنيين في أعمالهم وأن يثبت ذلك بشهادة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أو من الجهات المختصة .

ب - أن يكون له أثناء اقامته مورد رزق مضمون وبطرق مشروعة من الداخل أو الخارج وأن يثبت ذلك بشهادة رسمية مصدقة .

ج - أن يكون قادمًا لاستثمار أمواله في مشروعات تجارية أو صناعية توافق عليها وزارة الاقتصاد الوطني .

د - ان يكون ذا كفاءة علمية او مهنية لا يتوفر مثله في المملكة ، شريطة ان يثبت ذلك بشهادات خطية رسمية من جهات معتمدة وان توافق على ذلك السلطات الاردنية المختصة .

هـ - ان يكون موظفًا او مستخدمًا في إحدى البعثات الدبلوماسية او القنصلية في المملكة بشرط المعاملة بالمثل .

و - ان يكون عجزًا او قاصرًا ويكون عائله الوحيد مقيمًا في المملكة .

ز - ان يكون طالبًا مقبولًا في المعاهد الاردنية .

المادة ٢٧ - مع مراعاة ما ورد في المادة السابقة للوزير تكليف الاجني بتقديم كفالة مالية لتغطية اية التزامات مالية قد تترتب عليه ولضمان خروجه بعد انتهاء مدة اذن الإقامة الممنوحة له .

المادة ٢٨ - للمدير ان يحدد اذن الإقامة سنويًا وفق أحكام هذا القانون .

الفصل الرابع

الاجنات

المادة ٢٩ - لا تبصر أحكام هذا القانون على :

أ - رؤساء الدول وأفراد أسرهم .

ب - اعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي الاجني واسرهم المقيمين في المملكة ، اعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي الاجني غير المقيمين لدى المملكة فيتعين بشأنهم مبدأ المعاملة بالمثل .

ج - رجال السفن والطائرات القادمة الى المملكة الذين يحملون تذاكر بحرية أو بحرية من السلطات المختصة التابعين لها شريطة التأشير على هذه التذاكر من قبل موظفي الجمارك في الميناء والمطارات عند دخول المملكة أو مغادرتها ولا تخزل هذه التأشيرات جاهليًا بحق الإقامة إلا خلال مدة بقاء السفينة في الميناء أو الطائرة في المطار .

هكذا في الأصل

د - ركاب السفن والطائرات التي ترسو وتهبط في موانئ او مطارات المملكة الذين تسمح لهم السلطات المختصة النزول او البقاء مؤقتاً مدة بقاء السفينة في الميناء او الطائرة في المطار على ان لا تتجاوز المدة اسبوعاً .

وعلى ربانة السفن والطائرات قبل الرحيل ابلاغ موظفي الحدود عن تخلف اي راكب غادر السفينة او الطائرة وتسليمها جواز سفره ، واذا لم يكتشف امره الا بعد الرحيل وجب عليهم ان يبلغوا تلك السلطات هويته برقبيا وان يرسلوا بأسرع الوسائل وثائق سفره من اول ميناء او مطار يصلون اليه .

هـ - رعاية الدول المجاورة لاراضي المملكة فيما يتعلق بدخول مناطق الحدود المتاخمة لتلك الدول بشرط الحصول على اجازة خاصة تدعى اجازة الحدود في نطاق الاحكام المنصوص عنها في الاتفاقات الموقعة لهذا الشأن مع تلك الدول .

و - المعفين بموجب اتفاقات دولية تكون المملكة طرفاً فيها وذلك في حدود تلك الاتفاقات .

ز - من كان في خدمة القوات المسلحة الاردنية .

ح - من يرى الوزير اعفاؤه لاعتبارات خاصة بالمعاملات الدولية او الانسانية او حتى اللجوء السياسي او مراعاة لمبدأ المعاملة بالمثل .

المادة ٣٠ - يعفى من رسم الإقامة :

أ - الاجانب الذين يعملون ممرضين وممرضات في المستشفيات الحكومية .

ب - الطلاب المقبولين في المدارس والمعاهد والجامعة الاردنية .

ج - الخبراء الفنيون الذين تستقدمهم حكومة المملكة .

د - رعايا الدول العربية على اساس المعاملة بالمثل .

الفصل الخامس

الجزاءات والمخالفات

المادة ٣١ - كل من دخل المملكة خلافاً للأدئين الرابعة والخامسة من هذا القانون يلقي القبض عليه دون مذكرة ويودع للحاكم الاداري الذي له ان يأمر بابعاده او ان يوصي الوزير بمنحه اذناً بالإقامة او ان يحيله الى قاضي الصلح وعند ادائه من قبل المحكمة يعاقب بالحبس من شهر الى ستة اشهر او بالغرامة من عشرة دنائير الى خمسين ديناراً او بكلاً من العقوبتين .

المادة ٣٢ - للحاكم الاداري المختص بعد صدور قرار المحكمة بحق الاجنبي ان يأمر بابعاده عن المملكة او ان يوصي الوزير بمنحه اذناً للإقامة .

المادة ٣٣ - اذا نزل ملاح السفن او الطائرات او سائقو السيارات ووسائل النقل الاخرى الى المملكة اشخاصاً في غير الموانئ والمطارات ونقاط الحدود المعينة او ساهسوا على دخول اشخاص لا يحملون جوازات سفر قانونية او وثائق مؤشراً عليها بالدخول يعاقبون بالحبس من شهر الى ستة

اشهر او بغرامة لا تقل عن عشرة دنائير ولا تزيد عن الخمسين ديناراً او بكلاً من العقوبتين والوزير او من يفوضه الحق في تكليف ملاح السفن والطائرات وسائقي السيارات ووسائل النقل الاخرى ان يعيدوا الاشخاص الذين ادخلوهم بطريقة غير مشروعة بالواسطة عنها التي دخلوا بها او على نفقتهم الخاصة الى الجهة التي قدموا منها .

المادة ٣٤ - كل اجنبي لم يتقدم بطلب تجديد اذنه اقامته خلال مدة شهر من تاريخ انتهائها يفرم بضعف رسم الإقامة بالإضافة الى مبلغ دينارين عن كل شهر من اشهر التجاوز .

المادة ٣٥ - كل شركة او صاحب عمل يستخدم اجنبياً لا يحمل اذنه اقامة يفرم خمسين ديناراً ولا يشمل ذلك الخبراء الذين تستقدمهم الشركات العاملة في المملكة بقصد الاستشارة الفنية على ان لا تزيد مدة اقامتهم عن ثلاثة اشهر وشريطة الحصول على موافقة مسبقة من المديرية قبل قدومهم .

المادة ٣٦ - اية مخالفة لاحكام هذا القانون لم ينص عليها بعقوبة خاصة يعاقب مرتكبها بالحبس من اسبوع الى شهر او بغرامة لا تقل عن عشرة دنائير او بكلاً من العقوبتين .

المادة ٣٧ - للوزير بتسليم من المدير حق ابعاد الاجانب وله ان يأمر بتوقيف من تقرر ابعاده مؤقتاً حتى تتم اجراءات الابعاد ولا يسمح للاجنبي الذي سبق ابعاده بالعودة الى اراضي المملكة الا باذن خاص من الوزير .

المادة ٣٨ - للوزير الحق بمصادرة الكفالات المنصوص عنها في المادة (٢٥) اذا ارتكبت اية مخالفة لاحكامها .

المادة ٣٩ - للوزير ان يفوض كل او بعض اختصاصاته المنصوص عليها في هذا القانون لاي من الموظفين المختصين .

المادة ٤٠ - مجلس الوزراء اصطلح اية انظمة لغايات تنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٤١ - يلغى هذا القانون قانون الاجانب لسنة ١٩٢٧ وتعديلاته واي تشريع آخر الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكامه .

المادة ٤٢ - رئيس الوزراء ووزراء الداخلية والعدل والاقتصاد الوطني والشؤون الاجتماعية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

مجلس النواب

(ج)

السيد المقرر:

قرار رقم ١٧

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٧٣/٢/٥ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي والمطوفة والفضيلة السادة : المقرر سليمان القضاة والاعضاء ساءا العكشة ، يعقوب معمر ، اميل الغوري عبد الباقي جمر ، رزق البطاينة ويحضور معالي وزير المالية بالوكالة .

• ونظرت بمشروع قانون التقاعد العسكري المعدل لسنة ١٩٧٢ وللمعاد ثانيا الى اللجنة وبعد دراسته وتدقيقه قررت قبوله كما ورد من الحكومة مع اضافة عبارة (من تاريخ توقيفها) بعد عبارة (تعاد الحقوق

قرار رقم (١٢)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٠ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي والفضيلة والمطوفة والسعادة السادة المقرر سليمان القضاة والاعضاء بشارة غصيب ، يعقوب معمر ، ساءا العكشة ، اميل الغوري ، رزق البطاينة ، محي الدين الحسني . ونظرت في مشروع قانون تعديل لقانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٧٢ احال عليها من المجلس الكريم وبعد دراسته وتدقيقه قررت قبوله كما ورد من الحكومة مع ادخال التعديلات التالية عليه :

(١) الفقرة (ج) المضافة الى المادة (٣٠) من قانون الاصل تضاف عبارة (من تاريخ توقيفها)

التقاعدية) الواردة في الفقرة (ج) المضافة الى المادة (٣٠) من القانون الاصيل .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم مطالبة الحكومة بتصحيح وضع الرئيس السابق عواد مفلح القضاء الذي احواله مجلس الوزراء على التقاعد قبل انتهاء مدة تقاعده بحوالي ستة اشهر وحرمان حق الطعن بسبب تعليمات الاحكام العرفية السنة ١٩٥٧ القاضي بمنع محكمة العد العليا من ممارسة صلاحياتها .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

مخالفة مقرر اللجنة

عطوفة السيد سلمان القضاة

مخالفة وسأوضح اسباب مخالفتي خطيا وفي الجلسة

بعد عبارة (تعاد الحقوق التقاعدية) وتصحيح هذه الفقرة تحت بند رقم (١) ويضاف البند الثاني اليها بالنص التالي : -

٢ - تعاد الحقوق التقاعدية للضباط الذين قرر مجلس الوزراء احوالهم على التقاعد بالاستناد الى قانون التقاعد العسكري رقم (٨) لسنة ١٩٥٤ ولم تخصص لهم رواتب تقاعدية بسبب نقص مدة خدمتهم عن خمسة عشرة سنة - اذا كانت المدة التي خدموها تنقص عن خمسة عشرة سنة - مدة لا تزيد على سنة واحسدة ويمنح هذا الفرق سنة كاملة لغاية اكمال الخمسة عشرة سنة ويعطوا بذلك حق التقاعد من تاريخ الاحالة على التقاعد بشرط أن تدفع المائتات التقاعدية عن المدة المضافة لا تملك السنة .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

السيد البطاينة نائب اريد

• التعديل جاء بحق مكسب لشخص خدم الدولة مدة طويلة وهذا الحق المكتسب يتعلق براتب تقاعدولا يتجاوز مقدار هذا التقاعد الألف والخمسمائة دينار ، الشخص المشار اليه شخص يعمل عائلة كبيرة ولا أعتقد ان هذا المبلغ يضر موازنة دولة لا سيما ان وزير المالية على علم بهذه النقطة وأقسام رأي اللجنة المالية بهذا الصدد .

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

هذا الموضوع يا سيدي يتصل بملاسات غير مادية نحن مع تحقيق العدالة من وجهة نظر أن يعتبر هذا المشروع وهذا القانون من تاريخ نفاذه ولا يزيد للدخول في الملاسات وفي الظروف وفي الدوافع التي وراء هذا الموضوع وأعتقد من الناحية المادية يمكن معالجتها بأسلوب آخر .

السيد العوران نائب الطفيلة

يا سيدي ، ليق القانون كما جاء من الحكومة لأن هذا التعديل يكون ساري على كل انسان هضم هذا القانون حقه آنفاً أو عاجلاً وبقوة الاستمرارية سيبقى قائماً فهذا الضرر كبير فيه على الخزينة .

السيد البطاينة نائب اريد

يا سيدي التعديل جاء بقصد اعطاء مواطن حقوق مكتسبة ، حقوق مادية مكتسبة ، اذا كانت الحكومة تعد بأن تعيد الى هذا المواطن حقوقه المادية المكتسبة بموجب القوانين فلا مانع عند المجلس لأن الاصل ...

السيد الرئيس

دولة الرئيس وعد أن يعد له ، فهل يوافق المجلس عليه كما ورد من الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر

والتوصية الثانية ...

• وفيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر :

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

بدون اضافة عبارة (من تاريخ توقيفها) لأن الموضوع هذا الآن يعالج ضمن قانون قائم وفي ظل أوضاع دستورية صحيحة ، أي معالجة جديدة أن تبدأ من تاريخ نفاذ هذا القانون الجديد وليس العودة لعشرات السنين الى الوراء .

السيد المفلح نائب عمان

الحقيقة للانصاف والواقع انه سبق للحكومة أن قدمت المشروع كما ذكره دولة رئيس الوزراء الى اللجنة من الضروري اعطاء شخص مظلوم من مدة طويلة كلدا سنة ، استدعت اللجنة وكيل وزارة المالية وبالنسالي كان معالي وزير الداخلية للامور الداخلية حاضراً الجلسة فوافقوا على ادخال هذا التعديل الذي جاء به من تاريخ المدة التي اُحيل فيها على التقاعد ولكن اذا كان هناك بالنية أن بأجل فاللجنة ...

السيد المقرر

ليس تأجيله .

السيد الرئيس

ليس تأجيلا .

السيد المقرر

فقط عدم اضافة هذه العبارة .

السيد الرئيس

القانون كما ورد ...

هكذا في الأصل

٢) اجراء التعديلات التالية على بعض المواد الواردة تحت الباب العاشر و الثروة الحرجية وحفظ التربة :
اما المواد الاخرى الواقعة ضمن هذا الباب والتي لم يمر عليها اية تعديلات خلاف المذكورة ادناه
فنتبقى كما وضعتها اللجنة بقرارها رقم (١٤) اعلاه .

١ - المادة ٨٩ - تعاد صياغتها كما يلي :-

٨٩ - يكون للكليات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة
على خلاف ذلك :-

أ - الاشجار الحرجية تعني الاشجار والشجيرات الحرجية سواء كانت
قابلة او غير قابلة للتطعيم .

ب - الحراج الحكومية تعني اراضي الدولة المسجلة حراجاً او الاراضي
المسجلة باسم خزينة حكومة المملكة الاردنية
الهاشمية او حرم الطرق والشوارع المغطاة جزئياً او
كلياً بنباتات حرجية

ج - الحراج الخاصة تعني قطع الاراضي المملوكة لاشخاص طبيعيين او
معنويين والمكسوة جزئياً او كلياً بالاشجار الحرجية .

د - المواد الحرجية اية مادة متواجدة على الاراضي الحرجية

ب) تصبح المادة (٩٠) لفقرة - أ - وتضاف اليها فقرة جديدة تحت حرف (ب) بالنص التالي :-
ب - يصدر الوزير قذارات تنظر في الجريدة الرسمية يعين فيها الاجراءات والشروط المتعلقة
بالحصول على الرخص ونماذجها لغايات الاستئجار وتذاكر النقل وأمانات المواد الحرجية
والرسوم الواجب ادائها . وتلغى المادة (٩١) المقترحة من اللجنة .

ج) تبقى المادة (٩٢) كما اقترحتها اللجنة مع اجراء التعديل التالي عليها :

و يستعاض عن عبارة (هذه المادة) الواردة في اول الفقرة - ١ - منها بعبارة والمادة ٩٠
وعن عبارة (المادة ٩٢) الواردة في الفقرة - ٢ - منها بعبارة (هذه المادة) .

د) المادة ٩٣ تعاد صياغتها بالشكل التالي :-

٩٣ - أ - لا يجوز السكن واقامة المساكن والابنية والمنشآت وحفر الآبار والكهوف داخل
محدود الحراج الحكومية .

ب - لا يجوز اشغال الثيران او القيام باعمال قد تكون سبب في اندلاع الحرائق في الحراج
الحكومية وعلى مسافة خمسين متر خارجها .

هـ) تبقى المادة ٩٤ كما اقترحتها اللجنة مع تغيير كلمة (قدرها) الواردة في الفقرة - ب - بعبارة (لا تزيد
على) .

و) تبقى المادتان ٩٦ و ٩٥ كما اقترحتها اللجنة

ز) تبقى المادة ٩٧ كما اقترحتها اللجنة مع اضافة (او استئجار) بعد عبارة (رخصة اصطناع)

ح) تبقى المواد ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣ كما اقترحتها اللجنة .

ط) تلغى المواد ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، التي اقترحتها اللجنة ويستعاض عنها بالمادة التالية :-

١٠٤ - للوزير ان يصدر التعليمات للقيام بعمليات حفظ التربة والتحريج على نفقة الحكومة لاية
ارض مملوكة تتوفر فيها الشروط التالية شريطة موافقة المالك :-

أ) الاراضي البور المهملة التي يزيد معدل انحدارها على ٢٥٪ .

ب) الاراضي المنحدرة التي تؤثر على مصادر المياه والمنشآت المائية .

ج) للمواقع التي لها قيمة سياحية والتي يقرر تحريجها لتجميل البلاد .

ي) تبقى المواد ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤ كما اقترحتها اللجنة .

ك) المادة ١١٥ كما اقترحتها اللجنة مع تغيير كلمة (المملوكة) بكلمة (الخاصة) .

ل) تبقى المادة ١١٦ كما اقترحتها اللجنة مع شطب كلمة (جدا) من الفقرة أ منها و اضافة كلمة (يسمح)
بعد عبارة (البري يل) الواردة في الفقرة - ب - .

م) تبقى المواد ١١٧، ١١٨، ١١٩، كما اقترحتها اللجنة .

٣) تبقى فقرات القرار الاخرى كما وردت في تقرير اللجنة .

٤) تضاف المادتان التاليتان الى القانون :

مادة مقترحة : لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

مادة مقترحة : تبقى الانظمة الصادرة بمقتضى ذلك القانون الى ان تلغى او تستبدل بغيرها .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

هكذا في الأصل

انتهينا ، الواقع كان هنالك خلاف بسيط ، كل
الملايسات ازلناها واصبح قانون هائل .

السيد نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

موافقون .

السيد الخشمان نائب السلط

موافقون .

السيد المقرر

اذن السلام عليكم .

السيد الخشمان نائب السلط

ولكن اين التعديل الذي طرأ عليه ، يا مقرر .

السيد معمر نائب اريد

التفسير اين هو .

السيد المقرر

نعم يا سيدي ، وضعنا التفسيران كل ما ثبت
على الاراضي المملوكة من اشجار وشجيرات ،
حطينا قضية الارض والسلام عليكم .

اذا سمعتم هذا هو التعديل ساقراه .

السيد الجازي نائب بلو الجنوب

اقرأ يا أخي .

السيد المقرر

يستعاض عن تعريف الحراج الخاصة بالنص
التالي : -

الحراج الخاصة :

تعني كل ما ينبت بفعل الطبيعة على الاراضي
المملوكة لاشخاص طبيعيين ام معنويين من اشجار
وشجيرات حرجية سواء كانت قابلة للتطعيم ام لا .

السيد الشريدة نائب اريد

... ان يبقى نفس الحق لوزير الزراعة على أن

يقرر . . .

السيد المقرر

اي مادة .

السيد الشريدة نائب اريد

المادة ٩٠ -

السيد البطاينة نائب اريد

الصفحة الثانية .

السيد الشريدة نائب اريد

لاحظت ان القرارات التي كانت تصدرها
وزارة الزراعة كانت تأتي متالفة لاصحاب الاراضي
الحرجية ، حيث تتكس هذه القرارات سواء من
الناحية الزراعية تلازمت الاشجار وتكافئت مسح
بعضها بحيث لم يكن بالامكان زراعتها اما الناحية
التجريبية كانت تسمح وزارة الزراعة لصاحب
الارض ان يفرس شجرة مثمرة ويرخص له . . .
على بعد تسعة امتار بينها لو كسل شجرة زيتون في
فصل الشتاء وفصل الربيع لا يسمح بقطع الاشجار
الحرجية اطلاقاً . فبقى الفرس محاطة باشجار حرجية
حتى يأتي فصل الصيف . . . وعليه فاني ارجو من
مجلس النواب من الآن ان يضمن القرارات ان يضمنها
الى ان صاحب الاراضي الخاصة والحرجية التي
ينوي زراعتها اشجاراً مثمرة ان يقدم طلباً من اول
ايام الري وبأنه ينوي تشجير ما يعادل كمية محدودة
من ارضه في هذه النسبة وهذا الطلب يحال من مديرية
الحراج الى مأمور الحراج بالمحافظة او في اللواء ،
والقبضاء يقوم باجراء الكشف على القطعة المحددة
بحسب الطلب وان يخصص عدد الاشجار الحرجية

السيد وزير الزراعة

يا سيدي اقدم الشكر للباشا على توجيهاته
البناءة بوصفه مزارعاً وله خبرة طويلة وان شاء الله
بعد اقرار هذا القانون سنأخذ اقتراحاته هذه القيمة
بعين الاعتبار .

السيد الرئيس

اذن ، هل يوافق المجلس على مشروع قانون
الزراعة بالشكل الذي اقرته اللجنة مع التعديلات ؟
الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه
وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر .

الاسباب الداعية لسن قانون الزراعة لعام ١٩٧٢

تعددت التشريعات التي تنظم الزراعة وما يتصل بها كما تقدم العهد على الكثير منها والتي صيغت منذ
اكثر من اربعين عاما ، بالإضافة الى عجز تلك القوانين عن مسايرة التطور الذي حدث في مجال الانتاج الزراعي
لقد اقتضى هذا الوضع تحديث تلك القوانين وتجميعها في مشروع قانون موحد يجمع مختلف القوانين
الزراعية المتعلقة بالانتاج النباتي والحيواني ، كما روعي في وضع هذا القانون تطوير الاحكام لتيسير اساليب
الزراعة الحديثة وتنظيم الانتاج واستغلال المعطيات الطبيعية في الزراعة حسب الميزة النسبية لكل بيئة زراعية
لزيادة الانتاج وتنويع المحاصيل لمواجهة طلبات الاسواق المحلية والاجنبية .

لقد اقتصر مشروع القانون على احكام التشريعات الرئيسية وترك للوزير المختص اصدار الانظمة
والقرارات الفرعية حتى تتوافق التشريع مزايا المرونة التي يمكن معها ملاحظة التطورات المستمرة وبمواجهة
الضرورات الفرعية دون حاجة الى تعديلات كثيرة متتالية على نصوص القانون .

ان مشروع القانون يفسح مجال العمل امام السلطة التنفيذية لتمكينها من الاصلاح بمسؤولياتها والنهوض
بواجباتها لتنفيذ خطط التطور المتجددة ضمن اطار العام لسياسة الدولة الاقتصادية .

تضمن مشروع القانون احكاماً لتنظيم الانتاج وتوجيهه لضمان رفع الانتاج عن طريق حسن الاستغلال
للموارد الطبيعية والبيئات المختلفة وضمان التناغم بين الانتاج وخطى خطط الدولة المتعلقة بالاستهلاك
والتصدير .

مكتبة مجلس النواب

لكل ما تقدم من اعتبارات ، وضع المشروع على النحو المرفق في كتابين الاول يعالج امور الثروة الزراعية والثاني يعالج امور الثروة الحيوانية ، يضم الكتاب الاول احدى عشر بابا يعالج الانتاج الزراعي لمختلف مراحلها وصوره .

خصص الباب الاول وفصوله المختلفة من الكتاب الاول لاحكام تنظيم الانتاج الزراعي وهو يشمل على قواعد تعيين مناطق زراعة الحاصلات الزراعية ونظم تعاقبها ونسب ما يزرع منها وطرق الزراعة ومعدلات التقاوى والبذر ، وخصص الباب الثاني لاحكام تسجيل الاصناف الزراعية والغرض منه بسط الرقابة الفنية على اصناف الحاصلات الزراعية وعلى التجارب التي تجري لتحسين واستنباط اصناف جديدة منها من اجل تحسين الانتاج الزراعي وحماية المزارع ، اما الباب الثالث فقد تضمن كل ما يتعلق بتقاوى الحاصلات الزراعية وحوى الاحكام الخاصة بكيفية انتاجها وتحسينها والمحافظة على تقاوتها ومراقبتها في حالات الاستيراد او الاتجار بها مما يساعد ايضا على رفع مستوى الانتاج وللوصول الى هدف تحسين انتاج الفاكهة ، افرد الباب الرابع متضمنا الاحكام الخاصة بالاجراءات الواجب اتباعها ، في انشاء بساتين الفاكهة ومشاتها ، اما الباب السادس فقد عالج قضايا استيراد وصناعة المخصبات الزراعية والاتجار بها وشروط ومواصفات تلك المخصبات لحماية المزارع ، ولما كانت الآلات الزراعية تشكل خطرا كبيرا على المحاصيل الزراعية فقد جاء الباب السابع من مشروع القانون بفصوله المختلفة لتحكم طرق المكافحة والتدابير اللازمة اتخاذها لهذا الغرض واحكاما اخرى تعني بالمبيدات الزراعية وتجهيزها والاتجار بها كما افرد فصلا عن الحجر الزراعي لضمان عدم دخول الآفات الزراعية الى المملكة مع وسائل النقل من الخارج ، تناول الباب التاسع احكام صيانة الاشجار والمزروعات والباب العاشر افرد للمحافظة على الثروة الحرجية اما الباب الاخير في الكتاب الاول فقد خصصت احكامه للمحافظة على المراعي من التدمير وتطوير المراعي واساليب ادارتها واستغلالها والعقوبات المترتبة على مخالفة احكام القانون .

اما الكتاب الثاني ، فيضم في بابه الاول احكام تنمية الثروة الحيوانية وحمايتها ، وهو يشمل على فصول بشأن قيود تصدير واستيراد الحيوانات وذبحها والتعامل باعلاف الحيوانات ، والباب الثاني يتضمن احكام الصحة الحيوانية ويشتمل على فصول لمكافحة امراض الحيوان واحكام الحجر البيطري وتنظيم ذبح الحيوانات وسلخها وحفظ الجلود .

كما جاء في المشروع احكاما عامة تنظيم تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية والعقوبات المتعلقة باحكام مشروع القانون ، هذا وقد الحق بمشروع القانون ثلاثة ملاحق هي :

ملاحق رقم (١) رسوم الانتاج النباتي

ملاحق رقم (٢) رسوم البيطرة والانتاج الحيواني

ملاحق رقم (٣) رسوم المنتجات الزراعية والحيوانية

مشروع قانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٢

قانون الزراعة

احكام تمهيدية

مادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الزراعة لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٢ - لاغراض هذا القانون تعني كلمة :

الوزارة : وزارة الزراعة

الوزير : وزير الزراعة او من يفوضه من موظفي الوزارة .

الكتاب الاول

في الثروة الزراعية

الباب الاول

تنظيم الانتاج الزراعي

مادة ٣ - يناط بالوزير الصلاحيات التالية :

أ - تحديد مناطق زراعة اصناف من الحاصلات دون غيرها ويستثنى من ذلك المزارع الخاصة بالوزارة والحقول الاخرى المعدة للتجارب الزراعية ، والاكتارات الاولى للاصناف النباتية .

ب - تنظيم الدوريات الزراعية على مستوى (اراضي القرية الواحدة) او على اي مستوى آخر .

ج - تحديد نظام تعاقب زراعة الحاصلات .

د - تحديد نسبة ما يسمح بزراعته لكل محاصيل بالنسبة الى جملة الاراضي التي في تصرف المزارع او في مجموع زمام القرية .

هـ - تحديد مواعيد زراعة الحاصلات واولقات جمعها وازالة غلاتها .

و - تنظيم المسابقات والمعارض الزراعية وتحديد بقعة المزارع المسجدة للمعارض .

ز - تحديد طرق زراعة الحاصلات ومعدلات التقاوى والبذر والنوع الاسدية ومعدلاتها

ومعاملاتها الزراعية من خدمة وري وتسميد .

هذا هو النص

مادة ٤ - يحدد الوزير المقصود (بجملة الأراضي) ونسبة ما يسمح بزراعته لكل محصول الى جملة الأراضي التي في حيازة الزراع او في مجموع زمام القرية ، كما يحق له استثناء بعض الجهات والأراضي من هذه النسب من آن الى آخر لاعتبارات فنية او اقتصادية او تموينية .

مادة ٥ - كل مخالفة لاحكام المادة (٣) (البند أ ، ب ، ج ، د ، هـ) والمادة (٤) او القرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن دينار واحد ولا تزيد عن خمسة دنانير عن كل دونم او كسوره .

الباب الثاني

تسجيل اصناف الحاصلات الزراعية

مادة ٦ - يصدر الوزير قرارا بتحديد (الحاصلات الزراعية) التي تسري عليها احكام هذا الباب .

مادة ٧ - تشكل في وزارة الزراعة لجنة تسمى (لجنة تسجيل اصناف الحاصلات الزراعية) يشار اليها لافراض هذا الباب (باللجنة) يصدر بتشكيلها ونظام العمل فيها قرار من الوزير .

تختص هذه اللجنة بدراسة طلبات تسجيل اصناف الحاصلات واختيار اسمائها والغاء تسجيلها والتوصية باصدار القرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا الباب .

مادة ٨ - يقدم طلب تسجيل اصناف الحاصلات الزراعية الى رئيس اللجنة .

مادة ٩ - اللجنة ان تكلف الطالب بتقديم ما تراه من العينات التي تحددها من تقاوى الصنف المطلوب تسجيله لاجراء التجارب عليها .

ولما ان تمهد الى الاجهزة الفنية المختصة في الوزارة باجراء التجارب والاختبارات عليها ، ولا يجوز ان تقل مدة هذه التجارب عن ثلاث سنوات كما لا يجوز تسجيل الصنف الجديد الا اذا ثبت بالتجربة تفوقه على غيره من الاصناف الاخرى في احدى صفاته الزراعية او بميزاته الاقتصادية .

مادة ١٠ - يصدر الوزير بتوصية من اللجنة قرارا بتسجيل الصنف او الغاء تسجيله ويحظر زراعة صنف جديد قبل تسجيله .

مادة ١١ - للوزير ان يحظر - كلياً او جزئياً زراعة الحاصلات المشمولة باحكام هذا الباب من غير الاصناف المسجلة وذلك ابتداء من الموسم الزراعي التالي لتاريخ صدور قرار الحظر . على انه يجوز لافراض علمية لاستنباط اصناف جديدة زراعة اصناف غير مسجلة من الحاصلات بشرط الحصول على ترخيص من الوزير يحدد فيه الجهة والمساحة التي تزرع فيها تلك الاصناف .

مادة ١٢ - كل من يخالف احكام المادتين ١١ و ١٠ او القرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب بغرامة لا تقل عن دينار ولا تزيد عن خمسة دنانير عن كل دونم او كسوره .

الباب الثالث

تقاوى الحاصلات الزراعية

الفصل الاول

انتاج التقاوى

مادة ١٣ - لاغراض هذا القانون :-

تعني كلمة (تقاوى) اي جزء من نبات يستنبت او يزوع لتكاثر الحاصلات الزراعية بكافة انواعها ، يحدد الوزير بقرار منه الحاصلات الزراعية التي تسري عليها احكام هذا الباب . كما يحدد معاني المصطلحات الفنية الواردة فيه .

مادة ١٤ - تشكل في الوزارة لجنة تسمى لجنة (تقاوى الحاصلات الزراعية) ويشار اليها فيما بعد لافراض هذا الباب (باللجنة) يصدر بتشكيلها وطريقة العمل فيها قرار من الوزير .

تختص هذه اللجنة بوضع سياسة انتاج التقاوى وتحديد مواصفاتها والتعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا الباب .

مادة ١٥ - لا يجوز - بدون ترخيص من الوزير - انتاج تقاوى من احدى درجات الاكثار الآتية :-

أ - تقاوى الاساس

ب - التقاوى المسجلة

ج - التقاوى المعتمدة

يصدر الوزير - بتوصية اللجنة - قرارا بتحديد مواصفات تقاوى كل من درجات الاكثار وطرق انتاجها ، وعلى المرخص له اتباع هذه الطرق .

مادة ١٦ - على كل متعاقد مع الوزارة - على انتاج احدى درجات الاكثار او غيرها ان يزوع التقاوى التي تسلمها من الوزارة في ارضه المبينة بالعقد ، ويحظر عليه نقلها او ترقيع زراعته بتقاوى اخرى او تقاوى المحصول الناتج منها بأي محصول آخر ، كما يتوجب عليه المحافظة على تقاونها وان يرد من محصولها الكميات التي تطلبها الوزارة .

مادة ١٧ - كل من يخالف احكام المادة (١٥) او القرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب بغرامة لا تقل عن دينار ولا تزيد على خمسة دنانير عن كل دونم او كسوره .

مادة ١٨ - كل من يخالف احكام المادة ١٦ او القرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب بغرامة لا تقل عن دينار ولا تزيد على خمسة دنانير عن كل طن او كسوره من التقاوى التي تسلمها من الوزارة .

هكذا من الاصل

الفصل الثاني

مناطق تركيز التقاوى المعتمدة

مادة ١٩ - يقصد بعبارة (مناطق التركيز) لأغراض هذا الفصل، المناطق التي يحددها الوزير لتعميم (التقاوى المعتمدة الاصناف) للحاصلات الزراعية.

مادة ٢٠ - للوزير ان يصدر قرارات سنوية بتخصيص مناطق تركيز معينة لتعميم التقاوى المعتمدة لاصناف الحاصلات الزراعية.

يحظر زراعة اي صنف من هذه الاصناف في غير مناطق التركيز من التقاوى المصرح بها .

والوزير ان يقصر الزراعة في هذه المناطق على التقاوى المعتمدة التي توزعها الوزارة او الهيئات المفوضة منها بذلك وله ان يصرح باستعمال تقاوى الاصناف التي يقدمها اصحابها للوزارة لفحصها وتقرير صلاحها للزراعة وفقا لاصول خاصة بفحص البلور المعتمدة للتقاوى .

يصدر الوزير قرارات بالاجراءات التي تتبع لصرف التقاوى المحسنة والمخصصة لمناطق التركيز.

مادة ٢١ - على كل حائز-المعرف بالمادة (٧٧) من هذا القانون- (في مناطق التركيز) -تسلم تقاوى معتمدة ان يحافظ على نقاوتها والا يخلطها بغيرها من التقاوى في اي مرحلة من المراحل وان لا يستعملها في غير زراعة ارضه، كما يحظر خلط المحصول منها بغيره من المحاصيل الناتجة من خارج مناطق التركيز.

مادة ٢٢ - على كل مزارع تسلم تقاوى - لزراعتها في مناطق التركيز - ان يورد من محصوله لمستودعات الوزارة الكمية التي يحددها الوزير مقابل الثمن .

يصدر الوزير قرارا بالاجراءات والشروط التي تتبع في هذا الشأن .

مادة ٢٣ - كل من يخالف احكام المادة (٢٠) او القرارات التي تصدر تنفيذها يعاقب بغرامة لا تقل عن دينار ولا تزيد على خمسة دنانير عن كل دونم او كسوره .

مادة ٢٤ - كل من يخالف احكام المادتين ٢٢، ٢١ او القرارات التي تصدر تنفيذها يعاقب بغرامة قدرها خمسة دنانير عن كل طن او كسوره من التقاوى التي تسلمها من الوزارة .

الفصل الثالث

استئصال النباتات الغريبة

مادة ٢٥ - تشمل عبارة (النباتات الغريبة) جميع النباتات التي تخالف في صفاتها الحضرية او الزراعية او الثمرية صفات الصنف المزروع من المحصول .

مادة ٢٦ - على كل حائز استئصال النباتات الغريبة التي تظهر بزراعتها في جميع اطوار نمو الحاصلات الزراعية بارشاد اجهزة الوزارة المختصة ونحت اشرافها .

ب- يحدد الوزير اصناف الحاصلات ومناطقها التي تنطبق عليها احكام هذه للسادة ولبلواعيد المحددة لانعام عمليات التفتيش وكذلك انواع النباتات الغريبة التي يجب استئصالها في كل حالة .

ج - ومع ذلك للوزير ان يقرر ازالة النباتات الغريبة على نفقة الوزارة في مناطق التركيز المشار اليها في الفصل السابق .

مادة ٢٧ - للوزير عند امتناع الحائز عن استئصال النباتات الغريبة في ارضه او تقصيره في اداء ذلك على الوجه المطلوب ان يأمر بازالة اسباب المخالفة على نفقة المخالف واذا لم يتم استئصال النباتات الغريبة تولت الوزارة تمييز المحصول الناتج بعلامة خاصة ، وفي هذه الحالة يحظر خلط المحصول باي محصول آخر كما يحرم المخالف من اي حلاوة او مكافأة قد تمنحها الوزارة او غيرها من الهيئات .

مادة ٢٨ - كل من يخالف المادة (٢٦) او القرارات التي تصدر تنفيذها لها يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد على ثلاثين دينارا .

الفصل الرابع

محطات غربة وتنظيف التقاوى

مادة ٢٩ - يحظر بدون ترخيص ، اقامة محطات لغربة تقاوى الحاصلات الزراعية او تنظيفها او اعدادها . يصدر الوزير قرارا بالاجراءات والشروط اللازمة للمحصول على الترخيص .

مادة ٣٠ - يصدر الوزير قرارا يبين فيه الشروط التي يلزم توافرها في البلرة المقدمة للغربة والمعاملات التي تعامل بها البلور المعسدة للتقاوى والعمليات التي يجب مراعاتها في عمليات الغربة والتنظيف والاعداد والتعبئة وطريقة التصرف في التقاوى المعدة ونواتج الغربة والسجلات التي يجب على اصحاب او مليري محطات الغربة مسكها .

مادة ٣١ - كل من يخالف احكام احدى المادتين ٢٩ ، ٣٠ او القرارات التي تصدر تنفيذها لها يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد على ثلاثين دينارا بالاضافة لمصادرة التقاوى واغلاق المحطة عند مخالفة المادة (٢٩) .

الفصل الخامس

فحص البلرة المعسدة للتقاوى

مادة ٣٢ - لا يجوز بيع التقاوى او عرضها للبيع او تداولها الا بعد فحصها وتقرير صلاحيتها من لجنة يشكلها الوزير لهذا الغرض ويشترط ان تكون مصحوبة ببطاقات تتضمن البيانات التي تضعها الوزير .

مادة ٣٣ - يصدر الوزير قرارا يوضح فيه (لكل نوع من انواع تقاوى الحاصلات الزراعية) ما يلي :

أ - مستويات القبول التي يلزم توافرها في التقاوى لاعتبارها صالحة للزراعة .

ب - طريقة اخذ العينات وتحديد اماكن فحصها .

ج - القواعد المتبعة عند الفحص .

د - تاريخ بدء وانتهاء موسم الفحص .

هـ - المدة الواجب تبليغ نتائج الفحص خلالها لاصحاب العلاقة وكيفية اجراء التبليغ .

مكتبة مجلس النواب

- و - كيفية تعبئة التقاوى والحفاظة عليها بعد الفحص ومواصفات العبوات وتحديد أوزانها والطريقة التي تتبع في ترقيتها وإقفالها وختمها واعتمادها لحفظ التقاوى.
- ز - مواصفات البطاقات التي تلتصق على عبوات التقاوى والبيانات التي يجب أن تتضمنها.
- ح - مدة صلاح التقاوى للزراعة والأجرامات الواجب اتخاذها بعد التقضاء هذه المدة.
- ط - طريقة أعداد التقاوى المتبقية من المواسم السابقة وطريقة فحصها من جديد ومواعيد ذلك البنود (أ، و، ز، ح، ط).

مادة ٣٤ - كل من يخالف المادتين ٣٢، ٣٣ أو القرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين ديناراً ولا تزيد على خمسين ديناراً.

الفصل السادس

استيراد وتصدير التقاوى

- مادة ٣٥ - لا يجوز استيراد أو تصدير التقاوى بدون ترخيص من الوزارة.
- مادة ٣٦ - يصدر الترخيص بتنسيب من اللجنة مع مراعاة أحكام الحجر الزراعي.
- يصدر الوزير قراراً بالإجراءات والشروط اللازم توافرها للحصول على الترخيص.
- مادة ٣٧ - كل من يخالف أحكام المادة ٣٥ يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين ديناراً ولا تزيد على خمسين ديناراً.

الفصل السابع

الانجرار في التقاوى

- مادة ٣٨ - يتم الانجرار في (التقاوى) بترخيص يصدر طبقاً للشروط والتعليمات التي يضعها الوزير.
- لا يسري هذا الحكم على مالك الأرض الزراعية أو حائزها إذا قام بتوزيع التقاوى على مستأجري أرضه أو باعها لهم.
- مادة ٣٩ - يجب أن يكون الإعلان أو نشر البيانات عن (التقاوى) مطابقاً لمواصفات المقررة من الوزارة بشأنها.
- مادة ٤٠ - يصدر الوزير القرارات اللازمة لتحديد أسعار بيع التقاوى بعد الاستئناس برأي اللجنة.
- مادة ٤١ - كل من يخالف أحكام المادة (٣٨) (فقرة أولى) أو القرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين ديناراً ولا تزيد على خمسين ديناراً.
- مادة ٤٢ - كل من يخالف أحكام المادتين ٣٩، ٤٠ أو القرارات المنفذة لها يعاقب بغرامة لا تقل عن ثلاثين ديناراً ولا تزيد على مائة دينار.

الباب الرابع

تنظيم بساتين الفاكهة ومشاغلها

- مادة ٤٣ - على من يرغب في إنشاء بستان للفاكهة أو التوسع في مساحة بستان قائم أن يخبر الوزارة مسبقاً بموقع الأرض ومساحتها ونوع أشجار الفاكهة المزروع زراعتها، وللوزير إبداء رأيه خلال ثلاثين يوماً من ورود الطلب لديوانه والاعتبار مقبولاً.
- يستثنى من ذلك البساتين المخصصة للتجارب والبحوث العلمية وحدائق المنازل.
- مادة ٤٤ - لا يجوز إنشاء مشتل لزراعة غراس الفاكهة وغيرها بقصد بيعها أو نقل مشتل من مكانه إلا بترخيص من الوزير.
- يحدد الوزير شروط الترخيص.
- مادة ٤٥ - يصدر الوزير قراراً يبين فيه الطرق التي يجب على أصحاب المشاتل اتباعها في تربية غراس الفاكهة وتطعيمها والحفاظة على أصنافها والسجلات الواجب عليهم ممكها وطرق القيد فيها.
- مادة ٤٦ - لأصحاب البساتين أن ينشئوا مشاتل خاصة حسب الشروط والتعليمات التي يصدرها الوزير.
- مادة ٤٧ - لا يجوز بيع غراس الفاكهة أو غيرها من النباتات أو عرضها للبيع إلا من عمل مرخص وفقاً للشروط والتعليمات التي يقررها الوزير.
- مادة ٤٨ - يصدر الوزير قراراً سنوياً يحدد فيه أسعار بيع الغراس بعد الاستئناس برأي لجنة يشكها لهذا الغرض.
- مادة ٤٩ - كل من يخالف أحكام المواد ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧ أو القرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد على ثلاثين ديناراً.

الباب الخامس

إقامة وتشغيل معاصر الزيتون

- مادة ٥٠ - لا يجوز إقامة معصرة لعصر الزيتون أو تشغيلها إلا بترخيص وفقاً للتعليمات التي يصدرها الوزير يبين فيها نماذج السجلات التي تلتزم إدارة المعصرة بمسكها وطريقة القيد فيها والتفتيش عليها.
- مادة ٥١ - كل مخالفة لأحكام المادة ٥٠ أو القرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد على خمسين ديناراً.

الباب السادس

المخصبات الزراعية

- مادة ٥٢ - يقصد (بالمخصبات الزراعية) الأسمدة الكيماوية أو العضوية بكافة أنواعها التي تضاف إلى التربة أو البذور لأصلاحها أو تحسين خواصها أو تضاف إلى النبات لزيادة إنتاجه.

هكذا في الأصل

مادة ٥٣- يشكل الوزير لجنة تسمى (لجنة المخصبات الزراعية) بقرار يبين فيه نظام العمل فيها تختص باختيار وتحديد انواع المخصبات الزراعية التي يجوز الاتجار بها وتحديد اسعارها ومواصفاتها واجراءات تسجيلها وشروط وطرق تداولها وابداء الرأي في جميع الامور المتعلقة بتطبيق احكام هذا الباب .

مادة ٥٤- يصدر الوزير بناء على توصية اللجنة قرارات بالامور التالية :-

- أ - انواع المخصبات التي يسمح بتداولها وتحديد مواصفاتها .
- ب - شروط واجراءات ترخيص واستيراد المخصبات والاتجار فيها ونقلها من جهة الى اخرى .
- ج - اجراءات تسجيل المخصبات .
- د - كيفية اخذ العينات من المخصبات وتحليلها وطرق الاعتراض على نتائج التحليل والتحقق عليها .
- هـ - تحديد اسعار بيع المخصبات .

مادة ٥٥- لا يجوز صنع المخصبات الزراعية او تجهيزها او بيعها او عرضها للبيع او استيرادها او التخلص عليها جمر كيا بدون ترخيص من الوزارة . لا يسري حكم هذه المادة على الاسمدة العضوية الناتجة من مخلفات المزارع المحلية المعدة للاستعمال الخاص .

مادة ٥٦- يجب ان يكون الاعلان او نشر البيانات عن المخصبات الزراعية مطابقة لمواصفاتها وشروط تداولها وتعليمات الوزارة بشأن استعمالها .

مادة ٥٧- كل مخالفة لاحكام المواد ٥٦، ٥٥، ٥٤ او القرارات المنفذة لها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن ثلاثين دينارا ولا تزيد عن مائة دينار . ولا يجوز مصادرة المخصبات اذا كان موضوع المخالفة نقص في الوزن .

الباب السابع

وقاية المرووعات

الفصل الاول

مكافحة الآفات الزراعية

مادة ٥٨- يقصد بكلمة (آفة) كل كائن قد يلحق ضررا اقتصاديا بالنبات وتعني كلمة نيات لاضراس هذا الفصل جميع انواع المفروشات والمزروعات والحشائش والنباتات البرية وثمارها ويدرورها وساير اجزائها الاخرى ومنتجاتها .

مادة ٥٩- يحدد الوزير انواع الآفات الزراعية وطرق الوقاية منها ووسائل مكافحتها والتدابير الواجب اتخاذها لهذا الغرض وعلى الاخص الامور التالية :

- أ - تحديد المناطق التي تعتبر ملوثة بالآفة معينة وتعديل حدودها وتنظيم نقل النباتات والاشياء الاخرى القابلة لنقل الآفة من منطقة ملوثة الى منطقة اخرى سليمة أو مضاربة .

ب - بيان النباتات المسببة لانتشار الآفات والاجراءات التي تتخذ بشأنها سواء بخضر زراعتها او تقصيدها وازالتها او اتلافها وغير ذلك من الاجراءات التي يرى اتخاذها منعاً لانتشارها .

ج - اصدار تعليمات لمقاومة الآفات وبيان المواد الكيماوية والادوات التي تستعمل في المقاومة وبيان اعمال العلاج والمقاومة التي تقوم بها اجهزة الوزارة على نفقة المالك .

د - وضع الشروط والاحتياطات الخاصة بعلاج الحضر والنباتات التي تؤكل طازجة او الثمار التي قاربت النضج بمواد او مستحضرات تحتوي على مواد سامة او ضارة بصحة الانسان او الحيوان .

هـ - وضع التعليمات الخاصة بعلاج النباتات ومقاومة الآفات .

و - تحديد اجور اعمال العلاج والمقاومة التي تقوم بها اجهزة الوزارة المخصصة على حساب مالك النباتات وموعد تحصيلها وشروط تسديدها وحالات الاعفاء منها كلياً او جزئياً .

ز - وضع نظام لمكافحة الجراد الصحراوي .

ح - بيان الآفات المتوجب على حائز الارض الزراعية ابلاغ الجهات المختصة عنها وطرق هذا الابلاغ وبيان الاجراءات الواجب عليه اتخاذها في مقاومتها ومعالجتها .

مادة ٦٠- اذا كانت الاصابة مصدرا لخطر يهدد النباتات لتعذر علاج المرض او لظهور آفة جديدة لم يعرف لها علاج فاجع جاز للوزير ان يأمر باتخاذ اي اجراء يكفل منع انتشار المرض او الآفة بما في ذلك قلع النباتات المصابة واتلافها على نفقة الوزارة على ان تلزم بدفع التعويض العادل للمالك ، يصدر وزير الزراعة قرارا بالتدابير التي تتخذ لتقدير هذا التعويض .

مادة ٦١- أ - الوزير الاستيلاء على ما يلزم - لمكافحة الآفات - من الآلات والادوات والمواد الكيماوية وغيرها او وسائل النقل مقابل الاجر او الثمن .

ب - يتم الاستيلاء بجرد الاشياء المستولى عليها واليات حالتها وتاريخ تسليمها .

ج - يتم تقدير التعويض عن الاشياء المذكورة بالاتفاق خلال ثلاثين يوما من تاريخ اتمام الجرد والا جاز للدوي الشأن عرض الخلاف على (لجنة تمويضات) يشكلها الوزير لهذا الغرض .

د - على اللجنة اصدار قرارها خلال ثلاثين يوما من تاريخ اكمال الخلاف اليها واخبار ذوي الشأن بالبريد المسجل خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره .

هـ - يحق للدوي الشأن الاعتراض على قرار لجنة التعويض لدى الحاكم الابتدائية المختصة خلال عشرة ايام من تاريخ التبليغ .

و - تفصل المحكمة في الاعتراض تدقيقا ويكون حكمها نهائيا .

ز - لا تستوفى رسوم الحاكم عن الاعتراض .

مادة ٦٢- يجوز ضبط واتلاف النباتات المنقولة او المعروضة للبيع والاشياء التي استعملت لحزمها وتعبئتها خلافا لاحكام هذا الفصل او القرارات المنفذة له .

مادة ٦٣- يعاقب بغرامة لا تزيد على مائة دينار :

- أ - كل من يخالف احد البنود أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، ز ، ح ، من المادة ٥٩ او القرارات التي تصدر تنفيذا لها او يخالف بالاجراءات التي تتخذ وفقا لحكم الفقرة الاولى من المادة (٦٠)

هكذا من الأصل

ب- كل من يخالف القرارات التي تصدر بمقتضى الفقرة (أ) من المادة (٦١) أو عرقل إجراءات الاستيلاء على لوازم المكافحة . يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة الأمر بتنفيذ جميع الاجراءات اللازمة لازالة اسباب المخالفة على نفقة المخالف .

الفصل الثاني

مبيدات الآفات الزراعية

مادة ٦٤- تعرف عبارة (مبيدات الآفات الزراعية) لأغراض هذا الفصل : - بالمواد والمستحضرات التي تستعمل في مكافحة الامراض النباتية والحشرات والقوارض والحشائش والكانثات الأخرى - الحيوانية والنباتية - الضارة بالنباتات وكذلك المستحضرات التي تستعمل في مكافحة الحشرات والطفيليات الخارجية الضارة بالحيوان .

مادة ٦٥- يشكل الوزير لجنة تسمى (لجنة مبيدات الآفات الزراعية) يشار إليها لأغراض هذا الفصل (باللجنة) تختص باختيار أو تحديد أنواع مبيدات الآفات الزراعية التي يسمح بتداولها وتحديد أسعارها ومواصفاتها واجراءات تسجيلها وشروط الاتجار بها .

مادة ٦٦- يصدر الوزير بناء على تنسيب اللجنة القرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا الفصل وعلى الاخص ما له علاقة بالامور التالية : -

أ - انواع مبيدات الآفات الزراعية المسموح باستيرادها وتداولها وتحديد مواصفاتها وشروط استيرادها .

ب- شروط واجراءات الترخيص باستيرادها والاتجار بها .

ج - كيفية اخذ عينات المبيدات وتحليلها وطرق الاعتراض على نتائج التحليل والتحقق عليها .

د - حظر نقل بعض انواع المبيدات من جهة الى اخرى .

هـ - تحديد أسعار بيع مبيدات الآفات الزراعية .

مادة ٦٧- لا يجوز صنع المبيدات أو تجهيزها أو بيعها أو عرضها للبيع أو استيرادها أو الاتجار بها أو التخلص عليها دون ترخيص من الوزير .

مادة ٦٨- يجري الاعلان عن المبيدات أو نشر بيانات عنها بصورة مطابقة لمواصفاتها وشروط تداولها وتسجيلها وتعليمات الوزارة بشأن استعمالها .

مادة ٦٩- كل مخالفة لأحكام المواد ٦٦، ٦٧، ٦٨ أو القرارات التي تصدر بتنفيذها يعاقب بمرتبتها بمرأه لا تقل عن ثلاثين ديناراً ولا تزيد على مائة دينار .

لا يحكم بمصادرة المبيدات إذا كان موضوع المخالفة نقصاً في وزنها .

الفصل الثالث

الحجر الزراعي

مادة ٧٠- يقصد بكلمة (النباتات) لأغراض هذا الفصل : - النبات بجميع أجزائه سواء أكان جذوراً أم سوقاً أم أوراقاً أم أزهاراً أم بذوراً وفي أية حالة كان عليها - ولو كان جافاً - كما يقصد بعبارة المنتجات الزراعية المنتجات التي من أصل نباتي والمجهزة تجهيزاً لم يحولها عن طبيعتها النباتية .

مادة ٧١- يشكل الوزير لجنة تسمى (لجنة الحجر الزراعي) مهمتها تقديم النواصيح للوزير لاصدار القرارات المنفذة لأحكام هذا الفصل .

مادة ٧٢- لا يجوز ادخال النباتات والمنتجات الزراعية المصابة بالآفات غير موجودة بالمملكة على أنه يحق للوزير السماح بادخال بعض النباتات والمنتجات الزراعية المصابة بأنواع معينة من هذه الآفات إذا أمكن ابادتها ما بها من آفات بجميع اطوارها ابادتها تامة بمعرفة الوزارة وعلى نفقة اصحابها .

مادة ٧٣- يحظر ادخال النباتات والمنتجات الزراعية المصابة بالآفات موجودة بالمملكة الا اذا أمكن تعقيمها قبل التخلص عليها بمعرفة الوزارة وللوزير ان يسمح بادخال بعض أنواع النباتات والمنتجات الزراعية المصابة بأنواع معينة من هذه الآفات إذا رأى ان ادخالها لا يترتب عليه اضراراً اقتصادية بمزروعات البلاد او محاصيلها .

مادة ٧٤- للوزير ولغايات (تحييد المملكة) ان يسمح بادخال النباتات والمنتجات الزراعية التي تستورد لأغراض التعميم ولو كانت مصابة بالآفات موجودة او غير موجودة بالمملكة اذا أمكن اتخاذ الوسائل الكفيلة بمنع تسرب هذه الآفات الى محاصيل البلاد ومزروعاتها ، على ان يتم الادخال بإشراف الوزارة وبالشروط التي تضعها وتحمل المستورد النفقات التي يطلبها تنفيذ هذه الشروط .

مادة ٧٥- للوزير ان يصدر قرارات في الامور التالية : -

أ - حظر استيراد الكائنات الحية الضارة بالزراعة ويستثنى من ذلك ما استورد للأغراض العلمية والشروط التي تقرها لجنة الحجر الزراعي .

ب - حظر استيراد بعض النباتات والمنتجات الزراعية والتربة المصعدة للزراعة او الحثوية على مواد عضوية وفصلات النباتات والمنتجات الزراعية المختلفة من البواخر والطرشات ومبائل النقل الأخرى وذلك حماية للثروة الزراعية .

ج - حظر تصدير النباتات والمنتجات الزراعية خلافاً لأحكام الحجر الزراعي للدول المستوردة .

د - شروط ترخيص استيراد وتصدير المنتجات والنباتات الزراعية وحالات الاعفاء منه .

هـ - الشروط الخاصة بالمرور الماي لارسلات النباتات والمنتجات الزراعية بأراضي المملكة .

و - تحديد أماكن خاصة لادخال ارساليات النباتات او منتجات زراعية معينة .

ز - الاجراءات التي تضل بشأن الارسلات غير المسموح بادخالها او عبورها أراضي المملكة وفقاً لأحكام هذا الفصل .

ح - تحديد النفقات الواجب تحصيلها قديماً للاجراءات المنصوص عليها في هذا الفصل والقرارات المنفذة له او شروط الاعفاء منها .

مادة ٧٥

مادة ٧٦ - كل مخالفة لأحكام المواد ٧٢، ٧٣ أو القرارات الصادرة تنفيذاً لأحد البنود أ، ب، ج، د، هـ، ز، من المادة (٧٥) يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن ثلاثين ديناراً ولا تزيد على مائة دينار.

ويعاقب على الشروع في الجرائم المنصوص عليها في المادتين (٧٢) و (٧٣) والقرارات الصادرة تنفيذاً للعادة (٧٥) بالعقوبة المقررة للجريمة ذاتها.

الباب الثامن

بطاقة الحيازة الزراعية

مادة ٧٧ - تعرف كلمة (حائز) لأغراض هذا القانون كل مالك أو مستأجر يزرع أرضاً لحسابه أو يستغلها لأي وجه من الوجوه وفي حالة الاستئجار للزراعة يعتبر مالك الأرض حائزاً ما لم يتفق الطرفان كتابة في العقد على إثبات الحيازة باسم المستأجر، ثم يعتبر في حكم الحائز مربي الماشية أيضاً وتسري عليهم أحكام هذا الباب.

مادة ٧٨ - يفتح في كل قرية سجل تدون فيه بيانات الحيازة وجميع البيانات الزراعية الخاصة بكل حائز ويشكل الوزير في كل قرية (لجنة زراعية) تكون مسؤولة عن إثبات تلك البيانات وتحديد مهامها.

تعد وزارة الزراعة بطاقة الحيازة الزراعية يدون بها البيانات الخاصة بكل حائز من واقع السجل.

مادة ٧٩ - على كل حائز (أو نائبه) أن يقدم خلال المواعيد التي يحددها الوزير إلى الجمعية التعاونية أو اللجنة الزراعية بياناً بين مقدار ما في حيازته من أراضي زراعية أو ماشية أو غير ذلك مما هو مفصل في بطاقة الحيازة وما يطرأ على هذه البيانات من تغيير من آن لآخر وعلى (اللجنة الزراعية) مراجعة تلك البيانات وتدقيقها واعتمادها قبل إثباتها في السجل.

إذا توافى الحائز عن تقديم ما يطلب منه قام موظف الوزارة المختص بإثبات اسمه في قائمة المتخلفين وكلفت اللجنة الزراعية بتقديم البيانات اللازمة وتدوينها في السجل، وعلى اللجنة الزراعية إخطار الحائز بذلك.

مادة ٨٠ - يصدور وزير الزراعة قرارات بتنظيم الأمور التالية :-

أ - تعيين نماذج السجلات وبطاقات الحيازة وجميع الأوراق التي تتطلبها وطرق القيد فيها وتعيين المسؤولين عنها وقواعد إثبات ما يطرأ عليها من تغيير وتعتبر سجلات وبطاقات الحيازة أوراقاً رسمية.

ب - طرق الاعتراض على بيانات الحيازة والجهة التي تفصل في هذا الاعتراض وكيفية تشكيلها والاجراءات التي تتبعها.

الباب التاسع

صيانة الأشجار والمزروعات

مادة ٨١ - تعني كلمة (الحاكم الإداري) لأغراض هذا الباب (مساعد المحافظ - للتصرف - مدير القضاء - مدير الناحية).

إذا وقع ضرر على مزروعات أو أشجار أو غراس من أي شخص أو أشخاص آخرين أو من مواشيهم فللمتضرر أن يبلغ الأمر إلى الحاكم الإداري المختص أو إلى أقرب مخفر للأمن العام أو إلى المختار الذين عليهم إبلاغ الحاكم الإداري.

مادة ٨٢ - على الحاكم الإداري - أو من ينوبه إجراء الكشف فوراً على مكان التعدي للثبوت من مدى الضرر الواقع وتقدير التعويض المقتضى.

وله إذا رأى أن التعدي كان مقصوداً أو خطيراً أن يحيل الشكوى لهيئة الصلح المختصة.

مادة ٨٣ - إذا وقع الضرر من المواشي يعتبر حائزوها مسؤولين ما لم يثبتوا مسؤولية غيرهم.

مادة ٨٤ - يحظر على أي كان أن يتسبب في دخول حيواناته إلى مكان تحصد فيه المزروعات دون موافقة صاحبها.

مادة ٨٥ - تستأنف قرارات الحاكم الإداري إلى المحافظ خلال ثمانية أيام من صدورها إذا كانت وجاهية أو من تاريخ تبليغها إذا كانت غيابة ويكون قرار المحافظ قطعياً.

مادة ٨٦ - إذا ظل الفاعل مجهولاً فللحاكم الإداري فرض غرامة مشتركة على الجاورين أو من يعتقد أنهم ضمن (دائرة العقول) مسؤولون عن التسبب بإحداث الضرر وله أن يحكم بالغرامة حتى خمسة دنانير على الفاعل بالإضافة إلى التعويض.

مادة ٨٧ - يراعي الحاكم الإداري أحكام قانون عمال الصلح فيما يتعلق بالتقصير وإجراء الكشف وتقدير التعويض بقدر الإمكان.

مادة ٨٨ - إذا ترك شخص حيواناته فأوقعت ضرراً بالأشجار أو المزروعات يفرقه الحاكم الإداري حسنة فلا يسأل عن كل رأس تفصل عن التعويض المستحق.

الباب العاشر

الثروة الحرجية وحفظ التربة

مادة ٨٩ - يكون للكلمات والعبارة التالية المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

أ - الأشجار الحرجية - تعني الأشجار والشجيرات الحرجية سواء أكانت قابلة أو غير قابلة قابلة للتطعيم.

ب - الحراج الحكومي - تعني أراضي الدولة المسجلة حراجاً أو الأراضي المسجلة باسم خزينة حكومة المملكة الأردنية الهاشمية أو جرم الطرق والشوارع المغطاء جزئياً أو كلياً بنباتات حرجية.

مكونة من الأصناف

ج - الحراج الخاصة تعني كل ما ينبت بفعل الطبيعة على الاراضي المملوكة لاشخاص طبيعيين ام معنويين من اشجار وشجيرات حرجية سواء كانت قابلة للتطعيم ام لا .

د - المواد الحرجية اية مادة متواجدة على الاراضي الحرجية .

مادة ٩٠ - ١ - (١) لا يجوز قطع الحطب من الحراج الحكومية والمخصوصية وصنع الفحم قبل الحصول على رخصة استثمار .

(٢) لا يجوز نقل اية مادة حرجية من مكان الى آخر قبل الحصول على تذكرة نقل .

(٣) لا يجوز قطع او جمع او صنع او رفع او نقل اية مادة حرجية قبل دفع الثمن المقرر لها .

(٤) لا يجوز قطع اية شجرة او شجيرة او غرس حرجية او نبات من الحراج الحكومية او المخصوصية او حرقها او تشذيبها او قطع اي غصن منها بالآلة او باليد او تجريدتها من قشورها او اوراقها .

(٥) لا يجوز اقتناء او حيازة او تخزين اية مادة حرجية غير مرخص بها .

ب - يضدر الوزير قزارات تنشر في الجريدة الرسمية يمين فيها الاجراءات والشروط المتعلقة بالحصول على الرخص ونماذجها لغايات الاستثمار ، وتذكر النقل واثمان المواد الحرجية والرسوم الواجب ادائها .

مادة ٩١ - ١ - كل من يخالف احكام المادة (٩٠) يعاقب بالحبس من اسبوعين الى شهر ويغرم من خمسة دنانير الى ٢٥ دينار عن كل شجرة او شجيرة او غرس او جزء منها او عن كل ثلاثمائة كيلو من المواد الحرجية او كسورها ان تغلر تعيين عدد الاشجار المقطوعة وتصادر منه المواد الحرجية والادوات القاطعة .

٢ - يعاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة سائق واسطة النقل الذي تضبط معه المواد الحرجية التي لم يجر صاحبها على تذكرة نقل .

مادة ٩٢ - ١ - لا يجوز السكن واقامة المساكن والابنية والمنشآت وحفر الآبار والكهوف داخل حدود الحراج الحكومية .

ب - لا يجوز اشغال التيران او القيام باعمال قد تكون سببا في ابتلاع الحرائق في الحراج الحكومية وعلى مسافة خمسمائة متر خارجها .

مادة ٩٣ - ١ - للوزير عند شجوب الحرائق في الحراج الاستيلاء على ما يلزم من الآلات والمواد ووسائل النقل لاستعمالها في مكافحة الحرائق مع التعويض على اصحابها .

ب - كل من يتسبب في اشغال التيران في الحراج يعاقب بالحبس من شهر الى ثلاثة اشهر

ج - للحاكم الاداري ترحيل الساكنين او المقيمين في الاراضي الحرجية الحكومية والقاطنين بقربها واذا تمتعوا يعاقب بالحبس من اسبوعين الى شهر مع ارضاءه على الرحيل . ويغرامة لاثريه على خمسة دنانير عن كل شجرة اوكل شجيرة حرجية اُتلفت مع دفع تكاليف اطفاء الحريق .

مادة ٩٤ - ١ - لا يجوز الاعتداء على اراضي الحراج الحكومية سواء كان بفلحها او بفتحها او بحفر الآبار والكهوف فيها او بأي اعتداء آخر .

٢ - لا يجوز الاعتداء على علامات او سياج حدود الاراضي الحرجية :

مادة ٩٥ - كل من يخالف احكام الفقرتين ١ و ٢ من المادة (٩٤) من هذا القانون على الحاكم الاداري منعه من الاعتداء وله ان يتخذ الاجراءات الكفيلة بذلك وتغريمه من خمسة دنانير لكل دونم او اي جزء منه وترفع يده عن الارض وتؤول المنشآت التي اقامها للوزارة . اما السياج وعلامات حدود الاراضي الحرجية فيعاقب عليها بالحبس من اسبوعين الى شهر ويغرامة مقدارها عشرة دنانير عن كل علامة او زاوية سياج .

مادة ٩٦ - كل من حصل على رخصة اصطناع او استثمار او تذكرة نقل ان يبرزها عند الطلب الى موظفي وزارة الزراعة والامان العام والقوات المسلحة واذا امتنع او لم يكن مصحوبا بالرخصة او تذكرة النقل تصادر منه المصهورات وتسلم الى اقرب مركز زراعي ويعاقب بالحبس من اسبوعين الى شهر .

مادة ٩٧ - لموظفي الضابطة العدلية وموظفي وزارة الزراعة الدخول الى اي مكان ما عدا بيوت السكن التي يوجد فيها او يشبه بوجود مواد حرجية فيها ومصادرة المصهورات التي جنت بدون ترخيص وبيعها وقيد اثمانها وارادات الخزينة اما بيوت السكن فتتخذ موافقة المدي العام للخص .

مادة ٩٨ - موظفو وزارة الزراعة والامان العام والقوات المسلحة مكلفون بالقبض على الذين يشاهدونهم اثناء قطعهم او قلعهم المواد الحرجية بصيرة بخالف احكام هذا القانون كما يجب عليهم منع وقوع هذه المخالفات قبل وقوعها .

مادة ٩٩ - ١ - لا يجوز

مادة ٩٩ - موظفو وزارة الزراعة يحاولون تقديم ضبط أو ضبط عن التعديلات المخالفة لهذا القانون ذاكربن في متنها الاضرار التي لحقت بالحراج وعلى القاضي او الحاكم الاداري التقدم اليه الضبط الحاكم بما جاء فيها .

مادة ١٠٠ - يحق لاصحاب الحراج الخصوصية استثمار حراجهم بطريقة التقليم التي بعد حصولهم على رخصة تخولهم ذلك على ان تتبع ارشادات وتعليمات الوزارة .

مادة ١٠١ - للوزير ان يسمح لاصحاب الحراج الخصوصية باستثمار حراجهم بقصد استبدالها بالاشجار المثمرة بموجب دورة استثمارية فنية تنفذ على مراحل يحدد شروطها وكيفيةها من قبله .

مادة ١٠٢ - اذا لم يتبع صاحب الحراج الخصوصية شروط الاستثمار يوقف عن الاستثمار في العمل بالرخصة ويعاقب بموجب المادة (٩١) فقرة (١) من هذا القانون او لم يمتنع .

مادة ١٠٣ - للوزير ان يصدر التعليمات للقيام بعمليات حفظ التربة والتحصين على نفقة الحكومة لاية ارضي مملوكة تتوفر فيها الشروط التالية شريطة موافقة المالك :-

- أ - الاراضي البور المهمة التي يزيد معدل انحدرها على ٢٥٪ .
- ب - الاراضي المنحدرة التي تؤثر على مصادر المياه والمنشآت المائية .

ج - المواقع التي لها قيمة سياحية والتي يقرر تحريمها لتجميل البلاد .

مادة ١٠٤ - يمنع رعي الماشية في الاراضي الحرجية الا بتفويض من الوزير او من ينييه . يحدد الوزير انواع المواشي وشروط الترخيص ومواعيد الرعي وانواع واعداد المواشي التي يرخص برعيها في كل حراج والاحتياطات الواجب اتخاذها وكذلك الاجور الواجب استيفائها .

مادة ١٠٥ - للوزير حظر تربية الماعز البلدي في مناطق يحددها اذا تبين له ان ذلك يشكل خطراً على الثروة الحرجية والشمريه في تلك المناطق ويكون قرار الحظر نافذاً بعد مرور عام من صدوره ويستثنى منه القرى والاحواض التي طبق حظر الرعي فيها بموافقة سكانها طبقاً لقانون حظر رعي الماعز رقم ١٨ لسنة ١٩٥٨ .

مادة ١٠٦ - كل مخالفة للمادتين (١٠٤) و (١٠٥) والقرارات الصادرة عنها يعاقب مرتكبها بغرامة قدرها ٢٥٠ فلس عن كل رأس ماشية وتضاعف الغرامة كل مرة تتكرر فيها المخالفة .

مواد عامة

مادة ١٠٧ - التخريبات التي تقع ولا يعرف فاعلوها يرى قضايها الحاكم الاداري او الشخص المفوض من قبله ويكون حكمه قطعياً والاشخاص المسؤولون عن هذه التخريبات هم اقرب المجاورين لتلك التخريبات ان وجدوا والا فاهالي اقرب قرية مجاورة .

مادة ١٠٨ - ترى دعاوي الحراج من قبل عاكن الصلح او لدى الحاكم الاداري .
المادة ١٠٩ - اي شخص اتهم بمخالفة هذا القانون ويخشى فراره يوقف الى ان يقدم كفيلاً يضمن حضوره عند الطلب .

مادة ١١٠ - يقوم جباة مديرية الحراج بتحصيل الغرامات التي تفرضها المحاكم او الحكام الاداريين وبديل الضريبة والرسوم وترصد امانات تصرف لتطوير الثروة الحرجية .

مادة ١١١ - تحصل الغرامات الحرجية وفقاً لقانون تحصيل الاموال الاميرية .

مادة ١١٢ - يمنع اجراء اي قطع في الاشجار الحرجية مهما كان نوعه سواء كان في الحراج الحكومية او الخصوصية خلال المدة الواقعة بين اول آذار ونهاية ايار من كل عام .

مادة ١١٣ - أ - يمنع منعا باتاً قطع الاشجار الصنوبرية الا في الحالات الضرورية وبقرار من الوزير او من ينييه .

ب - يمنع قطع اشجار الخروب والبطم والاوز والاجاص والزيتون البري بل يسمح بتقليمها بقصد تطعيمها او تركيبها .

مادة ١١٤ - يجوز للوزير ان يوزع مجاناً اية كمية من الغراس الحرجية على اية جهة كانت اذا رأى في زراعة تلك الغراس منفعة عامة .

مادة ١١٥ - للوزير السماح باستيراد المواد الحرجية .

مادة ١١٦ - الاشخاص الذين تتكرر اعتدائهم على الحراج الحكومية يعيدون الى مناطق غالية منها لمدة لا تزيد على الستة اشهر .

الباب الحادي عشر

المراعي

مادة ١١٧ - لاغراض هذا الباب تعني كلمة (المراعي) المساحات المملوكة باللونين الاحمر والاصفر من خارطة فهرس القرى مقياس (١ : ٢٥٠٠٠) المحفوظة في مديرية المراعي . وتعني كلمة اراضي كما عرفت بقانون املاك الدولة رقم (٨) لسنة ١٩٦٨ او اي تشريع يخل محله او يبدله وتشمل كلمة المراعي : الضأن ، الماصير ، الخيل ، البقر ، الجبال ، الجلبوس ، البغال ، الحسيب ، الخنازير وصغار هذه الحيوانات .

هكذا في الأصل

مادة ١١٨- تعتبر (مراعي) جميع اراضي الدولة المسجلة كذلك واية اراضي اخرى للدولة يقل المعدل السنوي لسقوط الامطار فيها عن ٢٠٠ ملم .

مادة ١١٩- يستثنى من احكام المادة السابقة الاراضي التالية :-

أ - الاراضي المستغلة بالرعي المستديم .

ب - الاراضي المستغلة للمنافع العامة .

ج - مناطق البلديات والمحاسن القروية او مناطق التنظيم .

د - مناطق المشاريع الزراعية والسكنية المقررة عند نفاذ هذا القانون .

هـ - الاراضي المخصصة لمصالح الدولة ومؤسساتها .

و - الاراضي التي يقرر مجلس الوزراء استثنائها من احكام هذا القانون من آن لآخر .

مادة ١٢٠- للوزير اصدار قرارات لتنظيم الامور التالية :-

أ - تحسين وتطوير المراعي والمحافظة عليها .

ب - تنظيم ادوار الرعي وتحديد فترات له لكل منطقة جغرافية .

ج - تحديد نوع وعدد الماشية المسموح بادخالها للرعي في كل منطقة .

د - العمل على زيادة انتاج اراضي المراعي لنباتات الرعي والنباتات العلفية واجراء التجارب والابحاث المتعلقة بذلك .

هـ - استغلال المياه السطحية والشاء وتشغيل وإدارة مشاريع السدود الصغيرة ومنشآت اسالة المياه ونشرها لاغراض انتاج النباتات العلفية .

و - حفر الآبار وتجهيزها بمعدات الضخ وإنشاء البرك لاغراض توفير مياه الشرب للمواشي .

ز - المحافظة على البيئة وعناصرها الطبيعية - في المراعي بما في ذلك تربتها ونباتاتها البرية والمزروعة وحمايتها من التلوث او التشويه او التخريب او الابداء او سوء الاستعمال .

مادة ١٢١- تعتبر (نباتات مراعي) جميع انواع النباتات النامية في المراعي بما في ذلك الحشائش والأعشاب والشجيرات سواء اقتاتت عليها الماشية ام لا .

مادة ١٢٢- تعتبر نباتات علفية النباتات التي تزرع بقصد علفها للمواشي قبل او بعد تصنيفها بما في ذلك نبات الشعير والقصب والذرة .

يستثنى من ذلك الخضروات والنباتات والحاصل التي يقرر الوزير بانها (نباتات غير علفية) ؛

مادة ١٢٣- بالرغم مما ورد في المادة السابقة :-

للوزير ان يصدر امرا (ينشر في الجريدة الرسمية) يحدد فيه انواع النباتات غير العلفية .

مادة ١٢٤- يجوز تأجير او تفويض اراضي المراعي التي يتراوح المعدل السنوي لسقوط الامطار عليها من ١٠٠ - ٢٥٠ ملمتر المشار اليها بالنون الاحمر على الخارطة لغرض استغلالها كمراعي في انتاج الاعلاف بقرار من مجلس الوزراء (يتنسب من الوزير بعد الاستئناس برأي وزير المالية / الاراضي) الذي يحدد مساحتها وابعادها بما يتلاءم وطبيعة المنطقة الطوبوغرافية والمناخية وغير ذلك من الامور الفنية .

مادة ١٢٥- اعتبارا من نفاذ هذا القانون ؛

لا يجوز تفويض اراضي المراعي (التي حددت على الخارطة بالنون الاصفر) التي يقل المعدل

السنوي لسقوط الامطار عليها عن ١٠٠ ملمتر ولا يجوز تأجيرها لفترة تزيد على عام واحد لاغراض الزراعة او الرعي .

مادة ١٢٦- يجوز تأجير او تفويض اراضي المراعي (لنباتات الاستغلال الزراعي) اذا توفر لها الرعي المستديم شريطة ان لا تزيد لمساحة المفوضة للمعالة الواحدة على خمسية دونم .

مادة ١٢٧- اعتبارا من نفاذ هذا القانون :-

لا يسمح الادعاء بأي حق مكتسب او وضع يد على اية قطعة من اراضي المراعي التي يقل معدل سقوط الامطار عليها عن مائة ملمتر سنويا الا انه يجوز طلب تفويضها اذا توفر لها الرعي المستديم .

مادة ١٢٨- يحدد الوزير بقرار ينشر في الجريدة الرسمية المراعي المخطور الرعي فيها والاخرى المباحة ونسق خطة زمنية تهدف الى تنمية المراعي بما يكفل توفر الرعي لاطول مدة على مدار السنة .

مادة ١٢٩- للوزير تحديد بدل ايجار المراعي وفرض رسوم تعداد على بعض اصناف الماشية ونجابتها وفرض اية رسوم اخرى تتعلق بالرعي والماشية .

مادة ١٣٠- اهالي القرى المجاورة وقاطنو الخيام وبيوت الشعر مزعمون باطفاء الحريق الذي ينتشر في المراعي .

مادة ١٣١- يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين دينار ولا تزيد عن مائة دينار ،بالاضافة للالزامات المدنية على المخالفات التالية ما لم يرد في القوانين الاخرى نص على عقوبة اشد :

أ - التعدي على المراعي بفتحها او زرعها او بحفر آبار فيها او باقامة ابنية ومنشآت عليها .

ب - فتح المقالع واستخراج مواد البناء بدون ترخيص .

ج - ازالة او قطع او خلع او حرق لنباتات المراعي .

د - الاعتداء على المنشآت القائمة على اراضي المراعي والتابعة لها .

هـ - مخالفة اتي حكم من احكام هذا القانون او اي قرار صادر بمقتضاه .

مادة ١٣٢- تنظر المحاكم المختصة في دعاوى المراعي اذا كان القاعل معلوما اما اذا كان مجهولا يعتبر أقرب المجاورين مسؤولين ويقضي على البالفين منهم بغرامة وفقا لاحكام الباب التاسع في هذا القانون .

مكرر مادة ١٢٥

الكتاب الثاني

الثروة الحيوانية

الباب الاول

في تنمية الثروة الحيوانية وحمايتها

الفصل الاول

تصدير الحيوانات واستيرادها

مادة ١٣٣- للوزير تنظيم تصدير واستيراد الحيوانات والدواجن والطيور الحية او حظر تصديرها واستيرادها اذا اقتضت ذلك مصلحة تنمية الثروة الحيوانية او المحافظة عليها بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد الوطني.

مادة ١٣٤- يحظر ذبح عجول البقر الذكور قبل بلوغها من الستين الا اذا بلغ وزنها الحد الذي يقرره الوزير ، كما يحظر ذبح اناث الابقار والاغنام غير المستوردة قبل تبديل جميع قوائمها ، وفي كل الاحوال يحظر ذبح الالبان المشار .

كذلك يحظر ذبح عجول الابقار والخراف الذكور ما لم يصل وزنها للحد الذي يقرره الوزير . ويستثنى من حكم هذه المادة الحيوانات التي تقتضي الضرورة بلوغها على ان يتم ذلك بموافقة الجهة التي يعينها الوزير .

مادة ١٣٥- كل من يخالف احكام المادتين ١٣٣ ، ١٣٤ والقرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب بغرامة لا تقل عن ثلاثين دينارا ولا تزيد على مائة دينار .

الفصل الثاني

علف الحيسوان

مادة ١٣٦- تعني عبارة (مواد العلف الختام) لاغراض هذا الفصل : الكسب او اي مادة لم يدخلها خلط تستعمل في تغذية الحيوان او الدواجن سواء كانت من مصدر حيواني او نباتي او من المواد المعدنية والقيمايات والمضادات الحيوية .

وتعني عبارة (العلف المصنع) اي مخلوط من مواد العلف الختام .

مادة ١٣٧- يشكل الوزير لجنة تسمى (لجنة علف الحيوان) تختص باختيار وتحديد انواع العلف التي يسمح بتداولها وتحديد مواصفاتها واجراءات تسجيلها وشروط تداولها وتولي ايضا تقديم التواصي للوزير في كل ماله علاقة بعلف الحيوان .

مادة ١٣٨- يصدر وزير الزراعة قرارات في الامور التالية :-

أ- تحديد مواد العلف الختام والعلف المصنع ومواصفاتها وشروط تعبئة العلف المصنع .

ب- اجراءات ترخيص الاتجار في مواد العلف وشروطها .

ج- تنظيم بيع العلف المصنع ومواد العلف الختام وتداولها ونقلها من مكان الى آخر .

د- شروط تسجيل العلف المصنع ومواده وتحديد تسجيلها .

هـ- تنظيم الرقابة على مصانع العلف ومحال الاتجار به وبيان السجلات الواجب مسكها وكيفية القيد بها .

و- كيفية اخذ عينات العلف ومواده وتحليلها وطرق الاعتراض على نتائج هذا التحليل وكيفية الفصل فيها .

مادة ١٣٩- يحظر الاتجار بمواد العلف الختام - التي يحددها الوزير او العلف المصنع او طرحها للبيع او تداولها او نقلها من جهة الى اخرى او حيازتها بقصد البيع بدون ترخيص من الوزير . ويشترط ان تكون مكونات العلف المصنع ومواصفاته وتعبئته مطابقة لاحكام القرار الذي يصدره الوزير بهذا الشأن .

مادة ١٤٠- يجب ان يكون الاعلان - عن مواد العلف او نشر بيانات عنها مطابقة لمواصفاتها وشروط تداولها وتسجيلها وتعليقات الوزارة بشأن استعمالها .

مادة ١٤١- لا يجوز تشغيل اي مصنع لعلف الحيوان قبل الحصول على ترخيص من الوزارة طبقا للشروط والاحوال التي يصدر بها قرار من الوزير .

مادة ١٤٢- كل مخالفة للقرارات الصادرة تنفيذا لاجد البنود ا ، ب ، ج ، د ، هـ ، من المادة ١٣٨ او احدي المادتين ١٣٤ ، ١٣٦ ، يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد على مائة دينار .

مادة ١٤٣- كل مخالفة لاحكام المادة (١٣٥) يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن ثلاثين دينارا ولا تزيد على مائة دينار .

الفصل الثالث

حماية الطيور والحيوانات البرية وتنظيم صيدها

مادة ١٤٤- يحظر صيد الطيور والحيوانات البرية بدون ترخيص من الوزارة .

مادة ١٤٥- يحظر صيد الطيور النافقة للزراعة او قتلها او امساكها باي طريقة كما يحظر حيازتها او نقلها او بيعها او عرضها للبيع حية ام نافقة .

يصدر الوزير قرارات بالتحديد رسوم رخص الصيد .

مادة ١٤٦- يحظر تخريب او كوار الطيور البرية او القنابر او التلافيد بوسائل ايلام بوسائلها .

مادة ١٤٧- للوزير تحديد مناطق ومواعيد الصيد وتحديد الطيور والحيوانات البرية المسموح صيدها .

مادة ١٤٨- أ- يحظر استعمال المركبات الآلية والانوار الكاشفة او الاسلحة الاوتوماتيكية في صيد الطيور والحيوانات البرية .

ب- يحظر استعمال البنادق الخفيفة في صيد الطيور النافقة البرية ويستثنى من ذلك الطيور النافقة التي يعينها الوزير .

مكرر مادة ١٣٨

مادة ١٤٩ - يحظر على الاجانب المقيمين خارج المملكة صيد الطيور والحيوانات البرية داخلها دون ترخيص من الوزارة .

مادة ١٥٠ - يحظر التسوية على الحيوانات .
يصدر الوزير قرارا بتحديد الحالات المشمولة بهذا الحظر .

مادة ١٥١ - أ - يحظر استيراد الدبى (الخيط) او المواد الغرائية (التي تستعمل لاسماك الطيور) او بيعها او حيازتها او تداولها او استعمالها .

ب - يحظر نصب اي نوع من انواع الفخاخ لاسماك الطيور .

ج - يحظر صيد الطيور باستعمال ادوات الترمويه - كالبرق وجلد الحيوان وآلة النداء - او مراكز الترمويه - كالكاشك والاختصاص .

د - يستثنى من احكام هذه الفقرات الطيور المائية التي يحدد انواعها الوزير .

مادة ١٥٢ - يشكل الوزير لجنة تسمى (لجنة الصيد) تختص باسداء الرأي لتحديد مناطق ومواعيد الصيد والطيور والحيوانات البرية التي يسمح بصيدها وجميع الامور المتعلقة بذلك .

مادة ١٥٣ - كل من يصطاد بصورة مخالفة لمواد هذا الفصل او القرارات الصادرة تنفيذا لها يعاقب بغرامة لا تقل عن :

أ - خمسة عشر دينارا عن كل غزال صحراوي .

ب - عشرة دنانير عن كل خنزير بري او بدن او غزال جبلي او حورية .

ج - ثلاثة دنانير عن كل حيوان او طير آخر .

مادة ١٥٤ - أ - في حالة استعمال مركبة آلية خلافا للمادة ١٤٨ او القرارات الصادرة تنفيذا لها يعاقب قائد المركبة بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ويعاقب صاحبها بنفس العقوبة اذا ارتكبت المخالفة بمفرده وذلك بالاضافة الى العقوبة المنصوص عليها في المادة (١٥٣) .

ب - في حالة تكرار المخالفة خلال سنة واحدة تضاعف العقوبة ويصادر السلاح او الاداة المستعملة في الصيد .

مادة ١٥٥ - موظفو وزارة الزراعة و افراد الامن العام والقوات المسلحة والاشخاص الذين يستخدمهم الوزير من غير موظفي الوزارة مكلفون بالقبض على كل مخالفت لاحكام هذا الفصل وتسليمهم الى القرب حفظ امن مع تنظيم ضبط الواقع .

الفصل الرابع

تربية النحل ودودة الحريش

مادة ١٥٦ - يحظر استيراد ملكات النحل الابيض دودة الحريش او اي نوع اخر منها او الاجار بها دون ترخيص من الوزارة طبقا للشروط والتعليمات التي يضعها الوزير .

ب - يحظر استيراد عمل النحل بدون ترخيص وفق احكام الفقرة السابقة .

مادة ١٥٧ - للوزير تحديد الطرق الفنية الواجب اتباعها في تربية النحل ودودة الحريش في جميع المراحل والاطوار وله تعيين نماذج السجلات الواجب على المربين اسكانها وطرق القيد بها .

مادة ١٥٨ - يحظر تربية ملكات النحل او تبيير دودة الحريش بقصد الاجار الا بترخيص من الوزير وفق احكام المادة السابقة .

مادة ١٥٩ - للوزير ان يقرر تربية سلالة نقية معينة من النحل في المناطق التي يحددها ويحظر اقتناء اي سلالة اخرى في هذه المناطق .

مادة ١٦٠ - كل مخالفة لاحكام احدى المواد ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، او القرارات الصادرة تنفيذا لها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير وللوزير الاستيلاء على النحل موضوع المخالفة بضمن المثل .

الباب العاشر

في الصحة الحيوانية

الفصل الاول

مكافحة امراض الحيوان

مادة ١٦١ - تعني كلمة (حيوان) لاغراض هذا الباب الحيوانات والدواجن والطيور حسبما يحددها الوزير .
مادة ١٦٢ - للوزير ان يقرر تسجيل كل ام بعض انواع الحيوانات تسجيلا اجباريا في المناطق التي يبينها وله ان يأمر بحرقها او تطهير حظائرها لوقايتها من الامراض واختيارها لتشخيص الامراض المعدية او الوبائية في مواعيد دورية على ان تتم عمليات التشخيص والحرق والاختيار بالجماع .

مادة ١٦٣ - أ - تقتضي إعادة اختبار الحيوانات التي يشتبه في اصابها وتبين عزما حتى نهاية الاختبار على ان يقوم اصحابها بتغطيتها خلال مدة وجودها في العزل والا قامت الوزارة بذلك على حسابها .
يحدد الوزير لشكات تفقات التغذية ويحصل من اصحاب الحيوانات وفق قانون يحصل الاموال الاميرية .

ب - اذا لم تظهر امراض المرض على الحيوانات المعزولة بعد انتهاء المدة المحددة وجب على اصحابها تسليمها خلال اسبوع من تاريخ اخطارهم كتابة بذلك واذا استنكفوا جاز للوزير بيعها بالزاد العماني وحفظ ثمنها امانة لحسابهم بعد حسم نفقات التغذية ومصاريف المزارع .

ج - لا يطالب اصحاب الحيوانات الناقية في العزل بما اتفق عليه .
د - اذا تقرر اطلاق الحيوان المعزول استحق صاحبه تعريضا عادلا .

مكتبة

مادة ١٦٤ - على اصحاب الحيوانات او حائزيها او للتولين خراستها وملاحظتها ابلاغ المرشد الزراعي المختص او اقرب وحدة بيطرية عن ظهور اي مرض بين حيواناتهم او تفوق بعضها بسبب المرض .

مادة ١٦٥ - أ - يمنع الوزير مكافأة تعادل عن الحيوان لا تزيد عن عشرة دنانير لأول مبلغ لقسم الشرطة التي حدثت ضمن دائرته الاصابة بمرض وبائي او معد .

ب - اذا كان المبلغ هو مالك الحيوان استحق تعويضا مساويا لقيمة الحيوان النافق او المصاب الموضوع تحت المعالجة اذا قرر ذبحه .

مادة ١٦٦ - يحظر الاتجار في الحيوانات المصابة او المشتبه باصابتها بالامراض المعدية او الوبائية كما يحظر نقلها من جهة الى اخرى .

تعتبر مشتبه باصابتها بامراض معدية او وبائية الحيوانات التي خالطت الحيوانات المريضة بطريقة مباشرة او غير مباشرة .

مادة ١٦٧ - أ - يحظر القاء جثث الحيوانات النافقة في الانهر وقنوات الري او المصارف او البرك او الطرق او في العراء .

ب - يتوجب دفن هذه الجثث على عمق كاف من سطح الارض بعيدا عن مصادر المياه ويكون الحائز مسؤولا عن تنفيذ ذلك .

مادة ١٦٨ - يصدر الوزير قرارات لاغراض هذا الفصل لتنفيذ الامور التالية :-

أ - تعيين الامراض المعدية والوبائية التي تطبق عليها احكام هذا الفصل وطرق الوقاية منها ووسائل علاجها والاحتياطات التي تتخذ لمنع انتشارها وما يتبع نحو الحيوانات المريضة او المشتبه بمرضها او الخاطلة لها او الاخرى السليمة التي قد تنقل المرض بما في ذلك اتلافها او ذبحها في مسلخ عام وتعويض اصحابها مع التصريح بتسليم اللحوم الصالحة الى الاكل لاصحابها بعد تحديد ثمنها وحسمه من قيمة التعويض .

ب - تكليف اصحاب الحيوانات او حائزيها او للتولين خراستها او ملاحظتها الحضور في الزمان والمكان المعين لاجراء عمليات التسجيل او الحقن او الاختبار .

ج - الاجراءات التي تتبع للملاحظة اما كن جميع او تجميع الحيوانات كالاسواق وغيرها وما يتخذ بشأنها من احتياطات عند ظهور اي مرض بينها .

د - تحديد البيانات التي يجب ان تتضمنها السجلات المعدة لعمليات التسجيل والحقن والاختبار .

هـ - تحديد مدة حجر الحيوان المحبوسة في الخطار والاجراءات التي تتبع بشأن النافق منها وما يعطى نتيجة اختياره وقيمة ما يؤدي من تعويض لاصحابها في حالة ذبحها او اعدامها او نفوقها او ما يجزئ منها بسبب التفقيح وبيان الاجراءات التي تتبعها اصحاب الحيوانات المذكورة عند انتقال حيوانات اخرى في ممتلكاتهم او استعمالها .

و - تشكيل اللجان التي يناط بها تقدير اثمان الحيوانات النافقة والتعويضات والمكافآت المترتبة بموجب احكام هذا الفصل على ان تكون قراراتها نهائية بعد تصديق الوزير .

ز - وضع تعرفة سنوية باثمان الحيوانات يجري تقدير التعويضات على اساسها .

ح - الاجراءات التي يجوز اتخاذها لقبض الحيوانات المصابة او المريضة ومعالجتها او ذبحها او اتلافها على ان تحصل الوزارة التفقات من مالك الحيوان او خائزه .

ط - الاجراءات التي تتخذ بشأن الكلاب او مرض الكلب او مراقبة الحيوان الشرس او العقور والحالات التي يجوز فيها ضبط واتلاف او ذبح هذه الحيوانات حسب متطلبات الحال دون اداء تعويض عنها .

مادة ١٦٩ - كل من يخالف احكام المواد ١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، او القرارات الصادرة تنفيذا لاحكام المادة ١٦٣ او لاحد البنود أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، من المادة ١٦٨ يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد على ثلاثين دينارا .

الفصل الثاني

الحجر البيطري

مادة ١٧٠ - أ - يحظر ادخال الحيوانات المستوردة او لحومها او منتجاتها او خلفاتها الا بعد استيفاء اجراءات الحجر البيطري للتحقق من خلوها من الامراض الوبائية المعدية .

ب - يضبط كل من يدخل منها خلافا لاحكام هذه المادة ويقتل اذا كان مصابا بمرض وبائية او معدية شريطة ان تثبت هذه الحالة بتقرير من الطبيب البيطري المختص .

ج - للوزير ان يحظر تصدير الحيوانات او لحومها او منتجاتها او خلفاتها الا بعد فحصها والتحقق من خلوها من الامراض الوبائية او المعدية .

مادة ١٧١ - يجب ذبح الحيوانات المستوردة لاغراض الذبح خلال ثلاثين يوما من ادخالها الحجر البيطري .

لا يستوفي رسم الحجر عن هذه المدة ، وللوزير بالاتفاق مع وزير الاقتصاد الوطني ان يقرر تحديد هذه المدة .

يلتزم صاحب الحيوانات بتفديتها خلال مدة الحجر واذا توافقت عن ذلك جاز للوزير الامر بتقديم الغلاء لها على نفقة المالك طبقا للقوانين والقواعد التي يحددها الوزير .

مادة ١٧٢ - يصدر الوزير قرارات في الامور التالية :-

أ - تحديد انواع الحيوانات واللحوم والمشتجات والخلفات الحيوانية والامراض المعدية والوبائية المشمولة باحكام هذا الفصل .

ب - تحديد نظام واجراءات العمل بالحجر البيطري .

ج - تحديد نظام واجراءات فحص ما يصدر للخارج من الحيوانات او خلفاتها ومنع ايراد شهاداتها ونقلها من الاموال .

مكتبة جامعة القاهرة

- د - كيفية التصرف في مخلفات الحيوانات والمخارج البيطرية والتدابير الاحتياطية والاجراءات التي تتخذ بشأنها .
- مادة ١٧٣ - كل من يخالف احكام المادة (١٦٤) يعاقب بغرامة لا تقل عن ثلاثين دينارا ولا تزيد على مائة دينار ، وذلك فضلا عن مصادرة الحيوانات والحوم والمنتجات او المخلفات المهرية .
- ويعاقب على الشروع بالمخالفة بعقوبة الجرم ذاتها .
- مادة ١٧٤ - كل من يخالف الفقرة الاولى من المادة (١٧٠) يعاقب بغرامة قدرها دينار واحد عن كل رأس من الماشية ومائتا فلس عن كل رأس من الاغنام والماعز .
- لوزير دون انتظار الحكم : ان يأمر ببيع الحيوانات على المخالفة على نفقة المخالف ويبيعها لحسابه .
- مادة ١٧٥ - كل من يخالف البند هـ من المادة (١٧٢) يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد على ثلاثين دينارا .

الباب الحادي عشر

بيع الحيوانات وبيع الجلود

- مادة ١٧٦ - يحظر في المدن والقرى (التي بها اماكن مخصصة للبيع او مجازر) ذبح او سلق الحيوانات ، المخصصة لحومها للاستهلاك العام خارج تلك الاماكن او المجازر ويحدد الوزير هذه الاماكن .
- مادة ١٧٧ - للوزير ان يصدر قرارات لتنفيذ احكام هذا الفصل وعلى الاخص ما يتعلق بالامور التالية :-
- أ - تحديد شروط ذبح الحيوانات ونقل لحومها ومخلفاتها او عرضها للبيع .
 - ب - طريقة سلق الدبائح ونوع الآلات والادوات التي تستعمل لذلك .
 - ج - الشروط الساجبة توفرها في السلاخين وانشاء المسالخ وطريقة الحصول على الرخص وتجديدها والغائها .
 - د - تحديد اجور السلق وتنظيم العلاقة بين السلاخين والمجازرين واصحاب الجلود وكيفية تحميل تلك الاجور وتوزيعها على السلاخين .
 - هـ - بيان درجات تصنيف الجلود ومواصفاتها وكيفية حفظ الجلود اللحم والآلات والمواد التي تستعمل لهذا الغرض وبيان السجلات التي يلتزم باسماؤها اصحاب او مديرو المحلات المخصصة لحفظها او تخزينها .
- مادة ١٧٨ - يحظر - على غير الاشخاص المرخصين - القيام بسلخ الجلود في المجازر التي تعينها الوزارة كما يحظر سلق جلد اي حيوان نقي او اثلث بدون تصريح من الطبيب البيطري المختص .
- مادة ١٧٩ - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد عن ثلاثين دينارا :-
- أ - كل من اثلث عددا في (الاماكن المقررة رسميا للبيع) جلودا تلحقه من السلق او شرع في سلقها .
 - ب - كل من ادخل في تلك الاماكن جلودا تبليغ فيها وكن من المخرج منها جلودا قبل تعيين درجاتها .

- ج - كل من حال دون دخول مأموري الضابطة العدلية وموظفي وزارة الزراعة المعتمدين المجازر والاماكن المخصصة للسلخ وحفظ الجلود اللحم او تخزينها او امتنع عن تقديم السجلات والمستندات او الاوراق التي تطلب منه او ادلى ببيانات غير صحيحة مع علمه بذلك .
- د - كل من يخالف احكام المادتين ١٧٦ ، ١٧٨ ، او القرارات الصادرة تنفيذا لاحد البنود أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، من المادة ١٧٧ .

الباب الثاني عشر

في الثروة السمكية

- مادة ١٨٠ - لاغراض هذا الباب تشمل :-
- كلمة : (سمك) كل حيوان مائي سواء اكان من فصيلة الاسماك ام لم يكن وتشمل الاسفنج والمخار والحيوانات ذوات الجلود القشرية الصلبة والسلاحف البحرية والحيوانات المائية ذوات الثدي .
- وهيارة (صيد السمك) في المياه الاقليمية او ازاله في البر ولم يكن قد اصطيده في هذه المياه .
- مادة ١٨١ - لا تسري احكام هذا الباب الا على الاشخاص الذين يعملون في صيد السمك لغايات تجارية .
- مادة ١٨٢ - يحظر صيد السمك دون ترخيص من الوزير .
- مادة ١٨٣ - أ - يحظر صيد السمك بالمفرقات او اية مواد ضارة او سامة سواء اكان ذلك لغايات تجارية ام لا .
- ب - يمنع اطلاق الصخور المرجانية الموجودة في المياه الاقليمية او اقتلاعها .
- مادة ١٨٤ - للوزير ان يحدد بقرار منه الامور التالية :-
- أ - كيفية منح ترخيص صيد السمك وشروط الترخيص .
 - ب - تحديد مناطق صيد السمك في البحر او المياه الحلوة .
 - ج - حظر استعمال طرق واساليب الصيد المحتمل ان تضر بأي حقل للاسماك من حيث المحافظة عليها وتكاثرها .
 - د - تعيين المناطق والقصور التي يمنع فيها صيد السمك او يقيد بنوع معين من السمك .
 - هـ - تعيين الحجم لما يباح صيده من نوع معين من السمك .
 - و - تعيين حجم فوهات الشباك او حجبها التي يجوز استعمالها في صيد السمك .
 - ز - تنفيذ اي فرض من اغراض هذا الباب .
- مادة ١٨٥ - للوزير ان يمنح مكافأة مالية لأي شخص يقدم معلومات او يقوم بعمل يساعد على اكتشاف مخالفة ارتكبت خلافا لمواد هذا الباب شريطة ان لا يزيد مبلغها على نصف مجموع الغرامة المحكوم بها وان لا يقل على خمسة دنانير .
- مادة ١٨٦ - كل من يخالف احكام المواد ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد على خمسين دينارا .

هكذا تم التصديق

احكام عامة

تنظيم تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية

- مادة ١٨٧- للوزير ان يصدر قراراً بتحديد المنتجات الزراعية او الحيوانية المشمولة باحكام هذا القانون .
- مادة ١٨٨- أ - يخضع تصدير او استيراد المنتجات الزراعية او الحيوانية لترخيص من الوزارة مع مراعاة التنسيق مع وزارة الاقتصاد الوطني .
- ب - يصدر الوزير تعليمات باجراءات وشروط الترخيص مراعي في ذلك احكام الحجر الزراعي والبيطري .
- مادة ١٨٩- للوزير ان يصدر قرارات في الامور التالية : -
- أ - تحديد اصناف وكميات المنتجات الزراعية او الحيوانية المسموح بتصديرها او استيرادها ومواعيد التصدير والاستيراد من وإلى كل بلد .
- ب - تحديد ومراقبة مواصفات عبوات المنتجات الزراعية واوزانها والشروط الواجب توفرها وكيفية توضع المنتجات للتسويق .
- ج - تحديد ومراقبة المواصفات الواجب توفرها في المنتجات الزراعية او الحيوانية المصدرة او الواردة او المعروضة للبيع في الاسواق المحلية .
- د - اقامة اسواق الجملة المركزية او الفرعية ومراكز التصنيف والتعبئة والتخزين والتبريد وشروطها الفنية خارج مناطق البلديات .
- مادة ١٩٠- أ - تشكل من يخالف احكام المادتين ١٨٨ ، ١٨٩ او القرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد عن ٩٥ ٪ من قيمة المنتجات المخالفة ومصادرة واتلاف المنتجات غير الصالحة للاستعمال البشري على ان يتحمل المخالف كافة المصاريف والتفقات المترتبة على ذلك .
- ب - للوزير ان يقرر مكافأة تمنح للموظف او الموظفين الذين يكتشفون او يساعدون على اكتشاف اية مخالفة ارتكبت خلافاً للمادتين المذكورتين شريطة ان لا تزيد عن ١٠٠ ٪ من قيمة الغرامات .
- مادة ١٩١- تتعاون كافة الوزارات والجهات والدوائر والمؤسسات والمجالس - كل ضمن امكانياتها واختصاصاتها مع الوزارة لتنفيذ احكام هذا القانون .
- مادة ١٩٢- تستوفي الرسوم وفقاً للجدول الملحق بهذا القانون على انه يحق لمجلس الوزراء بموافقة الملك تعديله بنظام ينشر في الجريدة الرسمية .
- مادة ١٩٣- تنشر القرارات التنفيذية الصادرة عن الوزير بمقتضى هذا القانون في الجريدة الرسمية .
- مادة ١٩٤- بالرغم مما ورد بأي تشريع آخر لموظفي الضابطة العدلية وموظفي وزارة الزراعة المختصين حق دخول وتفتيش الأماكن التي يشبه بوقوع مخالفة فيها لأحكام هذا القانون كما يحق لهم ايقاف اي وسيلة نقل وتفتيشها في أي وقت ويستثنى من ذلك عمالات السكن التي يستعملن فيها بحضرة المختار او اي شخصين .
- تشمل كلمة الأماكن :- اي مخزن ، محل ، مخبر ، بيت سكن ، مصنع ، مسلخ ، مزرعة ، مشتل .

- مادة ١٩٥- كل مخالفة لاحكام هذا القانون لم يرد نص على عقوبة لها يعاقب مرتكبها بالغرامة حتى مائة دينار .
- مادة ١٩٦- مع مراعاة ما نص عليه في هذا القانون على المحكمة : كلها امكن ذلك ان تحكم : بمصادرة المواد موضوع المخالفة او المضبوطة واغلاق المحل على ان يعاد فتحها بترخيص جديد كما تحكم بالالتزامات المدنية وازالة اسباب المخالفة بواسطة الوزارة على حساب المخالف على ان تحصل التفقات بالطريقة التي تحصل بها اموال الخزينة .
- مادة ١٩٧- ترصد حصيلة الرسوم والغرامات واثمان المصادرات والتعويضات المحكوم بها ان كانت من حق الخزينة والمحكوم بها وفقاً لاحكام هذا القانون امانات لحساب الوزارة وتخصص للاتفاق على تحسين وتطوير الثروات الزراعية والحيوانية على النحو الوارد في هذا القانون وفقاً للحالة التي ترتبت بموجبها .
- مادة ١٩٨- عند فرض العقوبة وفقاً لاحكام هذا القانون لا تنطبق الاسباب المخففة التقديرية على الفاعل . وتعتبر محاولة الجريمة جريمة تامة .
- مادة ١٩٩- لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .
- مادة ٢٠٠- يلغى هذا القانون القوانين التالية :-
- أ - قانون الزراعة العام رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٦ .
- ب - قانون المشتات رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٨ .
- ج - قانون التشجير الاجباري رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته .
- د - قانون وقاية النباتات لسنة ١٩٢٧ .
- هـ - قانون ابادنة الجراد لسنة ١٩٣٩ .
- و - قانون تنظيم تجارة العلاجات الزراعية رقم ٨ لسنة ١٩٥٩ .
- ز - قانون منسج تصدير السجاد الطبيعي لسنة ١٩٣٦ .
- ح - قانون منسج استيراد او تصدير الحبوب لسنة ١٩٣٥ .
- ط - قانون داء الكلب رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٤ .
- ي - قانون امراض الحيوانات رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٤ .
- ك - قانون الحراج والغابات لسنة ١٩٢٧ وتعديلاته .
- ل - قانون الحراج والغابات الموحد رقم (٨١) لسنة ١٩٥١ .
- م - قانون التصريح الاجباري رقم (١٥) لسنة ١٩٦٢ .
- ن - قانون تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية رقم (٣) لسنة ١٩٦٨ .
- ص - قانون وقاية الصيد رقم (٣) لسنة ١٩٧٢ .
- ع - قانون الحراج وحفظ التربة رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٢ .
- ف - اي تشريع آخر الى المدي الذي تتعارض احكامه مع احكام هذا القانون .
- مادة ٢٠١- تبقى جميع الانظمة والقرارات الصادرة بموجب هذه القوانين سارية المفعول الى ان تستبدل بانظمة او قرارات محل عملها .
- مادة ٢٠٢- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٧٣
١٠ آذار

ملحق رقم (١) رسوم الانتاج النباتي

اولا: الرش

نوع العملية	مقدار الرسم
١ - الرش بالتركتور	٥٠٠ فلس عن كل حديقة منزلية
٢ - الرش بالتركتور	٥٠٠ فلس عن كل ساعة عمل او كسورها
٣ - الرش بواسطة الموتور ذو العجلتين	٢٥٠ فلس عن كل ساعة عمل او كسورها
٤ - الرش بواسطة الآليات التي تحمل على ظهر العامل	١٥٠ فلس عن كل ساعة عمل او كسورها

ثانيا: الحجر الزراعي والمعاينة والفحص والتصاريح

نوع العملية	مقدار الرسم
١ - التبخيرة	٢٥٠ فلسا عن كل طن او جزء منه
٢ - المعاينة	٢٥٠ فلسا عن كل طن او جزء منه
٣ - الفحص والمعاينة للحبوب بانواعها	٢٥٠ فلسا عن كل طن حتى ١٠٠ طن وخمس فلسات عن كل طن زيادة عن المائة طن الاولى
٤ - ترخيص تعاطي مهنة بيع العلاجات الزراعية	دينار واحد عن كل تصريح
٥ - ترخيص انشاء مشتل اشجار او شجيرات	دينار عن كل تصريح

ثالثا: التحاليل الكيماوية والميكانيكية

نوع التحليل	مقدار الرسم
١ - التحليل الميكانيكي	١٥٠ فلسا
٢ - اختبار خاصية النفاذية	١٠٠ فلسا
٣ - تقدير نسبة الرطوبة	١٠٠ فلسا
٤ - تقدير نسبة التشبع	١٠٠ فلسا
٥ - تقدير نسبة الاملاح	١٠٠ فلسا
٦ - تقدير نسبة المواد المتبادلة	٥٠٠ فلسا
٧ - تقدير الحموضة والقوة	١٠٠ فلسا
٨ - تقدير نسبة كربونات الصوديوم	١٠٠ فلسا

نوع التحليل	مقدار الرسم
٩ - تقدير كبريتات الكالسيوم	١٠٠ فلسا
١٠ - تقدير كمية الكالسيوم اللازمة	١٠٠ فلسا
١١ - تقدير نسبة المواد العضوية	٤٠٠ فلسا
١٢ - تقدير كمية الصفيور	٣٠٠ فلسا
١٣ - تقدير كمية النتروجين	٤٠٠ فلسا
١٤ - تقدير كمية البوتاسيوم	٣٠٠ فلسا

ب- تحاليل عينات الماء

نوع التحليل	مقدار الرسم
١ - تحليل مياه الري	٤٠٠ فلسا
٢ - تقدير مجموع الاملاح اللدابة	١٠٠ فلسا
٣ - تقدير كيتي الصوديوم والبوتاسيوم	٢٥٠ فلسا
ج- تحاليل عينات الاسمدة الكيماوية لعناصرها الرئيسية	٦٠٠ فلسا
١ - الاسمدة المركبة	٤٠٠ فلسا
٢ - الاسمدة البسيطة	٤٠٠ فلسا
د- تحاليل عينات المواد العلفية	٤٠٠ فلسا

نوع التحليل	مقدار الرسم
١ - تقدير نسبة البروتين الخام	٣٥٠ فلسا
٢ - تقدير نسبة المواد الدهنية	٤٠٠ فلسا
٣ - تقدير نسبة الرطوبة	١٠٠ فلسا
٤ - تقدير نسبة الالياف	٢٠٠ فلسا
٥ - تقدير نسبة الرماد	١٥٠ فلسا
تقدير نسبة الكربوهيدرات (الهيدروجينات المكونة) دينار واحد	
رابعا: أ- رسوم الرخص للمواد الحرجية ومنتجاتها	

نوع التحليل	مقدار الرسم
١ - نقل الخشب الخام او المصنع الناتج من الحراج الحكومية او المملوكة بمن مختلف انواع الاشجار والشجيرات الحرجية	١٠٠ فلس عن كل متر مكعب او جزء منه

هكذا في النص

نوع التحليل	مقدار الرسوم
٢ - نقل التصيب والخلنا والسعيد والطرفا والدفة من الحراج الحكومية او المملوكة	٥٠ فلسا عن كل متر مكعب او جزء منه
٣ - نقل حطب الوقود من الحراج الحكومية او المملوكة	٢٠ فلسا عن كل مائة كيلو غرام او جزء منه
٤ - نقل القمح سواء كان من انتاج محلي او مستوردا	١٠٠ فلس عن كل مائة كيلو غرام او جزء منه
٥ - نقل الخشب المعد لصناعة الادوات الزراعية	٥ فلسات عن كل قطعة واحدة
٦ - نقل التراب والحجارة المبعثرة والرمل مسن الاراضي الحرجية الحكومية	١٠٠ فلس عن كل متر مكعب او جزء منه
٧ - نقل بذور الاشجار والشجيرات الحرجية بانواعها وورق السوس ومواد الدباغة وقشر الزاب والسرراس وقسوع وعفص البلوط وحطب اللوز المر من الحراج الحكومية والمملوكة	٥٠ فلسا عن كل مائة كيلو غرام او جزء منه
٨ - رخصة الاحتطاب	٥٠٠ فلس
٩ - رخصة نقل الحطب	٢٥٠ فلس
١٠ - رخصة بيع الحطب والمواد الحرجية	دينار واحد
١١ - رخصة اصطناع المواد الحرجية	٥٠٠ فلس
١٢ - رخصة الرعي في اراضي الحراج	٥٠ فلسا عن كل رأس غنم سنويا
ب - اسعار المواد الحرجية ومنتجاتها حسبما يقرره الوزير .	
خامسا : الرسوم عن الرعي او استعمال اراضي المراعي	

نوع العملية	مقدار الرسم
١ - رخصة الرعي في مسيجات المراعي	للسان عن كل رأس غنم يوميا
٢ - رخصة الرعي في اراضي المراعي	٥٠ فلسا عن كل رأس غنم سنويا

ملحق رقم (٢)

(رسوم البيطرة والانتاج الحيواني)

نوع المعاينة	مقدار الرسم
١ - المعاينة التي تتم خارج المركز الذي يقيم فيه الطبيب البيطري	٢٠٠ فلس عن كل معاينة
٢ - المعاينة في مركز الطبيب البيطري	١٥٠ فلسا عن كل معاينة
٣ - عند اصدار تقرير طبي بيطري	٢٥٠ فلسا عن كل تقرير

يضاف الى رسوم المعاينة اثمان العلاجات التي يصرفها الطبيب البيطري من صيدلية المديرية حسب التعرفة التي يضعها الوزير .

ب - رسوم المعاينة البيطرية عن الحيوانات المارة بطريق الترانزيت .

نوع المعاينة	قيمة الرسم
١ - عن كل رأس من الابل	١٥ فلسا
٢ - رأس من البقر او الجاموس	٢٠ فلسا
٣ - رأس من الخيل او البغال	٣٠ فلسا
٤ - رأس من الحمير	١٠ فلسات
٥ - رأس من الماعز او الاغنام او الغزلان	١٠ فلسا
٦ - عن كل كلب او خنزير او حيوان بري آخر	٥٠ فلسا
ج - رسوم استيراد وتصدير الحيوانات :	
١ - الابقار والجاموس والخيول والجمال	٥٠ فلسا عن كل رأس
٢ - الضأن والماعز	١٥ فلسا عن كل رأس
٣ - الحملان والجناء	١٠ فلسات عن كل رأس
٤ - الخنازير	١٠٠ فلس عن كل رأس
٥ - الخنايص	٥٠ فلسا عن كل رأس
٦ - حيوانات النقل المصدرة	٢٠ فلسا عن كل رأس
٧ - لا يستوفي رسم تصدير عن حيوانات النقل .	

د - رسوم الحجر في الحجر الصحي البيطري عن الحيوانات المستوردة والمصدرة :

١ - الابقار والجاموس والخيول والجمال	٨٠ فلسا عن كل رأس
٢ - الضأن والماعز	٢٠ فلسا عن كل رأس
٣ - الخنازير	١٠٠ فلسا عن كل رأس
٤ - الخنايص	٨٠ فلسا عن كل رأس
٥ - الحملان والجناء	١٠ فلسات عن كل رأس

هـ - رسوم معالجة او تلقيح الحيوانات المستوردة او المصدرة :

١ - الابقار والجاموس والخيول والجمال	٢٠ فلسا عن كل رأس
٢ - الضأن والماعز والخنزير	١٠ فلسات عن كل رأس

و - رسوم سقاية الحيوانات المستوردة والمصدرة :

١ - الابل والخيول والبقر والجاموس والحيوانات الكبيرة الاخرى	١٠ فلسات عن كل رأس في اليوم
٢ - الاغنام والماعز والحيوانات الصغيرة الاخرى	٥ فلسات عن كل رأس في اليوم
٣ - الرسوم عن تطهير وسائل النقل عند الطائرات	٥٠٠ فلسا عن كل سيارة او شاحنة

مكونة من اربعة

ح - الرسوم عن المواد الحيوانية المستوردة أو المصدرة :

الرسوم عن كل كيلوغرام مستورد أو كسوره	الرسوم عن كل كيلوغرام مصدر أو كسوره	الصف
١٥ فلساً	٥ فلسات	١ - جلود الحيوانات أو الزواحف اليابسة أو المملحة أو الطرية
٢٠ فلساً	١٠ فلسات	٢ - جلود الحيوانات أو الزواحف المدبوغة
٥ فلسات	١٠ فلسات	٣ - الأسماك بأنواعها وأشكالها
١٥ فلساً	١٠ فلسات	٤ - الأسماك والزواحف البحرية غير الطازجة
١٥ فلساً	٢٠ فلساً	٥ - الشحوم والزيوت الحيوانية
فلساً واحداً	فلساً واحداً	٦ - الصدف والمحار والقرون والعظام والأظلاف والحوافر
١٠ فلسات	٢٠ فلساً	٧ - الفراء من جلود الأضنام
٢٠ فلساً	١٠٠ فلس	٨ - الفراء من الحيوانات البرية
٥ فلسات	٥ فلسات	٩ - المصارين المملحة
٥ فلسات	٥ فلسات	١٠ - قطع جلود
١٠ فلسات	٢٥ فلساً	١١ - الصوف أو الوبر أو الريش أو الشعر بأنواعها
٥ فلسات	٢٠ فلساً	١٢ - الألبان الطازجة أو المعلبة
٥ فلسات	١٠ فلسات	١٣ - الحليب
٥ فلسات	٣٠ فلساً	١٤ - مسحوق الحليب
٥ فلسات	١٠ فلسات	١٥ - الحليب المكثف
٥ فلسات	١٠ فلسات	١٦ - الجعدي
٥ فلسات	٢٠ فلساً	١٧ - السمن والزبدة والكريمة
٥ فلسات	٢٠ فلساً	١٨ - عسل النحل
١٠ فلسات	١٠ فلسات	١٩ - الدم المجفف
١٥ فلساً	١٠ فلسات	٢٠ - اللحوم المعلبة بجميع أنواعها
١٥ فلساً	١٠ فلسات	٢١ - اللحوم الطازجة والمبردة والجمدة
٥٠ فلساً	١٠ فلسات	٢٢ - لحم الخنازير
١٠ فلسات	١٥ فلساً	٢٣ - لحوم الضأن والأبقار الكبيرة
١٥ فلساً	٢٥ فلساً	٢٤ - لحوم الضأن والأبقار الصغيرة
٢٥ فلساً	٣٠ فلساً	٢٥ - لحوم الخنزير الكبيرة
٣٠ فلساً	٢٥ فلساً	٢٦ - لحوم الخنزير الصغيرة
٢٠ فلساً	٢٥ فلساً	٢٧ - لحوم الدواجن بأنواعها

ملحق رقم (٣)

تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية

الرسوم عن كل طن مستورد	الرسوم عن كل طن مصدر	١ - رسوم تسويق المنتجات النباتية :
٣٠ فلس	٣٠ فلس	أ - الخضار والفواكه الطازجة
١٥٠ فلس	١٥٠ فلس	ب - الخضار والفواكه المصنعة
٥٠ فلس	٥٠ فلس	ج - منتجات الحبوب
٥٠ فلس	٥٠ فلس	د - منتجات زراعية أخرى

٢ - رسم تسويق المنتجات الحيوانية :

الرسوم عن كل رأس مستورد	الرسوم عن كل رأس مصدر	أ - الحيوانات الحية
١٠٠ فلس	١٠٠ فلس	١ - عن كل رأس كبير
٥٠ فلس	٥٠ فلس	٢ - عن كل رأس صغير

الرسوم عن كل طن مستورد

الرسوم عن كل طن مستورد	الرسوم عن كل طن مصدر	ب - الدواجن الحية
٢٥٠ فلس	٢٥٠ فلس	ج - الحيوانات المدبوغة
٥٠٠ فلس	٥٠٠ فلس	د - لحوم معلبة
٥٠٠ فلس	٥٠٠ فلس	هـ - البيض للاستهلاك
٥٠٠ فلس	٥٠٠ فلس	و - المنتجات الحيوانية الأخرى

مجلس النواب

(٥)

قرار رقم (١٩)

السيد المقرر :

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٤ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي والفضيلة والمطوفة السادة الاعضاء : سابع العكشه ، يعقوب معمر ، بشارة غصيب عبد الباقي جمبو ، رزق البطاينة ، اميل الغوري .

وبحضور معالي وزير السياحة والآثار وعطوفة وكيل الوزارة .

ونظرت بمشروع قانون النقل على الطرق المعدل لسنة ١٩٧٢ والمعاد ثانيا الى اللجنة وبعد دراسته وتدقيقه قررت قبوله كما ورد من الحكومة مع ادخال التعديلات التالية على المادة الثانية منه ، تعدل الفقرة ١٣- من المادة ٢- من القانون الاصلي حسبما عدلت بالمادة (٢/ب) من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٨ باعتبار ما ورد فيها بند - أ - وادخال البنود التالية اليها :

ب - السيارة السياحية - السيارة الصالون المدة لاغراض سياحية فقط مقابل اجر .

ج - يستوفى رسم قدره للأتمائة دينار عن اللوحة السياحية وتخضع السيارات التي تحمل لوحة سياحية لضريبة الدخل .

د - اقتناء السيارات التي تحمل اللوحة السياحية من حق مكاتب السياحة والسفر ومكاتب التوكيلات المرخصة ولا يحق لأي مكتب منها اقتناء أكثر من سيارتين سياحيتين .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .
اللجنة القانونية

الاستاذ جمو نائب عمان

انا لي مخالفة على هذا القانون ، هو مبدأ وضع القوانين لحماية مصالح المواطن وهذا القانون فيه حيف واعتداء على حقوق مكنتية ، الرقم العمومي يكلف الف دينار وتزويل أكثر من مائة او مائة وخمسين سيارة لتعمل داخل عمان اضافة الى السيارات الموجودة معناه ضرب مصلحة اصحاب السيارات العمومية والتكسيات التي تعمل داخل عمان لا يجوز مطلقا اعطاء تصاريح بأقل من الرسم المقرر وهو الف دينار للرقم العمومي للسيارات الخاصة ، فنتعنا يفتح الباب امام مكاتب السياحة ومكاتب التوكيلات لاقتناء سيارتين لكل مكتب ورسم مخفض مقداره للأتمائة دينار معنى ذلك اننا نزلنا قيمة الرقم او قيمة الرقم الذي يملكه صاحب السيارة من الف دينار الى الأتمائة دينار فتعني بحاجة لأن نوجد عملا لأصحاب السيارات لا أن نستورد المزيد من السيارات لنقطع الطريق أمام اصحاب السيارات الحالية ، لذلك انا اطلب اوانرجو المجلس الكريم ان لا يوافق على هذا القانون .

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

معالي الرئيس

استعمال هذه السيارات السياحية محصور بالسياح الاجانب وليس للاستعمال اليومي كتكسي او سيارة عمومية داخل البلد او خارجها وسيوضع من القيود والاشراف مالا يمكن معه ان تشتغل او تضرب السيارات الأخرى .

الحقيقة هي ضرورة ما دننا بلدا سياحيا واذا سافر احد الاخوان الى بلد ما فانه يمد سيارته بحمل ثمر سياحية هو يسوقها كاجني مع اهله او لزيارة

العقبة لغاية التسهيلات السياحية مع العناية بعدم ضرب السيارات القائمة ومصالح الناس .

السيد الرئيس

وسيكون هناك قيود .

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

بالتأكيد وضع الرقم لهذه الغاية .

السيد ابو الراغب نائب عمان

الموضوع موضوع عدالة ، أؤيد الشيخ جمو . نحن لسنا ضد منح ثمر سياحية إنما لتحقيق العدالة ، ثمن النمرة الف دينار واللجنة قررت للأتمائة دينار وهذا غير عادل لان ثمن النمرة الف دينار وهذا السيارات لن تستعمل للسياحة حتى السياحة الداخلية والحكومة محتاج الى مائتي مراقب سير ، فاقترح على الاخوان ان يكون ثمن النمرة الف دينار .

السيد ابو العز نائب معان

الحقيقة انا رأيت مع الحكومة لابد للبلد ان تشجع السياحة وتظهر السياحة بمظهر حسن على شرط ان تضمن الحكومة عدم استعمال السيارات السياحية الا لاجراض السياحة او السفر بها للتراث والعقبة . الا يزككون لا يزككون الاسيارات ، ضخمة .

السيد الرئيس

انا أؤيد ذلك .

السيد ابو العز نائب معان

مع نزيل قيمة النمرة الى مائتي دينار .

السيد المعايطة نائب الكرك

إذا في مواطن ظلم من يصفه غير السلطين

التشريعية والتفيلية .
السيد المقرر

والسلطة القضائية .

السيد المعايطة نائب الكرك

المكاتب السياحية المرخصة ، يجب ان تحصر هذه بالمكاتب السياحية . يجب ان تبقى السيارات السياحية محصورة بالمكاتب المرخصة ، ولا تستعمل الا باوقات معينة . اننا أرى من المناسب والعدل والانصاف ان نوافق وان تحصر السيارات السياحية بالمكاتب السياحية المرخصة ولا تعطى الكراجات .

السيد ابو جابر نائب عمان

انا أؤيد ابو نجيب .

السيد ابو الراغب نائب عمان

الاقتراح ٣٠٠ دينار وبعض الاخوان يرون الف دينار .

السيد وزير السياحة والآثار

الفكرة التي طرحها الشيخ عبد الباقي جمبو . نوقشت في اللجنة ان استعمال هذه السيارات لن يكون كاستعمال السيارات العمومية ، خصصة للقيادة والتأجير ولن تشتغل بالكثرة التي تعمل بها السيارات الأخرى ، هذه محصورة بالاجانب وتكون خاصة لضريبة الدخل .

السيد الرئيس

عندنا الآن رأيين ، قرار اللجنة

السيد العز نائب الطفيلة

نحن موافقون على قرار اللجنة القانونية .

هكذا
مجلس
النواب

الاسباب الموجبة

لما كان الاردن يعمل على تطوير وتنشيط السياحة بالنسبة لاهميتها كصناعة تؤمن دخلاً ممتازاً فقد وجد من الضروري إيجاد التسهيلات اللازمة التي تتطلبها هذه الصناعة ومنها السماح للشركات السياحية المحلية بتسيير سيارات خاصة بملكها تلك الشركات بالنظر لاهمية توفر مثل هذه السيارات وقد وجد ان تحقيق ذلك من الناحية القانونية يحتاج الى ادخال هذا التعديل على قانون النقل على الطرق .

قانون رقم () لسنة ١٩٧٣
قانون معدل لقانون النقل على الطرق

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي :
بالمقانون الاصلي وما يطرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
المادة (٢) تعدل الفقرة (١٣) من المادة (٢) من القانون الاصلي بحسبها عدلت بالمادة (٢/ب) من القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٨ باختصار ما ورد فيها بند (أ) واضافة البنود التالية اليها :-

ب - السيارة السياحية - السيارة الصالون المعدة لأغراض سياحية فقط مقابل اجر
ج - يستوفي رسم قدره للأمتعة دينار عن اللوحة السياحية ويخضع السيارات التي تحمل لوحة سياحية لغريبة الدخول
د - اقتناء السيارات التي تحمل اللوحة السياحية هو من حق مكاتب السياحة والسفر ومكاتب التوكيلات المرخصة ولا يحق لأي مكتب منها اقتناء أكثر من سيارة سياحية ولا يستعمل السياح الاجانب

المادة (٣) تعدل الفقرة (أ) من المادة (١٢٩) من القانون الاصلي بحسبها عدلت بالمادة (١٨ ب) من القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٨ باضافة البند التالي اليها تحت رقم (١٤) .
(١٤) لوحات السيارات السياحية : نصفها ابيض ونصفها اخضر مع كلمة (سياحية) والاحرف والارقام سوداء .

المادة (٤) تعدل المادة ١٧٦ من القانون الاصلي بحسبها عدلت بالمادة (٢٣) من القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٨ باضافة الفقرة (د) التالية اليها :-
د - السياح الجائزون على رخص سوق اجنبية او دولية اذا ساقوا سيارات سياحية اردنية .

٦ - قراءة واحالة مشاريع القوانين الواردة من الحكومة

السيد الرئيس

تتلى مشاريع القوانين الواردة لاحالتها على اللجان المختصة .

السيد الامين العام (أ)

الرقم : ١٢٨٣ / ٣٨ / ١
التاريخ : ١٩٧٣ / ٢ / ٤

معالي رئيس مجلس النواب

ابعت اليكم ١٢٠٠ نسخة من مشروع قانون الاحوال المدنية لسنة ١٩٧٣ بشكله الذي اقراه مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣ / ١ / ٢٧ مع الالتماس الموجبة له ، رجاء إحالتها الى مجلس النواب للنظر في اقراره واقتلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء
احمد القوزي

الاسباب الموجبة

وضع قانون الاحوال المدنية رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ قبل ان يتم تكوين الدائرة ولم يكن واثماً لكل حاجاتها وخاصة بعدما استت الدائرة التي أوكلت بعضها من موظفيها الى الاقطار الشقيقة كصر وسوريا ولبنان ، حيث قام الوفد بالتعرف على العمل ومتطلباته وجميع النماذج التي تستعمل لتفليده ودرست كافة المشاكل التي عانت منها دوائر الاحوال المدنية في الدول الشقيقة لتتجه هذه الدائرة عند البدء في عملها يكون مكملًا قدر الامكان ، لذلك قامت الدائرة بوضع تشريع جديد يفي بهذه الغايات لتسير عليه عند بداية عملها وقد اوردت واضافت على هذا القانون كثير من النصوص والتعريفات لتلائم مع اوضاع بلدنا وتحديثه . اذ ان القانون رقم ٣٢ لعام ١٩٦٦ كان ينقصه الكثير من النصوص او كانت نصوصه غامضة ومبهمة بعض الشيء ، واتضح هذا للدائرة عندما بدأت بتطبيقه جزئياً مما جعلها ان تضع قانوناً جديداً مبنيًا على التجربة والخبرة محاولة بذلك وضع الاساس السليم والقواعد القانونية الثابتة لتتعلق منه لعمل مدروس وهادف متوخية بذلك خدمة الوطن والمواطن وفيما يلي النقاط الموجبة لوضع تشريع جديد :-

- (١) التعاريف : لم تذكر التعاريف مفصلة واضحة في القانون المشار اليه .
- (٢) فصل الولادة : لم يذكر القانون الحالي المعمول به توضيحاً جديداً لكل حالة ولادة ، انما كانت موادها متناحلة ولا تعطي نصاً صريحاً واضحاً
- (٣) فصل الوفيات : لم يعط التفصيل اللازم ومعالج المشاكل التي تنتج عن الوفيات .
- (٤) فصل الزواج والطلاق : لم يحدد تماماً مسؤولية العمل وكيفية تفليده .
- (٥) السجل المدني - لم يرد اي تعريف له كما لم يرد تعريف لتعبئة السجلات من واقعات وغيرها وحجتها القانونية .
- (٦) امين السجل : لم يرد فيه تحديد لامين السجل ومساعدته وكوادر اثناء السجل واعمالهم .
- (٧) العقوبات - لم توضح فيه العقوبات بالنسبة للموظف او المواطن لا في هذا الامر من اهمية قصوى ولا لملء السجلات من سرية وقانونية وترك دون تحديد لها ، كما حددت عقوبات التزوير بكل اشكالها .
- (٨) لم تكن الفصول سلسلة بحيث يمكن الرجوع اليها عند الحاجة .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٣

قانون الاحوال المدنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الاحوال المدنية لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

قانون الاحوال المدنية

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

- الملكية : المملكة الاردنية الهاشمية
الدائرة : دائرة الاحوال المدنية المؤسسة بموجب هذا القانون .
الوزير : وزير الداخلية
المدير : مدير دائرة الاحوال المدنية
امين السجل المدني : الموظف المسؤول عن اعمال الاحوال المدنية في دائرة اختصاصه .
المكتب : مكتب السجل المدني
السجل المدني : سجل الاساس الذي تسجل فيه الاسر وواقعات الاحوال المدنية لكل اردني استنادا الى الوثائق الثبوتية .
سجل الواقعات : السجل الذي تدون فيه واقعات الاحوال المدنية
التبليغ : الوثيقة التي يمررها المكلف بالتبليغ عند حدوث اية ولادة او وفاة .
الواقعة : كل حادثة احوال مدنية من ولادة او زواج او طلاق او وفاة وما يتفرع عنها
الاخبار : الوثيقة التي يمررها الطبيب او القابلة عند حدوث اية ولادة او وفاة .
البيان : كل بيان يمرره امين السجل بالواقعة نقلا عن سجل الواقعات لترسل الى امين سجل آخر .
الوثيقة : كل مستند يثبت او يؤيد طلبا من الطلبات المقدمة في شأن الاحوال المدنية .
صورة القيد : وثيقة تعطي عن قيود الاحوال المدنية .

الفصل الاول

احكام عامة

- المادة ٣ - ١ - دائرة الاحوال المدنية دائرة حكومية مؤسسة بموجب هذا القانون وباتحادها تنفيذ احكامه وترتبط بوزير الداخلية .
ب - تحدد اقسام هذه الدائرة والمكاتب التابعة لها ودائرة اختصاص كل منها بقرار من المدير ، ويفتح في كل محافظة ولواء وقضاء وناحية مكتب او اكثر ويجوز للمدير ان يفتح مكاتب في مناطق اخرى اذا دعت الحاجة الى ذلك .
المادة ٤ - ١ - تسجل اسر الاردنيين في السجل المدني وقيد الواقعات واصدار الشهادات المتعلقة بها والبطاقات الشخصية ودفاتر العائلة وفق احكام هذا القانون .
ب - يقيد واقعات الميلاد والوفاة للاجانب وقيد واقعات الزواج والطلاق لهم اذا كان احد طرفي الواقعة من الاردنيين واصدار الشهادة المتعلقة بالواقعة .
المادة ٥ - يعين لكل مكتب امين معاونه مناصبا او اكثر يتولى الاشراف على العمل وتنفيذه في دائرة اختصاصه ويتوب مساعده عنه في حالة غيابه .

المادة ٦ - يعد في كل مكتب :

- أ - السجل المدني : اساس اثبات الحالة المدنية وتدون فيه جميع المعلومات والوقائع وتخصص فيه صفحة لكل أسرة اردنية ولا يجري على هذا السجل اي شطب او كشط او تحريف او تغيير او تبديل الا وفق احكام هذا القانون .
ب - سجل لقيد كل واقعة من واقعات الاحوال المدنية المدرجة في المادة ٤ .
ج - سجل لقيد البطاقات الشخصية وآخر لقيد دفاتر العائلة .
د - اي سجل آخر يقرره المدير .

المادة ٧ - يحدد الوزير بتنسيب من المدير نماذج هذه السجلات والبيانات التي تدون فيها .
المادة ٨ - أ - يفتح في الدائرة مكاتب يختص بقيد واقعات الاحوال المدنية والبطاقات الشخصية ودفاتر العائلة للاردنيين المقيمين في الخارج .

ب - تمسك قنصليات المملكة دفاتر لقيد التبليغات عن الواقعات وطلبات الحصول على البطاقات ودفاتر العائلة وترسلها الى المكتب المختص في الدائرة لقبدها واصدار البطاقات الشخصية ودفاتر العائلة والشهادات الأخرى .

المادة ٩ - كل تسجيل لواقعة حدثت لاي اردني في دولة أجنبية يعتبر صحيحاً اذا تم وفقا لاحكام قوانين تلك الدولة بشرط الا يتعارض مع قوانين المملكة وعلى الاردني الموجود في الخارج ان يبلغ قنصل المملكة او الدائرة في حالة عدم وجود قنصلية عن كل واقعة مدنية في المواعيد وطبقا للاجراءات المنصوص عليها .

المادة ١٠ - لا يجوز نقل السجلات المبينة في المادة (٦) من مكاتب السجل ويعتبر ما تحويه هذه السجلات من بيانات سرية .

فاذا اصلحت سلطة قضائية او سلطة تحقيق قرارا بالاطلاع عليها او بفحصها وجب ان ينتقل القاضي المنتدب او المدعي العام للاطلاع وان يجري الاطلاع والفحص في المكتب المحفوظ به السجلات .

المادة ١١ - لكل شخص ان يحصل على صورة عن الاصل عن القيود والوثائق المتعلقة به او باصوله او بفروعه او بازواجه .

والسلطات العامة طلب صورة عن اي قيد او وثيقة ويجوز اعطاء هذه الصور لغير من تقدم ذكرهم اذا ثبت للمدير او من يفوضه ان له مصلحة فيها .

المادة ١٢ - تعتبر السجلات بما تحويه من بيانات والصور المستخرجة عنها ، حجة بصحتها ما لم يثبت عكسها او بطلانها الى تزويرها بحكم قضائي ، وعلى جميع الجهات - حكومية كانت ام غير حكومية - الاعتناء في مسائل الاحوال المدنية على البيانات المقدمة في هذه السجلات .

المادة ١٣ - لا يجوز لأي موظف من موظفي الدائرة ان يتدخل في واقعة او يتأثر اي عمل من أعمالها اذا كان الأمر متعلقا به او بزوجه او اقاربه الا اصرارها حتى الدرجة الرابعة ، وفي هذه الحالة يقوم بالعمل رئيسه المباشر او احد موظفي المكتب .

هكذا في الأصل

المادة ١٤ - يجب على أمين السجل أو مساعديه تلقي التبليغات وإجراء القيد بالسجلات حال تلقيها مباشرة ، وعليهم تسجيل كل واقعة قيدت في سجلات اللواقعات أو تلقوا بياناً عنها في السجل المدني خلال ثلاثة أيام من تاريخ قيدها أو من تاريخ وصول البيان الخاص بها ، وعليهم إرسال بيان إلى المكتب المختص خلال المدة ذاتها بالواقعات التي قيدت بسجلاتهم إذا كان تسجيلها في السجل المدني ليس من اختصاصهم . ولا يجوز أن يدون في السجل المدني إلا البيانات الواردة ذكرها في المادة (٦) .

المادة ١٥ - إذا رفض أمين السجل تسجيل أية واقعة ، عليه أن يرفع الأمر إلى الدائرة بمذكرة مسببة خلال سبعة أيام وعلى المدير أن يبيدي رأيه بقرار يعلن به صاحب الشأن بكتاب (بالبريد المسجل) خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رفع الأمر إليه .

وفي حالة رفض القيد ، يحق لصاحب الشأن أن يرفع الأمر إلى محكمة العدل العليا .

الفصل الثاني

المواليد

المادة ١٦ - يجري التبليغ عن الولادة إلى المكتب الذي حدثت الواقعة بدائرته خلال ثلاثين يوماً من تاريخ حدوثها ، وإذا لم يكن في الجهة التي حدثت فيها الولادة مكتب ، يكون التبليغ إلى المختار الذي عليه أن يبلغ المكتب التابع له خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه بالواقعة ، وتضاف هذه المدة في حالة حدوث الولادة خارج حدود المملكة ، ويكون التبليغ في جميع الحالات على النموذج المعد لهذه الغاية :

المادة ١٧ - ١ - الأشخاص المكلفون بالتبليغ عن الولادة هم :

- ١ - والد الطفل إذا كان حاضراً .
- ٢ - من حضر الولادة من الأقارب البالغين منهم ثم الأثاث الأقرب درجة للمولود .
- ٣ - من يقطن مع الوالدة في مسكن واحد من الأشخاص البالغين المذكور منهم ثم الأثاث .
- ٤ - المختار .
- ٥ - مديرو المؤسسات كالمستشفيات ودور الولادة والسجون والملاجئ الصحية وغيرها ، عن الولادات التي تقع فيها .
- ب - لا يقبل التبليغ من غير المكلفين به ، ولا تقع مسؤولية التبليغ على أحد من الفئات المتقدمة في حالة وجود غيرها من الفئات التي تسبقها في الترتيب .
- ج - في جميع الأحوال على الطبيب أو غيره من المرخص لهم بالتوليد إخطار المكتب الذي تحدثت الواقعة في دائرته خلال أسبوع من تاريخ حدوثها ومع ذلك لا يكفي ورود هذا الإخطار لاثبات الواقعة في دفتر الخاص بها .

المادة ١٨ - يجب أن يشمل التبليغ على البيانات الآتية :

- ١ - يوم الولادة وتاريخها ودقيقتها وساعتها ومحلها .
- ٢ - جنس الطفل (ذكر أو أنثى) واسمه وفصلته منه .
- ٣ - اسم الوالدين ولقبهما وجنسيتهما وديانتهما ومحل إقامتهما . ومهنتهما ومكان قيدهما إذا كان معلوماً للمبلغ .
- ٤ - في حالة ولادة توأمين أو أكثر بعد لكل منهم تبليغ على حده .
- ٥ - أية بيانات أخرى يصدر بها قرار من المدير .

المادة ١٩ - أ - على أمين السجل بعد قيد الواقعة - تحرير شهادة الولادة على النموذج المعد لذلك .

ب - تتضمن الشهادة البيانات المنصوص عليها في المادة ١٨ وتسلم إلى أحد أفراد أسرة المولود من البالغين بعد التحقق من شخصيته .

المادة ٢٠ - إذا توفي مولود قبل التبليغ عن ولادته ، فيجب التبليغ عن وفاته إما إذا ولد ميتاً بعد الشهر السادس من الحمل ، فيكون التبليغ مقصوراً على وفاته ، وتعامل حالة وفاة التوائم كما ورد في الفقرة الخامسة من المادة ١٨ .

المادة ٢١ - إذا حصلت ولادة أثناء السفر في الخارج وجب التبليغ عنها إلى قنصل المملكة في الجهة التي يقصدها المسافر أو إلى المكتب السجل المختص طبقاً للمادتين (٩ و ١٦) .

المادة ٢٢ - أ - كل من وجد طفلاً حديث الولادة ، عليه أن يسلمه في المدة إلى مركز الشرطة ، وفي القرى إلى مختار القرية التي لا يوجد فيها مركز للشرطة ، مع ما يجده عليه من ملابس وأشياء أخرى وإن يبين الزمان والمكان والظروف التي وجد فيها .

ب - على الشرطة أو المختار أن ينظم محضراً بالواقعة يبين فيه عمر المولود حسب ظاهر حاله والعلامات البارزة فيه ، وأن يسلم المولود والمحضر إلى إحدى المؤسسات أو الأشخاص الذين تعتمدهم وزارة الشؤون الاجتماعية ويتوجب على هذه المؤسسات أو الأشخاص أن ينظمو تبليغ ولادة ويرسلوه إلى أمين السجل لتدوينه خلال المدة القانونية بعد أن يسلم المولود والديه بأسماء مختلفة يختارها له على أن يبين المولود يدين الدولة .

المادة ٢٣ - إذا كان المولود غير شرعي ، لا بد من ذكر اسم الأب أو الأم ولو كتبهما معاً في سجل الولادة ، (الأبناء على طلب خطي منهما أو بحكم قضائي) وعلى أمين السجل أن يختار للمولود اسمي أولاد . وكل ولادة سجلت خطأً لأحكام هذه المادة تعتبر باطلة فيما يتعلق بذكر اسم الأب أو الأم .

المادة ٢٤ - قبل تسجيل ولادة مولود غير شرعي ، لم يصرح باسم والديه الحقيقيين أو اسم أحدهما ، يستطيع الأولاد أن أحدهما المحضرون أمام أمين السجل والأفراد بالمولود بتصريح خطي ، وتقع من الغير ويصدق من شاهدين معزوفين مع مراجعة أحكام كتابات التثبت المنصوص عليها في القوانين المرعية .

مكتبة
البريد
المسجل

المادة ٢٥ - استثناء من احكام المواد السابقة ، لا يجوز لأمين السجل ذكر اسم الوالد او الوالدة او كليهما معا وان طلب اليه ذلك في الحالات الآتية :

- أ - اذا كان الوالدان من المحارم فلا يذكر اسمائهما .
- ب - اذا كانت الوالدة متزوجة وكان المولود من غير زوجها ، فلا يذكر اسمها .

الفصل الثالث

الزواج والطلاق

المادة ٢٦ - أ - على السلطات المختصة بتنظيم عقود الزواج ، او شهادات الطلاق ان تثبت عليها رقم دفتر العائلة او بطاقة الزوج الشخصية وجهة صدورها وبطاقة الزوجة ان وجدت ، وان تقدم خلال ثلاثين يوما اربع نسخ مما تنظمه الى امين السجل الذي حدثت الواقعة بدارته .

ب - على امين السجل ان يقيد العقود والشهادات في السجل الخاص بعد ختمها او التأشير عليها برقم القيد ، وان يحفظ بنسخة من كل عقد او شهادة .

المادة ٢٧ - على اقسام الكتاب بالمحاكم المختصة ان يبلغوا المكتب الكائن بدائرة اختصاصها على النموذج المعد لذلك بما يصدر من احكام نهائية بالزواج او بطلانه او الطلاق او التطلق ، او اثبات النسب ، وذلك خلال سبعة ايام من تاريخ صدور الحكم القطعي لتسجيلها في السجل الخاص بذلك .

المادة ٢٨ - ١ - يقوم امين السجل بعد قيد الزواج او الطلاق في سجل الواقعات بالتأشير على سجل الزوجين او المطلقين او احدهما اذا كانا مسجلين لديه ، اما اذا كانا مسجلين لدى امين سجل آخر عليه ان يبلغه خلال ثلاثة ايام ليؤشر على السجل المدني الخاص بكل منهما .

٢ - على امين السجل ان يصدر الشهادات الخاص بالزواج والطلاق على ان تسلم نسخة لسجل من الزوجين او المطلقين .

الفصل الرابع

الوفيات

المادة ٢٩ - أ - يحضر التبليغ عن الوفيات الى المكتب في الجهة التي حدثت فيها الوفاة او الى المختار في غيرها من الجهات التي لا يوجد فيها مكتب وذلك خلال اربع وعشرين ساعة من حدوث الوفاة او ثبوتها مضموناً بطاقة المتوفي ان وجدت ، او باقرار من المبلغ بعدم وجودها .

ب - على المختار ابلاغ المكتب المختص خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه بالوفاة .

المادة ٣٠ - أ - الاشخاص المكلفون بالتبليغ عن الوفاة هم -

- ١ - اصول او فروع زوج المتوفي .
- ٢ - من حضر الوفاة من اقارب المتوفي البالغين الذكور ثم الاناث الاقرب درجة اليه .
- ٣ - من يقطن في مسكن واحد مع المتوفي من الاشخاص البالغين الذكور ثم الاناث اذا حصلت الوفاة في المسكن .

٤ - المختار .

٥ - للطبيب المكلف باثبات الوفاة .

٦ - صاحب المحل او مديره او الشخص القائم بادارته اذا حدثت الوفاة في مستشفى او محل معد للمريض او ملجأ او فندق او مدرسة او سجن او اي عمل آخر .

ب - ولا تقع مسؤولية التبليغ على احد من الفئات المتقدمة في حالة وجود غيرها من الفئات التي تسبقها في الترتيب .

المادة ٣١ - يجب ان يشتمل التبليغ على البيانات الآتية :

- ١ - يوم الوفاة وتاريخها وساعتها ومكانها .
- ٢ - اسم المتوفي وجنسه (ذكر او انثى) وجنسيته وديانته ومهنته .
- ٣ - عمر المتوفي ومكان وتاريخ ولادته ومكان اقامته .
- ٤ - اسم ولقب والده ووالدته ان كان ذلك معروفا للمبلغ .
- ٥ - مكان قيد المتوفي اذا كان معلوما للمبلغ ورقم بطاقته ان وجدت .
- ٦ - سبب الوفاة .
- ٧ - اية بيانات اخرى يصدر بها قرار المدير .

المادة ٣٢ - يجب على امين السجل تحرير شهادة الوفاة على النموذج المعد لذلك وتسليمها الى طالبها بعد التحقق من شخصيته .

المادة ٣٣ - ضباط وافراد القوات المسلحة والامن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني والمتطوعين داخل اراضي المملكة او خارجها ، تقوم وزارة الدفاع او الدائرة المختصة باخبار الدائرة عنهم لتسجيلهم في المكتب المختص .

المادة ٣٤ - اذا تقلد حكم الاعدام بشخص ، فعلى النائب العام او مساعده ان ينظم تبليغا بالوفاة ويرسله خلال اربع وعشرين ساعة الى امين السجل المختص لتدوينها .

الفصل الخامس

تصحيح قيود الاحوال المدنية

المادة ٣٥ - لا يجوز اجراء اي تغيير او تصحيح في قيود الاحوال المدنية المدونة في سجلات الوفاة والسجل المدني الا بناء على قرار يصدر عن اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٨ . ويستثنى من ذلك :
١ - يتم اجزاء التغيير او التصحيح في الجنسية او الديانة او المهنة او في قيود الاحوال المدنية المتعلقة بالزواج او بطلانه او التصديق او الطلاق او التطلق او اثبات النسب بناء على احكام او وثائق صادرة من جهة الاختصاص دون حاجة الى استصدار قرار بذلك من اللجنة المشار اليها .

هكذا في الأصل

٢ - يصحح أمين السجل الأخطاء المادية ويوقع عليها بعد موافقة لجنة مؤلفة برئاسة أحد المنشئين وعضوية أمين السجل ومساعدته .

٣ - يجوز تقديم طلبات التصحيح من المدعي العام أو أمين السجل بالإضافة لوظيفتهما أو من قبل أي شخص له مصلحة بهذا التصحيح .

المادة ٣٦ - تقدم طلبات تصحيح قيود الأحوال المدنية المسجلة لدى قناصل المراكمة أمام اللجنة المختصة بمحل القيد .

المادة ٣٧ - أ - إذا حصل التبليغ عن الولادة أو الوفاة بعد المدة القانونية وقبل نهاية السنة الأولى من تاريخ الواقعة ، يسجل أمين السجل الواقعة في سجلاته بعد إجراء التحريات الصحية والإدارية لاثبات ذلك .

ب - ولا تقيد الولادات والوفيات التي بلغ عنها بعد نهاية سنة من تاريخ الولادة أو الوفاة في السجلات المخصصة لذلك إلا بناء على قرار من اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٨ .

المادة ٣٨ - تشكل في مركز كل محافظة لجنة من :

رئيس محكمة البداية	رئيسا
مدير صحة المحافظة	عضوا
مندوب عن مديرية الأحوال المدنية	عضوا

وتختص هذه اللجنة بالفصل في طلبات تصحيح قيود الأحوال المدنية في سجلات الوفاة وفي السجل المدني وفي طلبات قيود الولادة والوفاة المنصوص عليها في المادة (٣٧) وتحديد الإجراءات الخاصة بتقديم هذه الطلبات والفصل فيها .

الفصل السادس

محل القيد

المادة ٣٩ - يتم قيد الشخص في المكتب الذي يقيم في دائرته أو المكتب الذي يختاره .

المادة ٤٠ - لكل رب أسرة الحق في نقل قيده من جهة إلى أخرى بعد اداء الرسم المقرر .

الفصل السابع

في البطاقة الشخصية ودفع العائلة

المادة ٤١ - يجب على كل شخص أردني تزيد سنه على ستة عشر عاما ان يحصل من المكتب الذي يقيم في دائرته على بطاقة شخصية ويجوز لمن هم دون السادسة عشرة الحصول عليها بعد موافقة ولي الأمر .

أ - يجب على هذا الحكم على الأثاث العائلات على انه يجوز لتغير العائلات الحصول على بطاقة شخصية بناء على طلبهن .

ج - إذا أصبح الأردني رب أسرة وجب عليه ان يسلم بطاقته الشخصية للمكتب خلال ثلاثين يوما للحصول على دفتر عائلته .

د - يجوز للمقيمين من غير الأردنيين ان يحصلوا على بطاقة شخصية او دفتر عائلة اذا كان متزوجا وذلك بعد موافقة السلطات المختصة .

المادة ٤٢ - يجدر بقرار يصدره المدير شكل البطاقة الشخصية ودفتر العائلة للأردنيين والمقيمين من غيرهم والبيانات الواجب اثباتها فيها .

المادة ٤٣ - أ - يحدد المدير بقرار يصدره نماذج طلب الحصول على البطاقة الشخصية أو دفتر العائلة وتجدهما والشهادات والمستندات الواجب ارفاقها بالإجراءات التي تتبع للحصول على كل منها .

ب - يعفى الطالب من الصاق طوابع الواردات على هذه النماذج .

ج - يعتبر طلب الحصول على البطاقة الشخصية ودفتر العائلة بعد قيده بالسجلات من الوثائق التي تسري عليها أحكام المادة (١٠) .

المادة ٤٤ - مدة صلاحية البطاقة او الدفتر عشر سنوات من تاريخ صدورهما يجب على حامل البطاقة او الدفتر استبدالها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء مدها .

المادة ٤٥ - على صاحب البطاقة او الدفتر ان يبلغ المكتب الذي يقيم في دائرته بكل ما يطرأ من تغيير على البيانات الواردة فيها خلال ثلاثين يوما من تاريخ حصوله .

المادة ٤٦ - تقدم طلبات الحصول على البطاقة او الدفتر واستبدالها او استخراج بدل مفقود او تالف بالنسبة الى الأردنيين المقيمين في الخارج الى قنصليات المملكة او الى الدائرة في حالة عدم وجود قنصلية .

المادة ٤٧ - على صاحب البطاقة او الدفتر في حالة فقدان او التلف بأن يبلغ المكتب الذي يقيم في دائرته خلال خمسة عشر يوما من تاريخ فقدان او التلف وعليه ان يطلب بطاقة او دفتر آخر طبقاً للنماذج والإجراءات المقررة .

المادة ٤٨ - أ - تعتبر البطاقة او الدفتر دليلاً على صحة البيانات الواردة فيها ولا يجوز للجهات الحكومية او غيرها الامتناع عن اعتمادها في اثبات شخصية صاحبها .

ب - لا يجوز لأي سلطة او مؤسسة رسمية كانت او غير رسمية اصدار بطاقات اثبات الشخصية

المادة ٤٩ - لا يجوز لأي شخص ان يحصل على اكثر من بطاقة واحدة او دفتر واحد ويجب عليه تقديمها الى السلطات العامة كلما طلب اليه ذلك ، فاذا رأى المسؤول استيقاظها لأي سبب كان ، وجب عليه تسليم صاحبها ايصالاً بذلك .

المادة ٥٠ - لا يجوز للوزارات او مصالح الحكومة او دوائرها او الجامعات او المعاهد او المدارس او غيرها من الأشخاص الاعتبارية او الشركات او الجمعيات او المؤسسات او الأفراد ان يقبلوا او يستعملوا

هكذا من الأصل

أو يستبقوا في خدمتهم احدا بصفته موظفاً أو مستخدماً أو طالباً الا اذا كان حاصلاً على البطاقة الشخصية او دفتر العائلة المنصوص عليها في المادة (٤١) .

المادة ٥١ - على مديري الفنادق او ماعائليها من الاماكن المفروضة المدة لايواء للجمهور ، ان يثبتوا في سجلاتهم البيانات الموضحة في بطاقة او دفتر كل من ينزل في تلك الاماكن .

الفصل الثامن

العقوبات

المادة ٥٢ - اي موظف من موظفي الدائرة زور او كشط او غير او حلف او بدل او تلاعب عن قصد او تعمد في السجل المدني او سجلات الوافعات او الشهادات التي تصدرها هذه الدائرة او مكاتبها في داخل المملكة وخارجها ، يعاقب في الاشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تزيد على خمس سنوات .

المادة ٥٣ - كل من :-

أ - زور بطاقة شخصية او دفتر عائلة ، واي شهادة صادرة عن الدائرة او مكاتبها في داخل المملكة وخارجها .

ب - وجد معه بطاقة شخصية او دفتر عائلة بصورة غير مشروعة وادعى انه المالك الحقيقي لتلك البطاقة او الدفتر بانتحال اسم الغير او بادعاءات كاذبة .

ج - اعطى تلك البطاقة او الدفتر الى شخص آخر ليستعملها .

د - اتلف بطاقته الشخصية او دفتر العائلة او ادعى بفقدان احدهما عن قصد .

هـ - قدم بيانات كاذبة او ادعاءات كاذبة سواء في داخل المملكة او خارجها بقصد الحصول على بطاقة شخصية او دفتر عائلة لنفسه او لشخص آخر او وقع شهادة كاذبة لطالب الحصول على البطاقة او دفتر العائلة .

و - وقع عن آخر على البيانات التي تقدم لامين السجل بقصد الغش او انتحال صفة الغير .

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تتجاوز الثلاثة سنوات او بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تتجاوز خمسمائة دينار او بكلتا العقوبتين معاً .

لمدير الاحوال المدنية فرض كفالة مصدقة لدى كاتب العدل على كل من يطلب بدل مفقود او تالف لبطاقته او دفتر عائلة لأول مرة بمبلغ لا يقل عن خمسة وعشرين دينارا ولا يزيد على مائة دينار . واذا فقد البطاقة او دفتر العائلة للمرة الثانية لا يصرف له بطاقة او دفتر قبل دفع بدل الكفالة .

المادة ٥٤ - يعاقب كل من يخالف احكام المادة (٤١) بالحبس من شهر حتى ثلاثة اشهر او بغرامة لا تقل عن خمسة عشر دينارا ولا تزيد على الخمسين دينارا .

المادة ٥٥ - يعاقب كل من يخالف ماورد في المواد (٤٧ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١) بغرامة لا تقل عن خمسة وعشرون دينارا ولا تزيد على مائة دينار .

المادة ٥٦ - كل مخالفة اخرى لاحكام هذا القانون ولم يرد نص عليها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد على خمسة وعشرون دينارا .

المادة ٥٧ - لا يحق للمحكمة ان تستعمل الاسباب المخففة التقديرية عند فرض العقوبة المنصوص عليها في المواد (٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤) .

الفصل التاسع

الرسوم

المادة ٥٨ - تستوفي الرسوم حسب الجدول المدرج ادناه :-

بطاقة شخصية	٥٠٠ فلس
دفتر عائلة	٥٠٠ فلس
بدل تالف	٥٠٠ فلس
بدل مفقود	٥٠٠ فلس
شهادة ميلاد	٢٥٠ فلس
شهادة زواج	٢٥٠ فلس
شهادة طلاق	٢٥٠ فلس
شهادة وفاة	٢٥٠ فلس
صور القيد ايا كان نوعها	٢٥٠ فلس
صور الشهادات ايا كان نوعها	٢٥٠ فلس

الفصل العاشر

احكام ختامية

المادة ٥٩ - على كل رب اسيرة عند نفاذ هذا القانون ان يتقدم الى المكتب الذي يقيم في دائرته او المكتب الذي يرغب التسجيل فيه ببيانات عن الاحوال المدنية الخاصة بالفراد اسرته خلال المواعيد وطبقاً للتعليمات التي يحددها المدير .

المادة ٦٠ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام القانون .

المادة ٦١ - يلغى هذا القانون :-

١ - قانون النفوس التتبعي الصادر بتاريخ ١٣ اغسطس سنة ١٣٣٠ هـ .

٢ - قانون الاحوال المدنية رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ .

٣ - اي تشريع اقليمي او فلسطيني سابق الى المدي الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا القانون .

المادة ٦٢ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا في الأصل

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على إحالة هذا المشروع من اللجنة القانونية .
الجميع : موافقون .

(ب)

السيد الأمين العام

الرقم : ض / ١١ / ٢٨٢٦

التاريخ ١٣/٢/١٩٧٣

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم ب ١٢٠ نسخة من مشروع قانون معدل لقانون الضريبة الإضافية لسنة ١٩٧٣ بشكله الذي اقره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/٢/١٩٧٣ مع الاسباب الموجبة وارجو إحالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره .
واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء
احمد الوزي

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٣

قانون معدل لقانون الضريبة الإضافية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الضريبة الإضافية لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مسج القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما يطرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة من (٣) القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٣ - يستوفى عن المسكرات والمشروبات الروحية المستوردة ضريبة مقدارها (٢٠٪) من رسم التعريفية الجمركية عند التخليص عليها لوضعها للاستهلاك المحلي باستثناء ما هو مستورد التي تتمتع بحق الإعفاء بموجب المواد ٧٧-٨٢ و ٨٨ من قانون الجمارك والمكوس المعمول به .

المادة ٤ - يلغى ما جاء في المادة (١٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ١٢ - تفرض ضريبة مقدارها خمسة دنانير عن كل عقد زواج وعشرة دنانير عن كل وثيقة طلاق بالنسبة للمسلمين . اما بالنسبة لغير المسلمين فبالرغم مما ورد في قانون رسوم طوابع الواردات رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٢ ، يلصق طابع واردات بقيمة خمسة دنانير على كل وثيقة زواج وعشرة دنانير عن كل وثيقة طلاق .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على إحالته الى اللجنة المالية ؟
الجميع : موافقون :

(ج)

السيد الأمين العام

الرقم ج / ١٣

التاريخ ١٩/٢/١٩٧٣

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم ب ١٢٠ نسخة من مشروع قانون معدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٣ بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤/٢/١٩٧٣ مع الاسباب الموجبة له ، رجاء إحالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره .
واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء
احمد الوزي

الاسباب الموجبة

بناء على طلب دائرة المخابرات والاستخبارات العسكرية والامن العام ولان الاحكام المفروضة على الاشخاص الذين يفقدون جوازات سفرهم خفيفة جداً طالبت هذه الجهات فرض عقوبات اشد لاسباب امنية تتعلق بأمن البلد . اذ ان كثيراً من الاشخاص الذين يدعون فقدان جوازات سفرهم يكونون في الحقيقة قد سافروا عن طريق مطارات العدو او كانوا يحملون وثائق اخرى ولتحقيق هذه الغاية وضع هذا المشروع .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٣

قانون معدل لقانون جوازات السفر

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع القانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة ٢٤ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة : ٢٤ -

أ - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من زور او خرف او يحى او كشط او غير في جواز او وثيقة سفر او في اية وثيقة من الوثائق الرسمية المقدمة للحصول على جواز او وثيقة سفر .

ب - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تتجاوز السنة او بغرامة لا تقل عن عشرين ديناراً ولا تتجاوز مائتي ديناراً او بكليهما العقوبتين كل من :-

١ - ادعى انه المالك الحقيقي لجواز او وثيقة سفر بانتحال اسم الغير او بادعاءات كاذبة ، وكذلك من اعطى الجواز او الوثيقة الى ذلك الشخص لاستعمالها بصورة غير قانونية .

٢ - وجد معه جواز او وثيقة سفر بصورة غير مشروعة .

٣ - ادعى كذباً فقدان جواز او وثيقة السفر او تلفها من عند بقصد اخفاها .

٤ - قدم في الملكية او خارجها بيانات او ادعاءات كاذبة بقصد الحصول على جواز او وثيقة سفر لنفسه او لشخص آخر .

٥ - وقع على شهادة كاذبة لطالب جواز او وثيقة السفر .

مكتبة المحاماة

- ج - ١ - إذا فقد شخص جواز أو وثيقة سفره وطلب إصدار جواز أو وثيقة جديدين فلمدير الجواز قبل إصدار الجواز أو الوثيقة الجديدين أن يكلف الطالب بتقديم كفالة مالية مصدقة من الكاتب العدل بمبلغ يتراوح بين ٥٠-٢٠٠ دينار يتعهد بموجبا بالحفاظ على الجواز أو الوثيقة الجديدين .
- ٢ - إذا فقد الجواز أو الوثيقة الصادرين بعد تقديم الكفالة خلال مدة ثلاث سنوات من تاريخ إصدارهما فلا يصرف جواز أو وثيقة بدلا من المفقود ما لم تسدفع قيمة الكفالة ولقاء كفالة جديدة .
- د - يكون رسم إصدار جواز بدل المفقود لأول مرة عشرة دنانير ويكون رسم إصدار جواز بدل المفقود بعد ذلك عشرين دينارا .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على إحالته إلى اللجنة القانونية ؟
الجميع : موافقون .

(٥)

الرقم ر ٣/٣
التاريخ ١٩٧٣/٢/١٩
السيد الأمين العام

معالي رئيس مجلس النواب

ابن اليكم ١٢٠ نسخة من مشروع قانون
معدل لقانون رسوم طوابع الواردات لسنة ١٩٧٣
بشكله الذي اقره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٨
مع الاسباب الموجبة له رجاء إحالته إلى مجلس النواب
للنظر في إقراره .
رئيس الوزراء
احمد اللوزي

الاسباب الموجبة

الغاية من هذا التعديل هي تحديث نماذج طلبات
جوازات السفر وتمديداتها والاضافة والتغيير بحيث
تصبح اصغر حجما واقل عددا وأكثر سهولة للتداول
ولا يثقل عمليات سوء استعمال الطوابع التي تلتصق عليها
بشكل يتفق واحكام قانون رسوم طوابع الواردات .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على إحالته إلى اللجنة المالية ؟
الجميع : موافقون .

٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيد الرئيس

الجلسة القادمة ستعین فيها بعد .

والآن أرفع الجلسة

رئيس مجلس النواب

كامل عربيات

أمين عام مجلس الأمة

هاني خبیر

هكذا من الأصل